





الحرب فى اليمن: بين التاريخ والمذهبية والسياسة

قراءة فى الأبعاد الداخلية والخارجية

إشراف عام على السلسلة:
أ.د. نادية مصطفى

تحرير:
د. عصام عبد الشافى

٢٠١١




سلسلة الأبعاد الحضارية
للصراعات فى العالم الإسلامى

[٢]

الحرب فى اليمن: بين التاريخ والمذهبية والسياسة

قراءة فى الأبعاد الداخلية والخارجية

إشراف عام على السلسلة

أ.د. نادية مصطفى

تحرير:

د. عصام عبد الشافى

القاهرة ٢٠١١م

مركز الدراسات الحضارية وحوار
الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة
الجيزة - مصر.

تليفون مباشر: ٣٥٦٧٦٤٨٦ - ٣٥٧٠٣٧٦٩ - ٣٧٧٦٨٢٤٨

فاكس: ٣٥٧٠٢٧٦٩

البريد الإلكتروني: hewar@hewaronline.net

الموقع الإلكتروني: www.hewar-online.org

الفهرس

***

تقديم السلسلة

أ.د. نادية مصطفى (*)

لم ينفصل ما يتصل بالدين والثقافة والحضارة، دومًا، عن السياسة عبر التاريخ، وإن كان قد تجدد الاهتمام بهذه الأبعاد خلال العقدين الأخيرين، وبصورة واضحة - سواء على مستوى الفكر والنظرية أو الساحة الدولية ذاتها. وحيث ننطلق من «العلوم السياسية» ومن السياسات، عند صياغة خططنا وأنشطتنا البحثية في مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، فكان لا بد أن تهتم أنشطتنا بهذه العلاقة التفاعلية بين ما هو «سياسى» وما هو «ثقافى وحضارى». ولم يكن «الحوار» الذى حمله اسم المركز (برنامج حوار الحضارات، ثم مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات)، إلا جزءًا من هذه الاهتمامات والأنشطة، وباعتبار أن الحوار قناة وسبيل وأداة أو آلية فى المجالات التى تستدعى ما هو قيمى وما هو ثقافى وحضارى، أى فى المجالات التى يحدث فيها التفاعل بين السياسى وغيره.

وإذا كانت أنشطتنا خلال السنوات الأربع الأولى من عمر برنامج حوار الحضارات قبل تحوله إلى مركز قد ركزت بالفعل على التأصيل للحوار بهذا المعنى، وخاصة فى دائرة العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى، وإذا كانت

(*) رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمؤسس والمدير السابق لمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة.

إصداراتنا عبر هذه السنوات قد حملت نتائج بحوثنا ودراساتنا وحواراتنا حول هذا المجال، إلا أن المرحلة الثانية من عمل البرنامج، ثم المركز منذ ٢٠٠٧، قد دخلت فى مستويين آخرين هما الحوارات البينية بين شعوب الحضارات الشرقية، وخاصة شعوب الحضارة الإسلامية من ناحية، والدراسات الحضارية من ناحية أخرى.

فمن المشروعات التأصيلية التى دشَّن بها برنامج حوار الحضارات (٢٠٠٢-٢٠٠٧) أنشطته البحثية الممتدة، مشروع التأصيل النظرى للدراسات الحضارية، بحثًا فى أبعاد العلاقة بين الدين والثقافة والحضارة من منظورات علم السياسة. ولا يكتمل فهم النتائج التى قدمتها بحوث هذا المشروع بدون اختبارها على ساحة الواقع التاريخى والراهن. وبقدر ما تمثل مفاصل التواصل والتفاعل الحضارى السلمى والمتراكم ساحة من ساحات هذا الاختبار بقدر ما لا يمكن إسقاط ساحات الصدام وأزماته وحروبه.

هذا، وتتسع هذه الدراسات «الحضارية»، لما هو أكثر من التركيز على «الحوارات»، ومن ثم تمتد إلى قضايا وموضوعات أخرى، يتم على ساحتها اختبار هذه العلاقة التفاعلية بين «السياسى» وغيره: بين «الواقعى» و«القيمى»، بين «التاريخى» و«الراهن» و«المستقبل»، بين «الجزئى» و«الكلى»، وعلى نحو يسمح، بل يفرض، تعاون تخصصات عدة فى هذه الأنشطة.

وهذه الدوائر التنظيرية والتاريخية عن الأبعاد الحضارية تُمثِّل خلفية أساسية لابد أن يستند إليها فهم، وليس مجرد تفسير، ما دار ومازال يدور

من أزمات وحروب مفتوحة منذ نهاية الحرب الباردة والتغيرات فى هيكل النظام الدولى ومنظومة قيمه.

ومن القضايا المهمة التى تستعر على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، قضايا الصراعات الإقليمية، والمحلية (فى بعض الأحيان)، التى انفجرت، أو تجدد انفجارها بالقوة المسلحة، حيث إنها فى الواقع ليست صراعات طارئة أو آنية، ولكنها ذات جذور تاريخية وحضارية وثقافية ودينية، ما زالت تلقى بظلالها للآن، وعلى نحو دفع البعض للتساؤل عن قدر مسئولية هذه الجذور عن الاندلاع المعاصر (مقارنة بغيرها من الأسباب)، والذى قد يبدو فى نظر البعض من العامة أو حتى من مسطحى الفكر والسياسة والتحليل، بدون جذور «إنسانية» ذات تأثير ممتد ومتراكم.

وحقيقة هذه الأبعاد الثقافية الحضارية، فى جذورها أو صناعتها الراهنة، يتم استدعاؤها فى نطاق الدراسات والتحليلات السياسية عن هذه الصراعات، إلا أنها لا تلقى التحليل المنظم الكافى إما لاستبعاد البعض تمامًا أن تكون هى السبب؛ حيث إن توازنات القوى وصراعات المصالح هى التى تحوز الأولوية، وإما لأن فريقًا آخر يقوم بإسقاط كل ما يتعلق بهذه التوازنات والمصالح لصالح «نظرية صراع الثقافات والحضارات». إلا أن البرنامج ثم المركز عبر أنشطته، انطلق من إعادة صياغة الأسئلة باحثًا عن نمط العلاقة بين المجموعتين من الأسباب: متى يبرز تأثير أحدها ومتى يخبو؟ وما النتيجة حين يبرز تأثير الأبعاد الثقافية/ الحضارية (كالهوية، والذاتية...)؟ وهل هى التى تفجر الصراعات؟.

ونحن، فى هذا السياق، لا نُسقط إحدى المجموعتين على حساب الأخرى ولكن نبحث فى كيفية تفاعلهما، وفى تحديد نمط الرؤى والمنظورات المتنافسة حول هذا النمط: الواقعى، الماركسى، الليبرالى، الحضارى الإسلامى، وذلك على أساس أن مقولات كل مدرسة أو منظور تتسم برؤية محددة عن العلاقة بين ما هو قيمى وغيره، بل عن نمط الحالة الناجمة عن هذه العلاقة.

وحيث إن خريطة هذه الصراعات، فى دائرتنا الحضارية أو غيرها، ممتدة ومتشابكة، وحيث إنه كان لا بد أن نضع جدول أعمال، فقد فرضت أحدث هذه الصراعات سخونة نفسها، وقد اخترنا أسلوب حلقة النقاش بين مجموعة، وليس الندوة العامة لعرض مداخلات وأوراق ومناقشة الجمهور؛ نظراً لما يحتاجه مثل هذا النوع من الموضوعات من عمق النقاش وعلميته فى جلسات محدودة بين خبراء متخصصين. فى محاولة لاستخلاص مجموعة من القواعد العامة المنظمة لفهم وتفسير هذا النمط من الصراعات، ذى الأبعاد التاريخية والحضارية، والذى ما فتئ، عبر عدة قرون، ينفجر ثم يخبو وهكذا.

ومن ثم، فإن مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات (برنامج حوار الحضارات سابقًا) فى الفترة من ٢٠٠٧- ٢٠٠٩، شرع فى تدشين مجموعة من حلقات النقاش لدراسة الأبعاد الحضارية والتاريخية للأزمات والحروب التى انفجرت طوال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد

الأول من القرن الحادى والعشرين، الذى قارب على الانتهاء. ولعل هذه المساحة الزمنية الممتدة تساعد على تحليلٍ أكثر دقة مقارنةً بالتحليلات التى توالت وتعددت حين انفجار هذه الأزمات منذ عقدين.

بعبارة أخرى، وإن كان منطلق هذه الحلقات النقاشية خريطة الواقع الراهن بأبعاده السياسية والعسكرية المباشرة، إلا أن محور هذه الحلقات أكثر شمولا فى الأبعاد والمساحة الزمنية حيث تمتد إلى الحضارى والتاريخى. وذلك حتى يمكن مناقشة السؤال الكبير الذى تجدد الاهتمام به وأحرز صعوداً كبيراً وهو: ما العلاقة بين الأبعاد السياسية الراهنة والأبعاد التاريخية والحضارية؟ وهو سؤال وقع فى خضم أنشطة برنامج حوار الحضارات منذ تدشينه (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)، وهو سؤال طُرح فى أنشطة متعددة وبمناسبات مختلفة، وتساعد إصدارات البرنامج على رسم خريطة الإجابات المتنوعة عنه وتفسير هذا التنوع وأسبابه.

ومما لا شك فيه أن أبعاد الصورة -فيما يتصل بموضوع حلقات النقاش المشار إليها عاليًا- تزداد وضوحًا من خلال الحالات الدراسية المقارنة، ومن معايير تصنيف هذه الحالات: المعيار القومى، المعيار العرقى، المعيار الطائفى، المعيار المذهبى، المعيار الدينى. ولقد اجتمعت جميع هذه المعايير فى الأزمات والحروب الدموية التى انفجرت منذ عقدين: فى القوقاز، وفى شبه الجزيرة الهندية وجنوب آسيا (الهند وكشمير وباكستان)، وفى غرب

ووسط آسيا (أفغانستان وإيران)، وفى الشام (لبنان والعراق)، وفى وادى النيل (دارفور)، وفى وسط أفريقيا، وفى البلقان (البوسنة وكوسوفا).

وإذا كان الصراع العربى الإسرائيلى قد ظل الصراع المحورى فى العالم العربى الذى يستدعى -على استحياء- إشكالية العلاقة بين الأبعاد الدينية والحضارية بصفة عامة، وغيرها من الأبعاد، فإن انفجار الأزمات فى الدوائر الحضارية المشار إليها عاليًا، وإن حوَّل الانتباه عن محورية هذا الصراع ومركزيته، قد جدّد مؤخرًا الاهتمام -وبدرجة ملحوظة- بالأبعاد الدينية والحضارية لهذا الصراع الإستراتيجى المصيرى بين العالم العربى والإسلامى وبين الغرب والمشروع الصهيونى.

بعبارة أخرى، خريطة الصراعات المسلحة المندلعة فى العالم الإسلامى، على التوالى، عبر العقدين الماضيين، هى خريطة معقدة تتداخل على صعيدها الأبعاد التاريخية الحضارية مع الأبعاد السياسية التقليدية. ولا يحسن فهم حالة هذه الصراعات دون التصدى لمحك هذه الثنائيات: بين التاريخى والراهن أو بين السياسى والحضارى من ناحية، ودون التصدى أيضًا لإشكالية العلاقة بين الداخلى والخارجى. فلقد أضحى العامل الخارجى ذا تأثير كبير وعلى مستويات عدة وبأدوات متنوعة.

وبقدر ما يمثل رسم هذه الخريطة أهمية فى حد ذاتها، حيث تقدم الصورة الكلية أو الإطار الشامل الذى يحيط بكل صراع فى حد ذاته، بقدر

ما يمثل التوقف عند بعض الصراعات أهمية أخرى. ومن ثم، تنطلق هذه السلسلة من رؤية كلية حول خريطة الصراعات المسلحة فى العالم الإسلامى: بين الأسباب الذاتية وأنماط التدخلات الخارجية. وهذه الرؤية تقدم محاولة لرسم هذه الخريطة. وهى تمثل تمهيداً لكل من أعداد السلسلة التى يتم تدشينها بالحالات الثلاث التالية: البلقان والقوقاز، واليمن، والعراق. ولقد قدمها المركز خلال أنشطته (٢٠٠٩ - ٢٠١٠). هذا وقد غطت إصدارات سابقة للمركز (٢٠٠٧- ٢٠٠٩) حالات أخرى مثل: استشراف مستقبل القدس[1]، والعدوان على لبنان[2]، والعلاقات العربية الإيرانية[3]، والعدوان على غزة ٢٠١٠[4].

---

(١) د. رياض جرجور ود. سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمى وإشراف)، علياء وجدى (محررة)، «استشراف مستقبل قضية القدس فى ضوء التطورات الراهنة»، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٦).

(٢) د. نادية محمود مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمى وإشراف)، أمانى غانم ومدحت ماهر (محرران)، «العدوان، المقاومة الحضارية فى حرب لبنان: الدلالات والمآلات»، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٧).

(٣) د. نادية محمود مصطفى ود. باكينام الشرقاوى (تنسيق علمى وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (محرر)، «إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج - رؤى مصرية وإيرانية»، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٩).

(٤) حيث نظم المركز المؤتمر الأول للباحثين الشباب بعنوان: مؤتمر «العدوان على غزة: خريطة الحدث والدلالات الحضارية»، نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات =

كما اهتمت أنشطة لاحقة للمركز بالبحث فى آثار سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة على الصراعات المسلحة فى العالم الإسلامى؛ فقد عقد مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ندوتين: الأولى لمناقشة خطاب أوباما فى جامعة القاهرة، والثانية لمناقشة خصائص سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامى، وأعمال الندوتين فى سبيلهما للإصدار فى كتاب بعنوان: «الولايات المتحدة والعالم الإسلامى فى عهد أوباما: من خطاب القاهرة إلى سياسات الإدارة»[١].

خريطة الصراعات المسلحة فى العالم الإسلامى.. بين الأسباب الذاتية وأنماط التدخلات الخارجية:

فى ظل القطبية الثنائية طغى الحديث عن العالم الثالث، كساحة لتدخلات القوتين الأعظم خلال مرحلة تصفية الاستعمار أو مرحلة ما بعد الاستقلال السياسى والدور السياسى لحركة عدم الانحياز، أو مرحلة دور

= السياسية، ٢١، ٢٢ من أبريل ٢٠٠٩. و ندوة «كيف نقرأ مشهد العدوان على غزة» نظمها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢ فبراير ٢٠٠٩. وصدرت أعمالها جميعًا فى: غزة بين الحصار والعدوان (أمتى فى العالم: كتاب غير دورى)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

(١) أ. د. نادية محمود مصطفى وأ. د. سيف الدين عبد الفتاح ود. ريهام باهى (تنسيق علمى وإشراف)، د. عصام عبد الشافى وأ. محمد العربى (مراجعة وتحرير)، «الولايات المتحدة والعالم الإسلامى فى عهد أوباما: من خطاب القاهرة إلى سياسات الإدارة»، تحت الطبع.

العالم الثالث فى إصلاح النظام الاقتصادى العالمى وأخيراً خلال تسويات مرحلة تصفية القطبية الثنائية .

بعبارة أخرى، فى حين ظل للقوتين الأعظم مناطق نفوذ مباشرة (أوروبا الشرقية والغربية) لا يمكن لإحداهما مناوأة الأخرى عليها دون أن تثير مخاطر مواجهة مباشرة تنال مما يسمى السلام الكبير فى ظل توازن الرعب النووى والردع المتبادل، فقد كان العالم الثالث هو ساحة التنافس الاستراتيجى وإدارة الصراع بين مصالح وأيديولوجيتى القوتين الأعظم، وذلك بدرجات مختلفة وأدوات متعددة مما أثر على استقرار مناطق العالم الثالث المختلفة .

ولقد ساعدت ظروف وأوضاع دول العالم الثالث على هذه التدخلات الخارجية؛ فإلى جانب أزمة الشرعية وأزمة بناء الدول الحديثة، كانت الصراعات الإقليمية والمشكلات الاقتصادية تربة خصبة لتورط القوى الخارجية وتدخلاتها . وليست حروب التحرير والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والحروب الإقليمية التى اجتاحت ما يسمى بالعالم الثالث إلا أنماطًا متنوعة من الصراعات المسلحة التى شهدها النظام الدولى فى ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة، ولعبت فيها التدخلات الخارجية دوراً أساسيًا مستخدمة أدوات متعددة منها التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر .

ومع انهيار القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة، أضحى مصطلح العالم الثالث يثير علامات استفهام حول مصداقيته، وبدأ اتجاه نحو

استخدام مصطلحى «الجنوب» و«الهامش». وبعد أن سادت موجة من التفاؤل لدى بعض اتجاهات التحليل بأن انتهاء الصراع الأيديولوجى العالمى قد ينعكس إيجابًا على حال العالم برمته وخاصة العالم الثالث، إلا أن اتجاهات أخرى أكثر واقعية تشككت من عواقب «نظام أحادى القطبية» من ناحية ومن مصادر عدم استقرار جديدة فى العالم الثالث (سابقًا) من ناحية ثانية.

وكان عدوان العراق على الكويت، ثم التحالف الدولى من أجل تحرير الكويت فى بداية التسعينيات منطلقًا فى مسلسل جديد من الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية فيها: الصراع فى البلقان (البوسنة- الهرسك، كوسوفا) الصراع فى الشيشان، الصراع فى كشمير، الصراع فى الصومال، الصراع فى السودان (الجنوب ثم دارفور)، احتلال أفغانستان، احتلال العراق وعواقبهما على الداخل فى الدولتين وعلى باكستان، احتدام الصراع فى لبنان، استقلال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، أوضاع مسلمى الفلبين وتايلاند وإقليم سيكيانج الصينى، والأكراد فى تركيا، العنف المسلح فى الجزائر... فضلاً بالطبع عن صراع ممتد ومحورى ألا وهو الصراع العربى الإسرائيلى الذى اكتسبت جولته الراهنة- مع صعود دور المقاومة الوطنية الإسلامية- صبغة أخرى غير التى صبغت جولاته السابقة فى ظل صعود المشروع القومى العربى. وهكذا فإن النظر إلى طبيعة هذه الصراعات والتدخلات الخارجية يبيِّن أمرين:

الأمر الأول: يتصل بالأسباب، فلقد انكشف الغطاء عن مجموعة جديدة من الأسباب الذاتية لهذه الصراعات، كما تشكلت دوافع وأهداف متجددة لاستراتيجيات القوى الخارجية، وهى الغربية بالأساس بقيادة أمريكية.

ومن ثم، بعد أن كان العالم الثالث برمته محط الاهتمامات أضحى العالم الإسلامى بؤرة الاهتمام منذ نهاية الحرب الباردة، وفى ظل تداعيات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. فلقد قفزت أوضاعه إلى قلب التفاعلات الدولية سواءً بالقوة الصلدة أو القوة الرخوة. ولقد حملت التغيرات والتحولات فى النظام الدولى (الأحادية القطبية والعولمة والحرب الأمريكية على الإرهاب) تحديات بل تهديدات لهذا العالم، فى الوقت نفسه الذى وجدت فيه اتجاهات فكرية وسياسية غربية أن هذا العالم الإسلامى أضحى مصدراً لتهديدات جديدة للاستقرار العالمى وللنموذج الحضارى الغربى برمته.

وهكذا أضحى الإسلام والمسلمون، أو العالم الإسلامى أو الأمة الإسلامية أو الدول الإسلامية (على اختلاف هذه المفردات) فى قلب الفكر الاستراتيجى العالمى والسياسات الخارجية للقوى الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين حتى الآن. ولا أدل على ذلك -على سبيل المثال وليس الحصر (غير الممكن الآن)- مما حازه العالم الإسلامى من اهتمام مراكز الفكر الاستراتيجى الأمريكى ومن نصيب فى الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى.

بعبارة أخرى، فلقد كشفت تحولات النظام الدولى عن أسباب كامنة فى تاريخ وجغرافية وسياسة مناطق العالم الإسلامى، سبق للصراع بين الشيوعية والرأسمالية فى ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة أن حجب الضوء عنها، وهى الأسباب المتصلة بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية، على نحو يبين كيف أن الأيديولوجيات العلمانية لا تستطيع محو ما يتصل بالقومية والدين والعرق والطائفة والمذهب وغير ذلك مما يصب فى قضية الهوية والذات. فى حين أن تاريخ الأمة الإسلامية - سواء فى مراحل القوة أو الضعف- ما كان يمكن أن يُسقط هذه العوامل؛ لأنها كانت دائمًا فى صميم التفاعلات الداخلية والبينية ومع العالم المحيط.

من ناحية أخرى، كشفت هذه التحولات العالمية أيضًا عن عملية إعادة تشكيل واسعة لمناطق وأقاليم العالم الإسلامى ارتبطت بتوازنات القوى العالمية الجديدة وبوضع العالم الإسلامى فى مخططات القوى الكبرى واستراتيجياتها العالمية. ولهذا ثارت التساؤلات والتحليلات حول العلاقة بين الأبعاد الدينية الثقافية الحضارية وأبعاد سياسات القوى والمصالح التقليدية فى فهم وتفسير هذه الخريطة المعقدة والممتدة من الصراعات فى العالم الإسلامى عبر العقدين الماضيين. هذا ولقد تفاوتت الإجابات والمواقف ما بين القول بأن الوضع يعكس مؤامرة على الإسلام والمسلمين الذين استهدفهم الغرب باعتبارهم العدو الجديد بعد

الانتهاء من العدو الشيوعى، أو القول بأنه لا علاقة للدين والثقافة بالسياسة وأن الأمر لا يعدو أن يكون صراع مصالح وقوى بالأساس. إلا أن هناك موقفًا ثالثًا؛ ذلك الذى ينظر لطبيعة العلاقة بين مجموعَتىْ الأسباب السابقة وكيف تغذى كل منهما الأخرى، وكيف لم يعد من الممكن قبول مقولات حداثية وعلمانية كمسلمات، ولذا لا عجب أن اقترن هذا الواقع المتفجر بالصراعات المسلحة فى العالم الإسلامى بعمليات مراجعة نظرية وفكرية للحداثة والعلمانية والواقعية التقليدية على نحو يفسح مجالا للاهتمام بهذه العوامل -غير المادية- فى منظومة التنظير والفكر والحركة.

الأمر الثاني: يتصل بملامح خريطة الصراعات وبأنماط التدخلات الخارجية. فبعد التمهيد السابق عن موضع الصراعات من النظام الدولى لما بعد الحرب الباردة وما تطرحه من أفكار ومقولات، يجدر التوقف عند الملامح الأساسية لهذه الخرائط، والعودة إلى مجال الحركة وخرائط واقع هذه الصراعات المسلحة. وهذه الأنماط تتلخص فى الآتى: من ناحية، تختلف أنماط هذه الصراعات المسلحة من حيث الأسباب: عرقية أو قومية أو طائفية أو... إلا أن معظمها تشترك فى كونها إما حروب انفصال (أو استقلال) قد تتحول إلى حروب أهلية أو صراع مسلح بين نظم وحركات معارضة داخلية. وتشهد جميعها تدخلات خارجية قوية باستخدام مجموعة متكاملة من الأدوات التى تتراوح ما بين القوة الصلدة والقوة الرخوة، قبل

وخلال وبعد انفجار الصراع المسلح. ذلك لأن الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية فيها ليست إلا بؤرة تصب فيها سياسات تدخلية أخرى بأدوات سياسية واقتصادية وثقافية؛ بحيث تتكامل بتناغم شديد القوة الصلدة والقوة الرخوة فى إدارة الصراعات المسلحة فى العالم الإسلامى. فإن سياسات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية تنجدل بقوة مع تزايد العسكرة فى إدارة الولايات المتحدة للنظام الدولى وخاصة منذ تولى إدارة بوش، والتى تزامنت مع تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ومن ناحية ثانية، لم تنفجر هذه الصراعات على نحو متزامن، ولكن توالى اندلاعها على نحو يستدعى إلى الذهن مقولة «الدومينو». فبعضها تزامن انفجاره مع نهاية الحرب الباردة: البلقان والشيشان بصفة خاصة، وكذلك الصومال وكشمير وتيمور الشرقية وأكراد تركيا. وبعضها الآخر (العراق، أفغانستان) تصاعد انفجاره فى المرحلة نفسها ووصل إلى قمته فى ظل الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب، التى اقترنت بموجة هائلة من التدخلات بجميع الأدوات ومن الحراك الدولى باسم حقوق الإنسان والديمقراطية. وهناك مجموعة ثالثة اقترنت بالحرب الأمريكية على الإرهاب بصفة خاصة وهى أعمال العنف المحدودة التى عُرفت بالإرهاب، سواءً فى دول عربية (السعودية، مصر، الأردن، المغرب)، أو دول أوروبية (باريس، مدريد، لندن)، أو فى الأرجنتين وبالى (إندونيسيا) وبومباى (الهند) وباكستان.

بعبارة أخرى تظل ساحة الدول الإسلامية مشتعلة دائمًا بالعنف المسلح مختلف الأنماط والدرجات -كما سبق التوضيح- ومع ذلك تظل هذه الأنماط تحمل قواسم مشتركة أساسية وهى: أنها تتصل بقضايا ذات أبعاد قومية أو عرقية أو دينية واضحة الدلالة، وأنها ذات جذور تاريخية ممتدة وسبق انفجارها فى شكل عنف مسلح فى مراحل سابقة، وأنها فى صميم إعادة تشكيل توازنات مناطق العالم الإسلامى، وأنها تعكس قدر التأثر بالتغيرات فى التوازنات العالمية، وهى أخيرًا تطرح -بصورة أو بأخرى- قضية العلاقة بين عالم الإسلام والمسلمين وبين القوى الكبرى القائدة للنظام الدولى، كما تستبطن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، إلا أنها تطرح من ناحية أخرى قضية التماسك الإقليمى لبعض الدول، سواءً المسلمة أو غيرها؛ الاتحاد اليوغسلافى (حالة البوسنة)، ثم جمهورية صربيا (حالة كوسوفا)، والاتحاد الروسى (الشيشان). بعبارة أخرى تبرز جميع هذه الحالات، فى دول العالم الإسلامى وغيره كيف أن ورقة الأقليات والجماعات قد أضحت عملة ذات وجهين: الحقوق التاريخية وحقوق تقرير المصير وحقوق الإنسان بصفة عامة (السياسية والثقافية والدينية)، فى مقابل حقوق الدول فى الحفاظ على وحدة أراضيها وتماسكها الإقليمى ومنع التدخل فى شئونها الداخلية. وبغض النظر الآن عن الجدال القانونى والسياسى الذى ازدهر خلال العقدين الماضيين حول قانون التدخل الدولى الإنسانى بين مؤيدين

ومعارضين، فالجدير بالذكر هنا أن التدخلات الدولية لم تكن ذات معايير واحدة فى جميع الحالات بل اتسمت بالمعايير المزدوجة، كما يتضح من النقطة التالية.

ومن ناحية ثالثة، اختلف نمط التدخل الخارجى من حالة لأخرى، سواءً بعد نهاية الحرب أو بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر:

أ- فبعد نهاية الحرب الباردة، وطوال التسعينيات، اتسم التدخل الخارجى بالتدخلات الجماعية الدولية، بمبادرة وقيادة أمريكية وتحت إطار الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) أو تحت أطر أخرى (حلف الأطلنطى). ولقد اقترن هذا النمط بمبررات أساسية، وتمثلت فى التدخل لحماية حقوق الإنسان، ولاعتبارات إنسانية، ولحماية منظومة القيم الغربية، ولحماية حق تقرير المصير، ولتخفيف عواقب الحروب على الشعوب. وإذا كانت الأداة العسكرية أداة أساسية فى تحقيق بعض هذه التدخلات إلا أنها استُخدمت بدرجات مختلفة، كما تم إلى جانبها توظيف أدوات أخرى اقتصادية ودبلوماسية. ومن ثم برز سؤال مهم: هل حققت التدخلات حماية حقوق الشعوب أو الدول المسلمة المعنية، أم أن تكييف طبيعة هذه الحماية وسبلها كان يرتهن بقواعد لعبة المصالح الكبرى وليس القيم والاعتبارات الإنسانية؟

فإن المقارنة بين أوضاع التسعينيات الخاصة بحالات: البوسنة، كوسوفا، الشيشان، أكراد تركيا، جنوب السودان، كشمير، تيمور

الشرقية ، إنما تبين ما يلى : من ناحية ، اختلاف الاستجابات الخارجية ما بين مراقبة ، صمت ، احتواء ، حركة فاعلة لتغيير الواقع أو للإبقاء على ما هو عليه ، ومن ناحية أخرى التصاعد فى درجة انفراد الولايات المتحدة بقيادة التدخلات العسكرية المباشرة ، ومن ناحية ثالثة إدارة مشكلات وأزمات الأمة من الخارج وبدون مشاركة فاعلة من جانب أطر الحركة الإسلامية الجماعية .

فإذا كان التدخل العسكرى باسم الشرعية الدولية وبدرجة كبيرة من السرعة والكثافة وبقيادة أمريكية قد تم خلال أزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، ففى البوسنة وبالرغم من وضوح العدوان الصربى ووحشيته وسعيه لتغيير الأمر الواقع من خلال سياسة تصفية وإبادة وتطهير عرقى منظمة ، استند التدخل الدولى فى إطار الأمم المتحدة أساسًا إلى أدوات اقتصادية وسياسية ، ولم يصل توظيف الأداة العسكرية إلى ما كان مفترضًا فيه من حيث الحجم والسرعة ، فلقد اقتصرت القوات الدولية على مهام حفظ السلام وليس وقف الحرب ولم يتصاعد توظيف الأداة العسكرية (من خلال الناتو) إلا ببطء شديد (حصار جوى ، مناطق آمنة) وصولا إلى ضربات الناتو لمواقع صربية محدودة . ومن ثم لم تكن اتفاقية دايتون إلا تكريسًا للواقع الجديد الذى فرضته القوة الصربية .

وفى حالة كوسوفا: حدث تدخل عسكرى كثيف من جانب الناتو بقيادة أمريكية ، وعلى الرغم من أنه لم يتأخر -كما حدث فى البوسنة- فقد

صاحبه تفاقم مأساة شعب كوسوفا الذى عايش- خلال شهور الضربات العسكرية- أكبر عملية تهجير شهدها القرن العشرون . وفى المقابل كانت ضربات الناتو ضد صربيا ضرورة لتحقيق أهداف استراتيجية أمريكية وغربية حيوية فى جنوب شرق أوروبا .

أما فى الشيشان فلم يحدث بالطبع تدخل عسكرى ضد روسيا أو تدخل سياسى بأدوات ضغط غير عسكرية . ففى مواجهة الاستخدام الروسى العنيف للقوة العسكرية فى تدمير جروزنى عام ١٩٩٤ (خلال الحرب الشيشانية- الروسية الأولى) أو فى تدمير قواعد المقاومة الشيشانية (خلال الحرب الثانية منذ ١٩٩٩)، لم تواجه روسيا إلا الإدانات الشفوية الواهية لانتهاكها حقوق الإنسان فى الشيشان .

وفى كشمير ، وحين اندلعت أزمة صيف ١٩٩٩ (كارجيل وما تلاها من تطورات) فى ظل تداعيات توازن القوى العسكرى الجديد بين الهند وباكستان عقب تفجيراتهما النووية فى صيف ١٩٩٨ ، ثارت التساؤلات حول أهداف باكستان تجاه تدويل القضية وحول مآل الجولة الراهنة من مقاومة مقاتلى كشمير ومطالبهم . ولكن جاءت ردود الفعل السلبية فى داخل باكستان تجاه اتفاق واشنطن بين نواز شريف والولايات المتحدة لتبين آثار الضغوط الاقتصادية والسياسية التى مارستها الولايات المتحدة على باكستان بصدد مساندتها لكشمير .

وحول جنوب السودان استمرت المواجهات بين النظام السياسى (الإسلامى) والقوى الغربية. واتخذ التدخل شكل الحصار والعقوبات وشكل توظيف ورقة انفصال الجنوب. وفى ظل الحرب فى الجنوب والتوازنات الإقليمية حولها ارتفعت التقارير المهددة بتدخل عسكرى دولى لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فى جنوب السودان، حتى تم توقيع اتفاق السلام، وإعطاء الجنوب مهلة ست سنوات ليقرر مصيره بعدها - من خلال استفتاء.

وبصدد تيمور الشرقية ظلت القضية ساكنة منذ ١٩٧٥، وتزامن تفجيرها مع تداعيات الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا على الكيان الإندونيسى برمته : النظام الاقتصادى والنظام السياسى ووحدة أراضيه والسلام بين طوائفه. وكان قبول الحكومة الإندونيسية بإجراء استفتاء على الحكم الذاتى أو الاستقلال ثم إعلانها قبول الاستقلال ثم قبولها التدخل الدولى العسكرى (فى إطار الأمم المتحدة وبقيادة أسترالية) لوقف دائرة العنف بين المسلمين والأغلبية المسيحية فى الإقليم، كل هذا يقدم مؤشرات عن ماهية الضغوط الاقتصادية والسياسية التى واجهتها إندونيسيا، لتقبل باستقلال تيمور الشرقية.

ب- ثم كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها على الأمة الإسلامية كاشفة ومؤكدة لإرهاصات العقد الأخير من القرن العشرين حول ما أضحى عليه وزن البعد الثقافى -الحضارى- العقيدى من محورية فى

تفسير التفاعلات الدولية من ناحية، وحول ما وصلت إليه أطماع الهيمنة الأمريكية، مع تولى إدارة المحافظين الجدد من ناحية أخرى.

فلقد أضحى وضع الأمة الإسلامية فى بداية القرن الحادى والعشرين ساحة تتجدد حولها وعليها اختبارات مقولات «صراع الحضارات» ومقولات التهديد الإسلامى للغرب، فى مقابل مقولات «الحرب الصليبية» والمؤامرات على الإسلام والمسلمين.

وتبرز من قلب هذه المقولات خطورة التحديات الشاملة التى أضحت تواجه الأمة من جراء التدخلات الخارجية بقيادة أمريكية. وهى التدخلات التى انكشفت على أكثر من صعيد، لعل من أوضحه -وإن لم يكن أكثره خطورة- التدخل العسكرى المباشر.

فمن ناحية: لم يعد التدخل العسكرى الأمريكى تدخلا فى إطار الشرعية الدولية (الخليج ١٩٩١) أو فى إطار (الناتو) وبدون قرار من الشرعية الدولية (كوسوفا ١٩٩٩)، ولكنه أضحى تدخلا مباشراً أو منفرداً (العدوان على أفغانستان) أو مباشراً ومنفرداً وضد إرادة الشرعية الدولية (العدوان على العراق واحتلالها).

وفى مقابل صعود التدخل العسكرى المباشر فى حالتَىْ أفغانستان والعراق، وتحت وطأة متطلبات ما يسمى التحالف مع الولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب الدولى، تراجعت «الاعتبارات الإنسانية وحقوق

الإنسان » المتصلة بقضايا الشيشان وكشمير، ناهيك عن حقوق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، واحتجبت من جديد قضايا مسلمى سيكيانج وتايلاند والفلبين. وكذلك دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة من تطورها منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. وازداد التدخل الأمريكى فى لبنان ضد قوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلى، وفى باكستان ضد القاعدة. فلقد بدأ انهيار عملية التسوية السلمية فى ظل إجراء الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. حيث تطابقت الخطابات الأمريكية والإسرائيلية وكذلك سياساتهما فى مواجهة قوى المقاومة الفلسطينية وضد حق تقرير مصير الشعب الفلسطينى وحتي وصل التحالف إلى ما وصل إليه خلال مشهد العدوان على غزة مروراً بمحطات أخرى..

من ناحية أخرى: تتعاضد مع العملية العسكرية وتتكامل معها تدخلات أخرى. وهى التدخلات المرتبطة بالأبعاد غير العسكرية لما يسمى «الحرب ضد الإرهاب». وهى الأبعاد الخاصة بضغوط إعادة تشكيل المجتمعات العربية والإسلامية تحت مسمى تجفيف جذور ومنابع الإرهاب.

خلاصة القول: تمثل نهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر، والاحتلال الأمريكى للعراق ثلاث محطات أساسية اختبرت أنماط التدخلات الخارجية فى العالم الإسلامى، سواء تجاه الصراعات المسلحة أو الأبعاد المجتمعية والسياسية الداخلية. ويتضح من الخط العام لتطور هذه التدخلات بأنماطها المختلفة النتائج التالية:

من ناحية: اتجهت الولايات المتحدة للانفراد بإدارة الصراعات على النحو الذى يُبرز أثر إدارة المحافظين الجدد الأمريكية على عسكرة السياسة الأمريكية والعالمية بصورة كبيرة. ومن ناحية أخرى: تمتزج الأبعاد الثقافية -العقدية مع الأبعاد الاستراتيجية التقليدية فى خطابات وسياسات الإدارة الأمريكية، على نحو بيَّن كيف يحتل عالم الإسلام والمسلمين موضعًا فى الاستراتيجية الأمريكية العالمية فى مرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

ومن ناحية ثالثة: يتضح من أنماط التدخل المختلفة مصداقية مقولة المعايير المزدوجة لدى الإدارات الأمريكية المتتالية، وعلى نحو يبين أنه لم يعد مقبولا لدينا الحديث عن نظرية المؤامرة؛ لأن المؤشرات والأدلة الظاهرة من واقع السياسات الغربية المتراكمة هى أصدق تعبيراً من حديث المؤامرة.

ومن ناحية رابعة: لم يعد التحالف الصهيونى الأمريكى مقصوراً على النطاق الفلسطينى والعربى، ولكن اتسع وامتد للنطاقات المجاورة القريب منها والبعيد: التعاون الإسرائيلى مع الصين والهند والدور الإسرائيلى فى العراق وأفغانستان وباكستان وفى أفريقيا، ليس إلا من قبيل الأمثلة الظاهرة الآن، والتى تجتمع تحت راية ما يسمى الحرب الدولية ضد الإرهاب.

ومن ناحية خامسة: لا يقتصر التدخل العسكرى على نمط التدخل المباشر بالقوة العسكرية، ولكن يتضح أيضًا فيما يتصل بالقيود المتراكمة على تسليح

الدول العربية والإسلامية. ولعل الضغوط المستمرة والمتصاعدة على «القدرات النووية الإيرانية» أحدث النماذج الصارخة بعد نموذج «أسلحة الدمار الشامل فى العراق».

ومن ناحية سادسة: مشكلات وأزمات الأمة تتم إدارتها من الخارج فى ظل سياسات تفكيك العلاقات الإسلامية -الإسلامية وبعيداً عن أطر الحركة الإسلامية الجماعية. فإلى جانب ميراث التجزئة القطرية وهو الميراث الأول من الاحتلال الأجنبى، تراكمت تحديات العمل الجماعى الإسلامى. وتتجسد هذه التحديات فى أشكال عدة مثل: القيود على فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى وخاصة فى إدارة أزمات الأمة وصراعاتها، تنازع الأدوار بين دول الأركان الكبرى وهى مصر وإيران وتركيا والسعودية وباكستان وماليزيا، التحالفات مع القوى الأخرى على حساب التحالفات الإسلامية - الإسلامية تعبيراً عن صراعات المصالح القومية، الاتجاة نحو الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية وعبر الإقليمية كبديل عن الأطر الجماعية الإسلامية والعربية القائمة، الصمت عن أو مراقبة التدخلات الخارجية بأدوات مختلفة فى بعض الدول العربية والإسلامية، تحديات تنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة إذا كان يتعذر بناؤها من القمة السياسية.

فهل مثَّلت الإدارة الأمريكية الجديدة، عامل تحول فى نمط هذه التدخلات ومآلاتها؟ إن التفاؤل بقدوم هذه الإدارة لكبير، وخاصة مع

إشارة أوباما إلى حرصه على تحسين العلاقة مع العالم الإسلامى مقارنة بقدر الاستمرارية فى السياسة الأمريكية. فهل سيتغير نمط التدخل أم ستتغير أدوات إدارة الأهداف نفسها؟ إن ساحة العالم الإسلامى منذ تولى أوباما تحتاج لرصد يقدم إجابة .

***

جدول أعمال الندوة

● **الجلسة الافتتاحية:**

- د. نادية مصطفى (مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات).
- أ. فهمى هويدى (الكاتب الصحفى والمفكر).

● **الجلسة الأولى: بين التاريخ والمذهبية والسياسة:**

- د. عبد الملك المنصور (مدير مؤسسة المنصور الثقافية ومندوب اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية).
- د. أيمن فؤاد السيد (أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة الأزهر).
- د. السيد رزق الحجر (أستاذ الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة).

● **الجلسة الثانية: الأبعاد الداخلية والإقليمية والحسابات السياسية:**

- د. حسن أبو طالب (مدير معهد الأهرام الإقليمى للصحافة).
- د. أشرف كشك (مدير المركز الدبلوماسى للدراسات الإستراتيجية).
- د. عصام عبد الشافى (باحث دكتوراه فى العلوم السياسية).

● **الجلسة الختامية: نحو مبادرات عربية وإسلامية لحل صراعاتنا:**

- د. جعفر عبد السلام (أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية).

مقدمة العدد

أ.د. نادية مصطفى

هذه الندوة حول «الحرب فى اليمن: بين التاريخ والمذهبية والسياسة.. قراءة فى الأبعاد الداخلية والخارجية»، التى ننظمها فى مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ربما تكون أول مرة فى الكلية تُناقش فيها هذه القضية، بالرغم من امتدادها الزمنى وتصاعدها خلال السنوات الماضية. وليس من الغريب أن تأتى المبادرة من مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات فى هذا الشأن؛ لأن هذه القضية مثل غيرها من القضايا التى انفجرت مؤخراً على صعيد الساحة العربية والإسلامية محمّلة بالأبعاد التاريخية ذات الأبعاد الحضارية على اتساع مفهومها الدينى والثقافى والعرقى والمذهبى، على ما بين هذه الأمور من تداخل وامتزاج.

وحيث إن هدف هذا المركز منذ تأسيسه هو البحث فى أبعاد العلاقة التفاعلية بين ما هو حضارى بصفة عامة، وما هو سياسى إستراتيجى بصفة خاصة، مع وجود اتجاه للفصل بين هاتين المجموعتين من المتغيرات، فأحد المواقف يقول بأن الأبعاد الأولى حتمية وأساسية، والموقف الآخر يقول إنها سياسية كلها وليست هناك علاقة بما هو حضارى أو ثقافى، ولهذا فإن همّ المركز هو قراءة خريطة الصراعات فى عالمنا العربى والإسلامى من هذا المنطلق.

القضية معقّدة ومركّبة وبها تساؤلات كثيرة، ولكن الخطير أنها حلقة أخرى من حلقات مسلسل الدومينو؛ بمعنى أن يحدث حدثٌ فى منطقة ثم يليه حدثٌ آخر بالسيناريوهات نفسها، إشكالات داخلية وتفجّر صراعات قوى داخلية، على أسس عرقية أو قومية أو مذهبية، وتدخلات دولية وإقليمية فيها . . كل هذا فى إطار الحديث العالمى عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحاجة إلى إعادة تشكيل العالم الإسلامى بصفة كلية وفى قلبه الوطن العربى. ومن هذا المنطلق جاء اهتمامنا بأن ننتقل من الحديث عن الحوار بين العالم الإسلامى والغرب، إلى الحديث فى مجال الحوارات البينية؛ لكى نفهم القضايا المتفجّرة على صعيد ساحتنا الداخلية والإقليمية المتصلة بالأمة الإسلامية.

فإن كنا نتحاور مع الجميع فنحن بحاجة ماسّة إلى حوارات بينية حول هذه القضايا، بدلا من لغة الصراع المسلح والقوة المسلحة التى تودى بالأخضر واليابس على أراضينا، نحن بحاجة إلى كل جهد تنموى، وإلى تضافر الجهود الداخلية والإقليمية؛ لتجديد قوة هذه الأمة ووضعها فى العالم، وأيضًا نحن بحاجة لتقليص التأثيرات الخارجية والتدخلات الخارجية قدر الإمكان.

لهذه الاعتبارات جميعها وعلى ضوء سجل أنشطة المركز طوال السبع سنوات الماضية اهتممنا بإعداد هذه الحلقة على شكل محدود؛ للنقاش بين مجموعة من الخبراء أساسًا فى هذا المجال ببعديه: التاريخى والحضارى بصفة عامة والبعد السياسى بصفة خاصة. وهذا التقسيم ليس إلا من قبيل

تسهيل تناول القضية، وليس من قبيل الاعتراف بأن ما هو سياسى منفصل عن ما هو حضارى بصفة عامة.

ولذا سعدنا بقبول أ. فهمى هويدى أن يتحدث إلينا فى موضوع هذه القضية، فى خريطة حال الأمة الإسلامية وفى قلبها الأمة العربية بصفة خاصة، حيث إنها ليست حالة فريدة، ولكنها حالة متكررة فى أرجاء أخرى، بعضها انفجر فيها الصراع المسلح والبعض الآخر يستعد لأن ينفجر فى شكل مسلح أيضًا. كل هذا فى وقت تتداعى علينا فيه الأمم والتحديات الخارجية.

ومعنا أيضًا مجموعة حرصنا على أن تكون معرفتها فى الشأن اليمنى متحققة بدرجة أساسية، ولذا نرحب بكل من: د. عبد الملك المنصور، د. أيمن فؤاد السيد، د. سيد رزق الحجر، وقد حاولنا أن نجمع مداخل معرفية متكاملة من التاريخ والفلسفة الإسلامية والشريعة، فى محاولة لفهم هذا الأمر. ومعنا أيضًا د. محمد السعيد إدريس، د. حسن أبو طالب، د. أشرف كشك، د. عصام عبد الشافى، فى محاولة لإدارة النقاش حول الأبعاد السياسية الإقليمية والدولية لهذه القضية.

وأحب أن أشكر د. عصام عبد الشافى لإعداده ورقة عمل أولية، وهى معلوماتية بالدرجة الأولى، وقد حرصنا أن تكون فى أيدى أساتذتنا وجمهورنا المهتم بهذا الشأن، وأشكر أيضًا أ. محمد كمال، حيث أعد ملفًا توثيقيًا لبعض الدراسات والمقالات التى نُشرت خلال الأشهر الماضية حول هذه القضية التى لاقت اهتمامًا كبيرًا من أقلام مختلفة الاتجاهات الفكرية

والسياسية ؛ كل بمدخله وكل برؤيته ، ولكنها فى المقام الأول والأخير قضية فى عصب مصير هذه الأمة العربية والإسلامية ، ووضعها فى ظل النظام الدولى المعاصر الذى نتعرض فيه لتدخلات كثيرة لإعادة تشكيلنا وإعادة تقسيمنا وتجزئتنا .

إن ملف اليمن جزء من ملف عربى شائك متعدد الأشكال والأوجه فى كل منطقة من مناطق العالم العربى ، والحرب التى تجرى فى اليمن ليست مذهبية ، والمشكلة ليست تدخلا خارجيًا بالأساس ، ولكنها ذات أبعاد داخلية استفادت منها أطراف خارجية .

الاحتكام إلى السلاح ليس الحل ولن يكون الحل ، دخول السعودية هذه الحرب له تأثيرات عديدة وله آثار عديدة خاصة على مدى إمكانية إيقاف الخيار العسكرى واللجوء مرة أخرى إلى الخيار السياسى ، أين الاهتمام العربى من العواصم العربية بما يحدث فى اليمن على خطورته ليس فقط على مستقبل اليمن ووحدته وشعبه ولكن على كيان هذه الأمة كلها؟ نقاط أساسية تستدعى التساؤل : ما حقيقة الأبعاد السياسية فى هذه الخلافات؟ كيف سيقدم لنا التاريخ فهمًا لهذه الأمور؟ كيف تعقّدت وتشعبت الأوضاع الداخلية؟ وكيف تداخلت مع أوضاع إقليمية ودولية؟ . . أعتقد أن هذا سوف تجيب عنه أوراق ومداخلات هذه الندوة .

●●●

كلمة الأستاذ فهمى هويدى

أظن أنها مصادفة أن تنعقد هذه الندوة فى الوقت الذى يُثار فيه موضوع اليمن اليوم فى القمة الخليجية المنعقدة فى الكويت، ولا أعرف أى الفريقين سينجز على هذا الصعيد، ولكن على الأقل هذا يعطى انطباعًا بأن الموضوع مهم وأصبح يحتل مقدمة فى الاهتمام العربى بشكل عام، وحظ اليمن دائمًا أن يكون بعيدًا فى الجغرافيا حاضرًا فى التاريخ، ولكن يبدو أن هذا البعد لم يتح لكثيرين فى وسائل الإعلام أن يتابعوا التطورات الحاصلة فى اليمن، خاصة أن الأحداث الجارية هناك الآن ليست جديدة وهى مستمرة من أكثر من خمس سنوات.

إن ملف اليمن الذى يبدو الآن ساخنًا ومتفجرًا هو جزء من المشهد العربى الملىء بالتطورات والاحتقان، ولأننا على مشارف عام جديد هناك عدة مؤشرات مهمة، ففى مصر مثلا هناك تطورات مهمة سواء فيما يتعلق بانتخابات الشعب والشورى أو الانتخابات الرئاسية، وفى العراق كلنا نعرف كم هو يتعرض لشد وجذب، وأيضًا الملف الكردى يتصاعد؛ فعمليًا كردستان انفصلت وبقى الانفصال القانونى.

إذًا نحن بصدد مجموعة من الملفات المهمة، والعالم العربى منذ أن فقد البوصلة التى تسيّره والقيادة التى تقوده ذهب مذاهب شتى فى التيه الذى يتخبط فيه، ولا أريد أن أتحدث عن تفاصيل مثل ما حدث فى الأردن من حل

مجلس النواب وإلغاء الانتخابات وعمل قانون انتخابات جديد دون تحديد موعد لإجرائها، وفى الكويت هناك أربعة انتخابات لرئيس الوزراء الذى هو من الأسرة الحاكمة، ليبيا لا أحد يعرف بعد تصعيد الابن إلى الصدارة السياسية، فهناك حديث متصل عن تطورات بها تفاؤل وبها تشاؤم، هكذا فالعالم العربى ملىء بأشياء كثيرة وكلها مليئة بالاحتقان والتوتر.

بالنسبة لموضوع اليمن قد لا أكون أفضل من يتحدث فيه، وربما يسوغ لى وجود علاقات نسب قديمة فى عائلة هويدى فى الحديدة وتعز؛ أن أتسلل وأتحدث فى الموضوع من وجهة نظر مراقب ومعايش، وأنا أذكر فى الخمسينيات أول مجموعة يمنية تعلمت فى مصر جاءت إلى مدرسة حلوان الثانوية وكان منهم بعض الزملاء الذين صاروا الآن قادة وزعماء ومقتولين ومنفيين ورؤساء ومسجونين.. الخ. والباقى منهم الآن أ. محسن العايدى فى القاهرة، إذًا هناك بعض الخلفيات التاريخية التى تسمح لى أن أقرب بعض المقاربات التى أرجو أن تكون محل تفكير.

الشىء الأول الذى أريد أن أنبه إليه وأرجو أن نتوافق عليه: أولا، ما يحدث فى اليمن هل هو حرب أم لا حرب؟ من الناحية العملية هناك حرب، فهناك حرب فى الشمال مستمرة منذ خمس سنوات وهناك استخدام للقوات والطائرات والأسلحة، وفى الجنوب اليمنى أيضًا هناك مشكلة والأمور غير مستقرة، وأنا أريد أن أنفى من البداية عدة أمور: أولها، أنها حرب مذهبية فما يجرى فى اليمن ليس مذهبيًا، بالطبع نحن نعرف أن هناك

زيودًا وشوافع وأن هؤلاء الحوثيين ليسوا مذهبًا مختلفًا ولكنهم فرقة داخل المذهب الزيدى، وهو مذهب مفتوح أو نسق فكرى مفتوح وهو أقرب إلى أهل السنة، ففيه أهل الاعتدال وأهل السلف وأهل التطرف، ونحن جميعًا نذكر الشوكانى وهو أقرب للمذهب الوهابى، ونذكر الإمام الوزير وهو من أقرب الناس إلى أهل السنة فى انفتاحه واستقلاله، وهناك أيضًا بعض الغلاة، وأظن أن فرقة ما يُسمى بالجارودية وكما فهمت فإن الحوثيين هم أقرب إلى الجارودية، وهم أقرب ما يكون إلى المذهب الشيعى، فهم يتحدثون على أن الإمام لا بد أن يكون من سلالة الحسن والحسين أو البطنين، كما أنهم يعتبرون أن الولاية التامة المنصوص عليها للإمام على بن أبى طالب، كما أن لهم موقفًا من أئمة أهل السنة وأشياء من هذا القبيل، ولكنهم فرع من المذهب الشيعى، فلا أحد يستطيع القول إنهم مذهب يخالف مذهبًا، فهم أهل مذهب واحد ولكنهم جناح داخل هذا المذهب.

الشىء الآخر.. أنه قد جرى تسييس المسألة ليس فى اليمن وحدها ولكن فى أكثر بلدان العالم العربى، فلا أحد يقول إن هناك مشكلة داخلية ولكن عادة يقال إن هناك تدخلات خارجية، أسهل شىء أن نقذف بالكرة إلى الخارج، ونقول إن الخارج هو اللاعب المؤثر فى القضية، الجنوب ليس الخارج هو المؤثر فيه، فالجنوبيون هم الذين يتحركون، وهم الذين لهم مشكلات ومطالب وافقنا على ذلك أم لم نوافق، بالنسبة للشمال وأنه قد بدأ بتدخل خارجى، فأنا أشك فى ذلك كثيرًا، فربما لقى دعمًا خارجيًا أو

تأييدًا سياسيًا خارجيًا، باعتبار أنهم أقرب إلى الشيعة، فإن بعض القيادات الإيرانية وبعض المراجع الإيرانية أيدتهم أو تعاطفت معهم، ولكن القول بأن المشكلة كلها خارجية غير صحيح.

أولا هى لم تبدأ هكذا، وثانيًا لم تنته هكذا، وكثيرون يعرفون أن القضية أساسًا اجتماعية بالدرجة الأولى، فهناك مناطق مهمشة ولها مطالب، والحوثيون كانوا جزءًا من البنية السياسية ولم يكونوا غرباء، فقد كان لهم حضور فى البرلمان، وأظن أنه كان هناك تشجيع لهم ورعاية لمدارسهم أيًا كانت الأهداف، حتى لو كانت الأهداف فى حدود إحداث توازن فى الساحة اليمنية مع حزب المؤتمر، لكن الواقع أن هناك مشكلات داخلية بدأت هكذا ولم تكن سياسية بالدرجة الأولى ولكنها انتهت على نحو مغاير، فالمشكلة ليست فى عدن ولا فى صعدة ولكن المشكلة فى صنعاء.

وليسمح لى الإخوة اليمنيون أن أقول إن هناك نظامًا ممتدًا منذ ثلاثين سنة أو أكثر استولى على السلطة والثروة واحتكر أشياء كثيرة، وأظن أن الإخوة فى الجنوب يعرفون ذلك جيداً، وكان هذا مصدر قلق وإزعاج شديد عند الجنوبيين، الأمر الذى أدى إلى خلاف وعدم رضا لم يتم حله بالأسلوب السياسى، وكما تعرفون فإن كفاءة العمل السياسى تُقاس بمقدار قدرته على احتواء الآخرين وليس على إقصائهم أو قمعهم، وللأسف لم يجر هذا الاحتواء.

وبالطبع نستطيع أن نتحدث عن وساطات وتاريخ فى الاتصالات بين الأطراف المختلفة سواء فى الجنوب أو فى الشمال، ولكن فى النهاية

حدث الاحتكام إلى السلاح، وهذا باب نستطيع أن نعرف أوله ولا نعرف آخره، ومثل أى مواجهة سياسية يُستخدم فيها السلاح تُطلق الرصاصة الأولى، أما الرصاصة الأخيرة فلا أحد يعرف متى أو ما الثمن الذى سوف يُدفع لإيقافها.

وهذا ليس أسلوبًا يمنيًا فقط، ولكنه متّبع فى العديد من الأقطار العربية، وأحيانًا أستخدم تعبير «عملية المطرقة» التى لا تتفاهم مع الآخر ولا تحاوره ولكنها تنهال عليه حتى تسحقه، ومدرسة المطرقة مهيمنة على العالم العربى ولها تجليات فى أقطار عديدة، ولكن طالما نحن نتكلم عن اليمن فالمطرقة مشهرة فى الأفق اليمنى منذ خمس سنوات على الأقل، وكانت النتيجة أنه حتى الآن لا أحد يعرف متى ستنتهى هذه العملية، وفى الفترة الأخيرة دخلت السعودية فى الموضوع -أيًا كانت مسبباتها- لأن مصادر الحوثيين تتحدث عن أسباب والدولة تتحدث عن أسباب أخرى.

ولكن فى النهاية دخلت السعودية فى المسار، وما عاد ممكنًا الحديث فى السياسة، بمعنى أن أى مطالبة الآن بالعودة إلى النهج السياسى أو بالحوار أو حتى وقف القتال يتم تصنيفها على أنها مهادنة للطرف الآخر وتمكين له، وللأسف الأبواق السعودية طرحت الفكرة نفسها التى طرحها الرئيس بوش فى حرب الإرهاب، وهى: إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا، فإذا تحدثت عن حل سياسى أو حتى وقف لإطلاق النار فأنت تتعاطف مع الآخرين وتمكن لهم.. إلخ، وبالتالى أغلق باب الحوار السياسى وانفتح -على مصراعيه-

باب الحسم العسكرى، وهذا الحسم لم يحقق شيئًا طوال خمس سنوات، وأنا أخشى أن نكتشف فى نهاية المطاف أنه لا يوقف خلافًا داخليًا.

فى قضايا المجتمعات التى نعيشها؛ السلاح هو أخطر الأساليب التى تُستخدم فى حسم المشكلات، وللأسف الشديد فإن السياسة هى أكثر ما يغيب فى عالمنا العربى، والسلاح هو أكثر ما يُشهر فى الأفق العربى، والثمن يُدفع من الدم العربى ومن الاستقرار العربى ومن الحرمة العربية.

بالطبع لدى الإخوة المشاركين كلام أفضل مما قلت، نتفق أو نختلف، ولكننى أرجو أن نخرج من هذا اللقاء بأفضل مما دخلنا فيه، وأكثر فهمًا لما يجرى، وعادة يُقال إن الذين يتحاورون لا يحلون المشكلات ولكنهم بشكل أفضل يتوافقون على شىء ويخرجون بفهم أفضل وبإدراك أكثر تقدمًا.

وأشكر للمركز اهتمامه بهذا الجانب من الهم العربى، وهو يأتى فى سياق زمن الانكفاء العربى على الداخل المخيم على كل أقطارنا، فكلٌ يتحدث نحن أولا ونحن أخيرًا، أما غيرنا فليذهب إلى حيث يشاء، ولكن فى النهاية نحن فى مركب واحدة، وهذا بلد لا بد أن نكون طرفًا فيما يجرى فيه، وبالمناسبة فإننى استغربت كثيرًا بيانًا خرج من أنقرة يعلن عن القلق لما يحدث فى صعدة، وهذا لم يحدث فى عالمنا العربى، فلا أحد يساوره هذا القلق.. فكلنا مرتاحون ومشغولون بأشياء مهمة مثل مباراة كرة القدم بين مصر والجزائر.

●●●

الجلسة الأولى

بين التاريخ والمذهبية والسياسة

● سعادة السفير د. عبد الملك المنصور
(مدير مؤسسة المنصور الثقافية ومندوب
اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية)

● د. أيمن فؤاد السيد
(أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الأزهر)

● د. السيد رزق الحجر
(أستاذ الفلسفة الإسلامية
بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة)

بين التاريخ والمذهبية والسياسة

د. عبد الملك المنصور

سوف أتحدث فى ثلاثة عناصر . . فى العنصر الأول سأحدثكم عن قناعاتى، وفى العنصر الثانى سأتحدث عن رؤيتى لحل الإشكال، وفى العنصر الثالث سأروى الحدث من الواقع الرسمى .

● العنصر الأول: قناعاتى:

أولا، أنا أستاذ أكاديمى ووزير سابق وحاليًا سفير، ولكننى مسلم، وكونى مسلمًا فإن معاييرى إسلامية بالأخذ والعطاء، والقبول والرفض، ومن هذا المنطلق أعبّر لكم عن قناعة مطلقة عندى من زمن بعيد؛ بأن غدنا المشرق إنما يعيد صياغته العودة إلى الانسجام بين الأمم الثلاث : الأمة العربية والأمة التركية والأمة الإيرانية، هذه الأمم الثلاث هى التى صنعت ماضى الإسلام المشرق بالأمس، واللغات الثلاث هى التى صنعت ثقافة إسلامية أصيلة رائعة، وأنا مقتنع وسأظل مقتنعًا إلى أن ألقى الله أن أى محاولة للوقيعة بين هذه الأمم الثلاث إنما تصب فى مصلحة إسرائيل العدو الأول والدائم والأبدى، وأن أى محاولة لافتعال خلاف بين العرب والفرس أو بين العرب والترك أو بين الفرس والترك إنما هى دسيسة، وكل من يسير فى فلكها ويلهبها ويوقظها بالحطب إنما هو صنيعة للصهاينة وإن لم يدرِ؛ ذلك

لأنه ثبت تاريخيًا أن هذه الأمم الثلاث حين تلتقى تصنع حضارة بديعة، وأنا لا أتحدث عن أمر فى الخيال أو تمنيات فى فضاء الأشواق، ولكننى أتحدث عن أمر تاريخى أثبت التاريخ صحته وواقعيته، فما رأينا أنفسنا نقود الأمم إلا حين كانت هذه الأمم الثلاث متعاونة متضافرة.

ولذلك أجزم بأن الوقيعة ومحاولة الإيقاع والفتنة، إنما تصب فى صالح (إسرائيل) عدونا الأول، وهنا أحب أن أؤكد أن هناك جهودًا تُبذل من أجل صرفنا عن عداوة إسرائيل، وصرفنا إلى أن هناك أعداءً فيما بيننا، فهناك جهود تُبذل لتقول لنا إن عدونا هو إيران، أو أن أعداءنا الترك يسعون لاستعادة القيادة والريادة والحكم والإمبراطورية العثمانية التى ذهبت. هذه محاولات يائسة ولكنها لا تيأس بل تتقدم من أجل أن تقنعنا بأننا مستهدفون من إخواننا.

ومع الأسف الشديد هذه المحاولات نجحت إلى حد ما فى اختراق الصف العربى بالذات، وفى اختراق الصف الفارسى إلى حد ما، أما الأتراك فلا، فالترك يفهمون القضية مع وجود قيادتهم المتنورة الأردوغانية، فكيف نحن نتحدث كثيراً بأن وراء كل فتنة تحدث بيننا دسًا داخليًا؟! وربما هو دس مُتخيل فنحن لا نملك الأدلة، ومع ذلك فإننى أعجب أنه بالأمس صرح مدير الأمن القومى اليمنى فى المنامة، حيث كان يجتمع مع زملاء له بأن لدينا أدلة على أن إيران متورطة، ولم يجب عليه أحد إلا مسئول فى وزارة الخارجية الأمريكية قائلا بأنه ليس لدى

أمريكا أدلة على أن إيران متورطة، ألا تعجبون معى بأن الذى يدافع عن إيران أمريكا؟ فهى تظل تلعب على خلافاتنا للضغط على إيران من أجل الملف النووى.

وأنا أقول لكم بملء فمى الآن: إننى أدعو الله أن تتمكن إيران من أن يكون لها قوة نووية، فلماذا لا يتم الضغط إلا على القوى الإسلامية لكى تمتنع عن امتلاك القوة الرادعة؟ بينما إسرائيل تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووى؛ فلماذا لا يتم الضغط عليها؟ لماذا لا تُحاسب؟ هى ربيبة مدللة لأمريكا والغرب فلماذا كل شىء يُعطى لها ونحن لا يُعطى لنا شىء؟ لمَ تُسهل لها كل الأمور بينما نُضايق نحن؟ ثم يُطلب منا كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية، فى شرم الشيخ، بأن علينا أن نقتنع بأن إسرائيل صديقة لكم وأننا يمكن أن نصنع مستقبلا زاهيًا معها، وأن العدو الذى يجب أن نكشّر له الأنياب هو إيران!!

هكذا علمتنا مَنْ نعادى ومَنْ نصادق، إذًا سيداتى وسادتى فإن النار المشتعلة فى صعدة نار عربية، اشتعلت وهى ليست وحدها، فهناك بلدان عربية كثيرة، وبلدان إسلامية كثيرة فيها فتن اشتعلت وفتن مرشحة للاشتعال، ونحن ننشغل بهذه القضايا وننسى الأساسية، ونتهم بعضنا بعضًا لتسهيل الغزو مهما كان هذا الغزو الخارجى، إننا إن فعلنا ذلك نكون قد أضعنا الطريق وذهبنا بعيدًا وارتكبنا شططًا، تلك حقائق وثوابت أريد أن أؤسسها منذ البدء.

● العنصر الثانى: رؤية الحل:

إننى أعتقد جازمًا -منذ زمن بعيد - منذ أصدرت كتاب «البغى السياسى، دراسة للنزاع السياسى من منظور إسلامى»، منذ أكثر من عشرين سنة، وبعد دراستى للمذاهب الإسلامية كلها - أن المذاهب الإسلامية بالذات الثمانية المتبعة منها وهى المذاهب السنية الأربعة والإمامية والظاهرية ثم الزيدية والجعفرية، هؤلاء جميعًا يرون أن النزاعات بين المسلمين أمر ممكن، وهذا أمر طبيعى، فالمرء يمكن أن يختلف مع أخيه، ولكن الأمر الذى يجب أن نواجه به: أنه علينا أن ندعو إلى الحوار والحل السلمى دومًا، فهذا هدى القرآن والله أمرنا بذلك، ولكننا سنترك ذلك ولن نجنح إليه، ونحن مطالبون بأن نؤصل الحل الإسلامى، المسلمون مع الأسف يختلفون وإذا اختلفوا التفتوا تجاه سيف الآيات والأحاديث يكفرون بعضهم بعضًا ويقطعون رقاب بعضهم بعضًا بسيوف الآيات قبل سيوف الحديد لماذا؟ لأنهم يستخدمون الدين هنا سلاحًا للانتصار على الآخر، ولكنهم لا يقفون أمام الدين وعند أعتابه بأدب ليتعلموا منه كيف يسيسون خلافاتهم وكيف يسيرون خلافاتهم.

الدين الإسلامى قدّم لنا رؤية كاملة لحل أى نزاع ممكن أن يتم، وهناك تجربة تاريخية تعلمنا دروسًا فى الفقه الإسلامى كيف نسير خلافاتنا وكيف نحلها، الحل ببساطة هو أولا أن نعترف بأن هناك آخر وأن هذا الآخر يختلف عنا، الاعتراف بالآخر بداية الحل، ثم لا بد أن تتم المسألة على

أساس من المساواة المطلقة، فاليوم يقولون تعبيراً غريبًا هو: مواطن درجة ثانية، بينما المفروض أن كلنا سواء ونتحاور، نختلف نعم، ثم نحدد على قائمة محددة نقاط الخلاف التى نختلف عليها، ثم نرى ماذا تقترح أنت وماذا أقترح أنا، من منطلق أننا إخوة وأننا متساوون وأنه لا يجوز أن أستحل دم أخى من أجل أن أنتصر عليه، ولا يجب عليه أن يستحل دمى لأنه يريد أن يخرج علىّ كحاكم.

البغى السياسى عندنا فى الفقه الإسلامى لا يقتصر على المحكومين فقط، فربما يكون الحاكم باغيًا إذا كان ظالمًا متجاوزاً لحدوده غير وقّاف عند آيات الله وعند سنن رسوله فى حل الخلاف، لذلك فإننا ندعو دائمًا عند أى خلاف إلى أن نجتمع، يجتمع البغاة بينهم، سواء كانوا حكامًا أو محكومين، على أن يكون ذلك على شرط العدالة والخلو من التحليل والتحريم، يتفقون على أى اتفاق ولكن ليس فيه تحليل لما حرم الله، ولا تحريم لما أحل الله، يقوم على العدالة المطلقة بين عباد الله، إذا ما تم ذلك فإن أى طلبات للمتمردين سواء كانت تعديلات دستورية أو مشاركة فى الولاية والمناصب أو حق تقرير المصير، تحت سقف الإسلام، تحت سقف الأخوة، تحت سقف التوحد، فإن كل شىء مطروح، كل شىء يجب أن يكون مطروحًا، ليس هناك محظور وليس هناك مرفوض.

إن الشرع أيضًا، وبإجماع الفقهاء، يجيز إسقاط الحدود التى وقع فيها الجناة المتمردون، فإذا كان ثبت عليهم دماء، أموال، قطع طريق.. إلخ،

فإنه يجوز للأمة ممثلة فى البرلمان -الفقهاء يقولون الإمام وأنا أقول إن الإمام يحل محله في العصر الحديث البرلمان- يجوز إسقاط هذه الأخطاء وإسقاط الديات . . إلخ . إن وجوب السعى للصلح السلمى أمر شرعى والله تعالى أمر المسلمين إذا رأوا فئتين تتنازعان أن يتدخلوا، وإنه أمر معيب اليوم فى هذا النزاع وفى أى نزاع عربى إسلامى ألا يكون هناك طرف ثالث يحب أن يتدخل، فالكل يقول: دعنى منهم ما دخلى بهم؟ بينما الأمر الشرعى يأمر بأن نتدخل وأن نصلح بينهم وأن نضع لهذا الصلح دستوراً، هذه الرؤية قائمة على تفاصيل شرعية وفقهية، من أراد أن يتعمق فيها فإننى أدعوه إلى زيارة موقعى على الإنترنت ففيه هذا الكتاب، وبإمكان الجميع تحميله وتوزيعه ونشره أيضًا بدون مردود لى.

● العنصر الثالث: الرواية الرسمية:

ستسألنى: ماذا حدث؟ سأقول لك: فتنة حصلت بين طرفين مسلمين أحدهما حاكم والآخر محكوم، وأنا لن أدخل فى التفاصيل، فالجميع يستطيع معرفة ذلك عبر مطالعة الإنترنت ليعرف الرواية الرسمية من موقع وزارة الخارجية اليمنية أو من موقع الرئاسة أو من موقع الرئيس شخصيًا، ولكننى أريد أن أقول لكم شيئًا واحدًا فقط: إن مجلس الدفاع الوطنى اجتمع بالأمس (٢٣ من ديسمبر ٢٠٠٩) برئاسة الرئيس على عبد الله صالح، وقرر الدعوة إلى الحوار بدءًا من يوم ٢٦ من ديسمبر ٢٠٠٩، فإن كان ذلك كذلك وتم فإن الرؤية التى شددتكم إليها سوف تتحقق، نريد أن

يبدأ الحوار فعلا وأن يبدأ على قاعدة المساواة وعلى قاعدة الوحدة وتحت سقف الإسلام العظيم الذى يجمعنا، بغض النظر عن التقسيمات المذهبية، إننا إذا فعلنا ذلك نكون قد بدأنا الخطوة الصحيحة للحوار بيننا وصولا إلى تسوية كل خلاف، وأن يتقرر لكل أحد حقه فى اختياره الثقافى وفى اختياره الدينى والمذهبى، وأيضًا حقه فى أن يكون له وجود سياسى على أرضه.

●●●

بين التاريخ والمذهبية والسياسة

د. أيمن فؤاد السيد

ربما كان للطبيعة الجبلية والجغرافيا في اليمن دور فى التباين والاختلاف المذهبى، فمن ينظر إلى جغرافية اليمن يجد أنها تنقسم إلى جبال ووديان جعلت من الممكن التمسك ببعض هذه القمم، وبعض هذه الأماكن المرتفعة للاحتماء بها، وهذا ما أدى إلى نشوء وقيام أكثر من كيان فى اليمن فى وقت واحد، ربما كان أولها وصول المذهب الزيدى إلى اليمن فى نهاية القرن الثالث الهجرى، ونجاح الإمام «الهادى إلى الحق» فى إنشاء أول دولة زيدية فى بلاد اليمن سنة ٢٨٤ هجرية فى شمال اليمن، فى الوقت نفسه الذى نجح أحد دعاة الإسماعيلية «على بن فضل القرمطى» فى إنشاء دعوة إسماعيلية أيضًا فى بلاد اليمن.

واستمر هذا الوضع فترة طويلة حيث يتقاسم حكم اليمن كيانات ثلاثة فى وقت واحد لكل منها مذهب مختلف، كان اليمن الأسفل وعاصمته زبيد مع الشوافع ومع الدول السنية التى كانت تتبع الخلافة الإسلامية ببغداد. وكان اليمن الأوسط خصوصًا من أواسط القرن الرابع يتمكن منه الإسماعيليون عندما نجح الصريحيون الذين كانوا يتبعون الخلافة الفاطمية فى مصر فى إنشاء دولة قوية فى وسط اليمن. ثم كان اليمن الأعلى مع الزيود، بدءًا من الإمام الهادى وظل كذلك حتى عام ١٩٦٢، وقد تكون

أطول الدول الإسلامية عمرًا هى الدولة الزيدية فى اليمن منذ ٢٨٤هجرية حتى ١٩٦٢ ميلادية.

المذهب الزيدى مثله مثل بقية المذاهب الشيعية، أولاً مخالف للروافض، فكل الشيعة يرفضون إمامة أبى بكر وعمر، بينما يقبل بها الزيود؛ لأن فى مذهبهم جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وهم أيضًا الفرقة السياسية الوحيدة بين الشيعة الذين يرون أن الإمامة تكون فى أولاد فاطمة كائنًا من كان -وليس كبقية الشيعة الذين يرون الإمامة فى نسل الحسين فقط- سواء من الفرع الحسنى أو من الفرع الحسينى، بشرط أن تتوافر له شروط الإمامة، فليس كل شخص يمكن أن يكون إمامًا ولكن هناك ١٤ شرطًا أوردتها الكتب الزيدية لتولى الإمامة، فاستحقاق الإمامة عند الزيدية يكون بالفضل والطلب لا بالوراثة، وليس مثل الإمامة عند الفاطميين للابن الأكبر، ولكن هى بالفضل فلا يرث الابن أباه فى هذه الدعوة ولكن يجب أن يُبايَع من مجموع الأتباع، وأيضًا يرون رأيًا مهمًا يختلفون فيه مع جميع المذاهب الأخرى، وهو جواز الخروج على الإمام الجائر، ومن هنا كانت هناك الكثير من الانقلابات التى كانت تتم على بعض الأئمة.

وربما يكون الزيود أول من نجح فى إقامة دولة شيعية فى التاريخ الإسلامى، أولا فى جنوب بحر قزوين فى منطقة الجين والديلم، ثم فى اليمن فى سنة ٢٥٠ هجرية، ثم فى اليمن سنة ٢٨٤ هجرية، واتصل مذهبهم فى الوقت نفسه مع مذهبين شهيرين، فى الأصول والاعتقاد، مع

مذهب المعتزلة؛ لأن الإمام زيد كان تلميذًا لواصل بن عطاء مؤسس المذهب الاعتزالى، ومع المذهب الحنفى فى الفروع، فنجد الكثير من الزيود يتبعون المعتزلة فى الاعتقاد فيما عدا المنزلة بين المنزلتين، وهى أحد الفصول الخمسة فى المذهب الاعتزالى، الزيود أيضًا افترقوا بينهم إلى فرق كثيرة خصوصًا بعد الإمام القاسم العيانى فى نهاية القرن الرابع وفى أثناء القرن الخامس إلى فرقة تُعرف بالمخترعة وفرقة أخرى تُعرف بالمطرافية.

وكان الخلاف بينهم، فى الخلافات الخاصة بالطبائع واختراع الأعراض وشيء من هذا القبيل، وفى هذه الأثناء كان هناك إمامان مهمان من الأئمة الزيدية: الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان والإمام المنصور بالله عبد الله ابن حمزة ومعهما أحد أكبر علماء الزيدية: الإمام جعفر بن عبد السلام، أرادوا أن يعارضوا وأن يناقشوا هذه الفرق، فأخذوا يبحثون عن ما هو عليه إمام الزيدية فى بلاد الجين والديلم فى جنوب بحر قزوين، وعندما سافر الإمام جعفر بن عبد السلام اكتشف أن أغلب الزيديين الموجودين فى هذه المناطق يعتمدون -من الناحية العقائدية- كتب المعتزلة، فأخذ كتب المعتزلة من هذه المناطق ودخل بها إلى اليمن بعد أن كان الأشاعرة قد استبعدوا محاربى الفكر الاعتزالى، لذلك حافظ الزيود فى اليمن على الفكر الاعتزالى، وكانت كل الدراسات التى تتم لدراسة الاعتزال تعتمد على مصادرهم.

ففى سنة ١٩٥١ أرسلت الحكومة المصرية بعثة لتصوير المخطوطات من اليمن فى عصر الإمامة، ومن أهم ما اكتشفته تراث المعتزلة، وعادوا بكتب

مثل «شرح الأصول الخمسة» وغيرها من كتب المعتزلة، وبدأت منذ ذلك الوقت دراسات مهمة عن دراسة الاعتزال من خلال الفكر الاعتزالى نفسه، وذلك بفضل محافظة الزيود فى اليمن على هذا التراث، وفى هذه الفترة كان الصراع يدور كل فى إطاره، اليمن الأعلى وعاصمته صعدة مع هؤلاء الأئمة، وفى اليمن الأسفل مع الإسماعيلية، بعد أن سقطت دولة الإسماعيلية بعد اختفاء آخر إمام لهم وهو الإمام الطيبى المستتر ودخولها فى دور الستر سنة ٥٣٢ هجرية.

ثم وجهت الخلافة العباسية اهتمامها لهذه المنطقة ودخلها الأيوبيون فى أعقاب سقوط الفاطميين في مصر، وأرسل صلاح الدين أخاه توران شاه إلى اليمن، ومن هنا بدأت مجموعة من الدول السنية تتولى حكم اليمن الجنوبى، ثم عندما دخل العثمانيون اليمن انتظم تقريبًا حكم اليمن إلى الأئمة الزيدية وأصبحوا هم المهيمنين على اليمن الأعلى واليمن الأسفل.

وظل هذا الأمر إلى سقوط الإمامة سنة ١٩٦٢، والحوثيون الذين ظهروا سنة ٢٠٠٤ كانوا يفكرون فى ضرورة استعادة الإمامة الزيدية مرة أخرى، وهنا كان الصراع الذى ظهر فى الفقه، وأدى إلى الخلاف بين المذهبين الموجودين فى اليمن؛ مذهب الزيود الذى تراجع بعد سقوط الإمامة والمذهب الشيعى الموجود فى الجنوب والذى يمثله النظام الرسمى اليمنى، إلا أن الحوثيين لم يعودوا يعتقدون فى المذهب الزيدى بمبادئه وعقائده، وإنما أصبحوا يميلون إلى المذهب الإمامى، وهذا أحد الأسباب

التى أدت إلى تلقى الدعم من إيران ، فإيران إمامية المذهب ، وهذا الدعم لا يتم بطريقة عسكرية ، فهم لا يمدون بأدوات عسكرية وإنما يمدون بالمال الذى يساعد على شراء مثل هذه الأشياء ، وإنهم فى نهاية الأمر لم يعودوا يعتقدون فى أصول المذهب الزيدى ولكنهم مالوا إلى المذهب الإمامى ، وذلك لارتفاع المذهب الإمامى إلى قمة مذاهب الشيعة فى الوقت الحالى ، فالمذاهب الشيعية التى كانت سائدة فى العصور الوسطى للإسلام كانت تدور بين الإسماعيلية من جانب والإمامية من جانب آخر والزيود باعتبارهم أقرب إلى أهل السنة منهم إلى الشيعة .

وهذا الصـــــراع لا يمكن أن يُحل إلا عن طريق الإقناع وعن طريق التفاوض وعن الطريق السلمى ؛ لأن الحلول القمعية دائمًا تؤدى فى النهاية إلى فكرة الستر ، فمن الممكن أن يستتر بعض الوقت ثم عندما تحين له الفرصة يعود للظهور مرة أخرى ، وهذا مبدأ مهم من مبادئ الشيعة على إطلاقهم .

●●●

بين التاريخ والمذهبية والسياسة

د.سيد رزق الحجر

لقد عايشت الفرقة الزيدية قبل خمسة وثلاثين عامًا ، منذ أن بدأتُ دراسة الماجستير ، وكانت أول دراسة عنيت بشأن «ابن الوزير اليمنى» كنتُ أنا البادئ بها ، وحتى المشرفون ما كانوا يعرفونه . ولكن بعد ذلك ، نوقشت رسائل كثيرة فى هذا العالم الكبير ، ومن واقع خبرتى ، أقول إن الصراع مذهبى قبل أن يكون سياسيًا ، وهذا وفق فهمى لطبيعة الفرقة الزيدية ، فمن المزايا التى تميزت بها فرقة الزيدية عن سائر فرق الشيعة :

١- أن رجالها -وكما يكتب تاريخهم الطويل- يعتبرون أنفسهم مجاهدين لا يقبلون الضيم ويبذلون النفس والنفيس ضد من يعتقدون أنهم من الحكام الظالمين ، وهذه طبيعة الزيدية . فالزيدية تعتبر تاريخًا للثورة فى الإسلام ، فهم ثوار من بدايتهم لنهايتهم . وسوف نرى هذا فى مسار تاريخهم . فمبدؤهم الخروج على الحاكم الظالم ، أى أن الخروج ليس فقط جائزًا لديهم وإنما هو ضرورة ، بمعنى أنه إذا وُجد حاكم ظالم ووُجِد واحد من أئمة الزيدية توافرت فيه شروط الإمامة ودعا إلى نفسه ، فعليهم أن يناصروه دائمًا ويخرجوا معه للقضاء على الحاكم الظالم ، فتاريخ هذه الفرقة يكاد يكون كله تاريخًا للثورة وللجهاد وللاستشهاد .

٢- هذه الفرقة قد أخرجت عدداً لا يُحصى من العلماء العاملين الذين أثروا التراث الإسلامى بالكثير والكثير من الدراسات العلمية الجادة التى بحثت وأبحرت فى شتى فروع العلم الإسلامى.

٣- هذه الفرقة تعتبر - فى الواقع - أقرب فرق الشيعة إلى السنة. أخذاً فى الاعتبار أن هذا الكلام إجمالى، إذ إن فيهم من غالى وتطرف خاصةً فرقة الجارودية التى تقول إن الحسين من الجارودية، فهكذا يُقال إنهم يقولون، علماً بأنه فى عالمنا العربى -وللأسف الشديد- تختفى الحقائق كثيراً عندما يكون الصراع على السياسة والحكم، فلا نعرف ما الصواب وما الخطأ، إذ تُحجب المعلومات تماماً عنا كباحثين.

٤- أنه قد وُجد من بين علماء الزيدية اتجاهٌ قوى سار فى طريق السلف فى الدعوة إلى متابعة الكتاب والسنة سواء من عاصر مؤسسها الإمام زيد بن على أو من المتأخرين مثل «ابن الوزير» والإمام «الصنعانى» والإمام «الشوكانى» وكثير من العلماء الذين أفاضوا فى دراساتهم.

وفى إطار هذه الاعتبارات يمكن المقارنة بين الزيدية فى التاريخين القديم والحديث على النحو التالى:

أولا: الزيدية فى العصور القديمة:

الزيدية، بدءاً من الإمام «زيد» كانوا ثواراً، فقد خرج على الخليفة الأموى وبدأ بالثورة ضده وحدث الخلاف بينه وبين أتباعه، وهذه النقطة مهمة بالنسبة للإمام «زيد» لأنها تحدد بشكل تام مذهبه وموقفه من

الصحابة، فعندما سأله أتباعه: هل تقبل بخلافة الشيخين -أبى بكر وعمر-؟ قال أحسن الكلام فى خلافتهما فانفضوا عنه. وهذا الأمر مهم جدًا فى تاريخ المذهب الزيدى، فهم يُجلّون الصحابة ويرضون بخلافة الشيخين، وأريد أن أصل فى هذا المسار إلى أن الإمام «زيد» قد ثار وكذلك بعده ابنه الإمام «يحيى» واستمر مسلسل الخروج والاستشهاد، فمع هذه الفرقة نشهد دومًا ثوارًا يقومون على الحكام، ويعتقدون أن أى حاكم ظالم ينبغى الخروج عليه.

ومن أبرز معالم وملامح هذا المسلسل:

١- ثورة الحسين بن على على الخليفة العباسى الهادى عام ١٦٩هـ، كان مقتله فى موقعة «فه» بعد عدة شهور من خروجه. وأهمية هذه المعركة تأتى فيما ترتب عليها، إذ قامت على إثرها دولة بل دولتان للزيدية؛ إحداهما فى المغرب وهى دولة الأدارسة، والثانية فى الديلم على يد الأخوين إدريس ويحيى ولدى عبد الله. أى أنهم أقاموا دولتين ومازلنا فى القرن الثانى للهجرة.

٢- حركة «يحيى بن عمر» فى الكوفة عام ٢٥٠هـ، وقد ترتب عليها أيضًا قيام دولة أخرى للزيدية فى «طبرستان».

٣- حركة الإمام الهادى إلى الحق «يحيى بن الحسين»؛ وهو قد أعلن دعوته فى صعدة، وهنا بدأت الزيدية فى اليمن، وبويع «يحيى بن الحسين» بالإمامة فى عام ٢٨٤هـ، وكان قد حاول أربع سنوات من

قبل الحصول على البيعة ولكن لم يوفق. ويقول التاريخ إنه أقام شرع الله ونجح فى إصلاح أحوال الناس كما دخل فى حرب ضروس مع الإسماعيلية، وهذه نقطة مهمة جدًا كى لا نقول إن الزيدية لهم صلة بالإسماعيلية أو الإثنى عشرية، إذ كانت هناك حروب طويلة جدًا بين الإسماعيلية والإمام الهادى إلى الحق «يحيى» ومع ولده أيضًا الذى حاربهم لمدة ٢٧ عامًا، ولكن تمكن الإسماعيلية بعد فترة من الانتصار على الزيدية، حيث تغلب الإسماعيلية على اليمن وقضوا على دولة الزيدية، ولكن القضاء على الزيدية نهائيًا لم يتحقق، فالفكر لا يموت، وإنما الفكر يحارَب بالفكر وليس بالقهر والظلم والسجون. فقد انتهت الدولة سياسيًا ولكن بقى فكرها المذهبى قائمًا موجودًا، إذ ظل هذا الفكر بين اليمنيين حيًا حتى تمكن الزيدية بعد حوالى ألف عام من إقامة دولة جديدة لهم باليمن.

ثانيًا: الزيدية فى العصر الحديث:

بدأت دولة الزيدية فى العصر الحديث، بعد أن نجحوا فى القضاء على حكم العثمانيين فى اليمن، وهذه الدولة هى دولة الإمام «يحيى حميد الدين»، وقد قضت عليها الثورة اليمنية فى عام ١٩٦٢. وبالنسبة للزيدية والحوثيين، فإن المسألة بدأت منذ الثمانينيات وذلك بتكوين «اتحاد الشباب المؤمن»، وكان هذا الاتحاد يُعلّم الناس المذهب الزيدى، ولم يكن هناك اتجاه لتأسيس دولة فى ذلك الوقت، وكان هناك معلمون مثل «الحوثى»

و«المؤيدى» وكثير من علماء الزيدية، أى أن «الحوثى» كان أحد المدرسين الذين يُعلّمون الناس بهذا الاتحاد الذى هو اتحاد «الشباب المؤمن».

وفى عام ١٩٩٠، ومع وحدة اليمن، بدأت الحرية السياسية وتشكيل الأحزاب. وهنا تحول الاتحاد إلى حزب برز فيه ابن «بدر الدين الحوثى» وهو «حسين الحوثى» ومثّل الحزب فى دورتين برلمانيتين. وهذا ما يجعلنى أسأل -وما يؤكد أن هناك معلومات مخفية- ما الذى يجعل رجلا نجح سياسيًا ووصل إلى قمة حزب وكذلك إلى البرلمان، يعبر الحزب ويبدأ فى تكوين طائفة أخرى خاصة به أو اتحاد آخر؟! وهذا سؤال مهم..

أيضًا، يُقال إن الحكومة قد تتعاون مع «حسين الحوثى» فى كبح جماح السلفية القادمة من السعودية. ومع كون هذا الكلام يُزعج البعض إلا أن هذه هى الحقيقة، فالحكومة كانت تتعاون معه ضد حزب «الإصلاح»، إذ رأت مواجهة حزب الإصلاح الإسلامى السلفى عبر الحوثى ومجموعته. وهذه مسائل تلعب دوراً مهمًا جداً، فالمسألة سياسية ولكن جذورها فكرية ومذهبية. وفيما يخص سعى الزيديين إلى إقامة دولة من عدمه، فما يقوله تاريخهم الطويل إنهم فى كل ثورة كانوا يتجهون إلى إقامة دولة للزيود/ أو الزيدية فى اليمن.

وبالنسبة للمعلومات عن الحوثى وذهابه إلى إيران، وأن إيران قامت بعمل غسيل مخ له وما يثار بشأن تحوله إلى المذهب الاثنى عشرى، فإنى أرى أن التحول من مذهب إلى مذهب ليس أمراً سهلا. ولكننى من خلال

خبرتى مع الزيدية، أؤكد أنه من الصعوبة أن يتحول أحدهم عن مذهبه، حيث إن مسألة التحول من مذهب إلى آخر هذه هى نادرة جدًا لاسيما مع الزيدية.

وهنا تثار عدة أسئلة: لماذا ترك «الحوثى» الحزب وأسس هيئةً خاصة به؟، وكيف بررت الحكومة موقفها فيما يتعلق بعملية التوازن بين حزب الإصلاح والحوثيين؟ أعتقد أن الحكومة قد قدمت دعمًا شديدًا للحوثيين فى هذه الفترة التى كانت تسعى خلالها إلى تحجيم حزب الإصلاح.

●●●

مداخلات الجلسة الأولى

- **الأستاذ فهمي هويدي:**

هناك نقطتان أود الإشارة إليهما، الأولى: هل المذاهب تكون مغلقة طول الوقت؟ بمعنى أن تدرس مذهبًا لفترة معينة فتكتسب سماته طول الوقت. إن المذهب الزيدى هو نسق فكرى احتمل مدارس متعددة، فالإمام الشوكانى كان أقرب للسلفية، ومحمد بن على الوزير كان أقرب إلى الاستقلال والاعتزال، وعبد الله بن حمزة كان رجلا موغلا، فأى هؤلاء الثلاثة نقول إن هذه هى الزيدية؟ فلا نريد أن نُحبس فى شىء واحد.

النقطة الثانية: أن الخلافات السياسية أحيانا هى التى توقظ المسألة المذهبية، وعلى سبيل المثال مصر وإيران، فعندما تزوج شاه إيران شقيقة الملك فاروق تفاعلنا وظهرت حركة التقريب.. الخ، وحتى عهد الرئيس السادات كان يقول (أخى وشقيقى شاه إيران)، بمعنى أنه كانت هناك علاقات جيدة مع إيران، وبعد قيام الثورة الإسلامية اختلت هذه العلاقات وظهرت الكتب المعادية للشيعة، وظهر كم هائل من الكتب التى تتكلم عن نقائص الشيعة والاثنى عشرية بوجه أخص، وهم الإيرانيين - فهل هذا الاختلاف سياسى أم مذهبى؟

كذلك نجد أن السلفية السعودية من أكثر المذاهب اشتباكًا وعداء للاثنى عشرية، ومع ذلك كان السعوديون على علاقة طيبة أيام الشاه وساءت هذه

العلاقة بعد قيام الثورة، إذًا الموضوع سياسى بالدرجة الأولى، وبالطبع لا نستطيع إبعاد السياسة، ولكن أسهل شيء أن نرد القضية إلى التاريخ وهو المذهب، أو للقوى الخارجية؛ لأن هذا يبرئ العوامل الداخلية تمامًا وكأنه لاشيء هناك والآخرون هم المخطئون.

- الأستاذ ناصر محمد (باحث دكتوراه يمنى بجامعة أسيوط):

أرى أن اليمن تعيش أزمة ممتدة منذ الستينيات، وهى أزمة ممتدة ومعقدة لعدة عوامل: ندرة الموارد الاقتصادية، وهذا عامل وسيط فى باقى المشكلات، وطبيعة التركيبة الاجتماعية القائمة على الجدلية، والتى تعيش حالة من الاستقلالية النسبية عن سلطة الدولة ودائمًا فى مشاحنات معها، وطبيعة التضاريس الجغرافية خاصة فى شمال اليمن، ففى صعدة تحديدًا توجد مناطق وعرة عزلت السكان عن الدولة، وبذلك يعيشون فى حالة من الاستقلالية، والتدخلات الخارجية. وبفعل العوامل السابقة البعض يقع ضحية للتدخلات الخارجية، إما بفعل طلب القوى الداخلية أو بفعل قوة الدولة الإقليمية والعدوانية.

والسؤال الذى أريد الإجابة عنه: هل الأزمة التى يعيشها اليمن خاصة فى الشمال هى أزمة سياسية أم مذهبية؟ وبكل وضوح أقول إنها أزمة سياسية محضة، لماذا؟ لأنه منذ قيام الثورة وحتى عام ٢٠٠٤ أصبح تأثير العامل المذهبى فى الحياة السياسية محدودًا وضعيفًا وربما منعدمًا، وأنا أحد

أبناء المناطق المحسوبة جغرافيا على الزيدية، وقد حدثت تطورات داخل الدولة، فقد قامت الدولة باحتلال إرادة المذهبيات، وكان الدور الأكبر للإخوان المسلمين، وذلك عن طريق الخطب فى الجوامع والصحف وبعض وسائل الإعلام وخاصة المناهج التعليمية، فاستطاعت أن تصيغ المناهج التعليمية، واستطاعت من خلال المعاهد الدينية أن تشكل مناهج تعليمية وأن تتجاوز التجربة المذهبية وتقوم على ما يجمع الأمة.

إذًا مادام دور المذهبية ضعيفًا فى التأثير على الحياة السياسية فكيف ظهر الخلاف الذى يريد البعض إلباسه الثوب المذهبى؟ أنا أقول إنه بالإضافة إلى العوامل الأربعة السابق ذكرها هناك متغير وسيط، هذا المتغير الوسيط يتمثل فى أسلوب إدارة الدولة. النظام السياسى فى اليمن نظام بدون مشروع سياسى فلا يوجد مشروع سياسى، للدولة، هدف الرئيس بصراحة هو أن يستمر فى الحكم أطول فترة ممكنة ثم يستجد هدف جديد وهو التوريث.

من هنا فإن طبيعة النظام السياسى تُبنى على التحالفات والتوازنات، التحالف مع قوى سياسية ثم التحالف مع قوى سياسية أخرى لخلق توازن آخر وهكذا، وقد بحثت فى العلاقة بين النظام السياسى والإخوان المسلمين فى اليمن، فى كتاب صدر بعنوان (الحركة الإسلامية والنظام السياسى فى اليمن، من التحالف إلى التناوش)، رصدت فيه هذه التحولات، فالنظام السياسى دخل فى تحالف مع الحركة الإسلامية من أواخر السبعينيات وكان من عوامل استردادها شمال اليمن تحديدا ثم اليمن الموحدة.

وتم إكمال لعبة التحالفات تلك التى حاول النظام أن يلعبها مع قوة جديدة وهى القوة التى لها خلفيات فى صعدة وخلفية مرتبطة بالمذهب الزيدى، ثم ظهرت توازنات حزب الإصلاح، وقد حاول النظام السياسى أن يبنى تحالفًا مع هذه الشريحة، من خلال بناء نوع من التحالف مع ما نسميه فى اليمن التيار الإمامى أو التيار المذهبى، ولكن هنا دخل متغير لم تضعه السلطة فى الاعتبار، وهو الأساس الفكرى الذى يُبنى عليه هذا التيار وهو قاعدة أو مبدأ الخروج، هذه القاعدة فجرت هذا الوضع. فالرئيس اعترف أنه قدم مساعدات مالية غزيرة لتيار الشباب المؤمن وللحوثيين وفتح أبواب الرئاسة وتُركت صعدة لهذه التنافسات السياسية وهى منطقة النفوذ الخاصة لهذا التيار، وذلك بهدف إيجاد توازنات مع التيار السلفى وحزب الإصلاح، وحزب الإصلاح ينتمى إلى المدرسة الفكرية للإخوان المسلمين وللتيار الإسلامى بشكل عام، لكن السلفيين ينتمون إلى التيار الوهابى القادم من المملكة العربية السعودية، إذًا النظام ظن أن هذه التجربة قد تكون تجربة أخرى مثل تجربة التحالف مع الإخوان المسلمين ولكننى أعيد المسألة إلى أن الأساس الفكرى الذى يستند عليه هذا التيار هو مبدأ الخروج.

النقطة الثانية، أن الإدارة الفردية للدولة وغياب العدالة والاستئثار بالسلطة والثروة أوجد ضعفًا فى العلاقة بين المواطنين والقوى السياسية وبين الدولة، وللإحساس الكبير للناس بالظلم والغبن بدأوا يبحثون عن لافتات أخرى، فالمواطن الذى ينتمى إلى قبيلة أصبح يساند قبيلته وينتمى

إليها ويرجع إليها، وهكذا بدأت التكوينات الأولية، أو ما تحت الدولة فى البروز، وبدأت كل القوى السياسية والمواطنون فى اللجوء إلى التكوينات الأولية التى ينتمون إليها، وهذا جعل الحوثيين يعيدون تجديد المبدأ الزيدى ويضعونه لافتة لهذه المنطقة والمطالبة بها.

- د. محمد حسن عبد العزيز:

أعتقد أننى أتفق مع كل الذين قالوا إن هذا الخلاف سياسى أدخلت فيه العناصر الدينية قسراً لكى يكون لهذا الخلاف مستند شرعى، وفى الحقيقة كنت أتمنى أن يحدثنا د. عبد الملك المنصور عن مطالب الحوثيين السياسية، وهل هى فى إطار اليمن الموحد أم لهم أجندة أخرى كما يُقال فى عالم السياسة، لأن الإعلام المصرى للأسف الشديد لا يعطينا هذا الجانب، فالإعلام المصرى منحاز إلى الدولة ونحن فى حاجة إلى أن نُكوِّن فكرة حقيقية عن هذا الصراع، لكى نعرف مطالب الحوثيين السياسية ونتأكد من صحة أنهم يريدون الخروج على الدولة وتكوين دولة أخرى أو كيان آخر.

ومن ناحية أخرى، أرى أن القوى الثلاث التى تحدث عنها د. عبد الملك المنصور وهى تركيا وإيران والعرب لن يتحقق منها (رجاء) إلا إذا كانت هناك بالفعل ظروف سياسية تجمع هذه الأطراف، لا من طرف واحد ولكن من كل الأطراف، فكما يُقال لن نلتقى إلا إذا توجه الجميع إلى نقطة واحدة، بمعنى أن نتقدم نحن وهم أيضًا يتقدمون، وهذه هى المشكلة بيننا وبين إيران فيما أظن، فعلى إيران وعلى العرب أن يلتقى كل منهما فى

نقطة، هذه النقطة لابد أن نبحث عنها، وهذه مهمة المفكرين والعلماء والمؤرخين لإيجاد هذه النقطة بعيدا عن تلك الخلافات الدينية والتى أعتقد أنه يمكن حلها إذا ما اتجه السياسيون إلى هذه النقطة.

- الأستاذ فهمى هويدى:

لدىَّ نقطتان، الأولى: أن د. عبد الملك المنصور، تحدث عن إيران وتركيا والعرب وأنا لم أثر هذه النقطة، وعن فكرة أن يلتقوا فأنا فى رأيى أنهم لن يلتقوا إلا إذا كانت هناك إرادة شعبية حقيقية، فالنظام التركى اتجه إلى العرب حينما توافرت له انتخابات ديمقراطية حقيقية، بمعنى أن تكون السلطة معبرة عن النبض الحقيقى للمجتمع، وأنا أرحب جدًا بهذا الطموح بعيد الأجل ولكننا هدفنا المتواضع الآن أن تكون لدينا إرادة شعبية حقيقية منعكسة فى القرار السياسى.

النقطة الثانية، ما تحدث عنه أ. ناصر محمد، وهو المشروع المشترك، فحينما لا يكون للوطن مشروع مشترك، فسوف يحتمى كل منا بمظلته الخاصة، بحزبه بقبيلته بكنيسته بفئته.. الخ، ونتيجة لهذا القضية، يغيب المشروع المشترك، فتغيب البوصلة التى يسترشد بها الجميع.

- الأستاذ محمد الهيصمى (وزير مفوض بالخارجية اليمنية):

أود من البداية أن أعيد تأكيد ما قاله معالى وزير الخارجية اليمنى أثناء زيارته للقاهرة أن الجميع بلا استثناء على جهل بما يجرى فى اليمن وعلى جهل بتاريخ اليمن السياسى والمذهبى.. إلخ، فالحقيقة أن هناك الكثيرين

ليسوا على إلمام بما يجرى فى اليمن، فالأستاذ فهمى هويدى قال إن الحوثى ادّعى الإمامة أيام الإمام السابق قبل الثورة، وهذا ليس صحيحًا جملة وتفصيلا، لأن الحوثى كان شخصية مغمورة لم يظهر على السطح إلا فى التسعينيات من القرن العشرين.

فعندما انتهت الحرب العالمية الأولى ظهر للإمام ثلاثة منافسين أولهم «ابن الوزير» فى مديرية حُشبى القريبة من صنعاء، والثانى «محمد بن على الطحيانى»، فى مديرية طحيان بصعدة، والثالث هو «محسن شيبان» ومعه الشيخ «ناصر الأحمر»، فى محافظة حجة وقد قُضى عليهم ثلاثتهم، وبعد الحرب العالمية الثانية لم يظهر للإمام منافسون سوى «عبد الله بن أحمد الوزير» الذى قاد حركة ضد الإمام يحيى انتهت باغتياله وإعدامه على يد الإمام أحمد.

ومن ناحية ثانية، يجب تأكيد أنه ليس هناك فى اليمن صراع مذهبى إطلاقًا، ليس لدينا مساجد خاصة بالسنة ومساجد خاصة بالشيعة كما فى بلدان كثيرة أخرى، الشيعى يصلى بجانب السنى والعكس أيضًا، ليس هناك أى خلاف، نتصاهر ونصلى معًا تحت سقف مسجد واحد وليس بيننا أى خلاف، وهذه الحركة هى حركة فئة ضالة خارجة على الدستور والقانون، والدولة تدخلت مكرهة والحرب عليها مفروضة لمواجهة هذا التمرد المسلح كما هو الحال فى بلدان عربية وغير عربية كثيرة عندما تخرج فئة بقوة السلاح وتشهره فى وجه الدولة.

إن ما حدث هو صراع على السلطة وليس صراعًا مذهبيًا، المذهب الموجود في اليمن ليس مذهبًا زيديًا، المذهب الموجود فى اليمن هو مذهب «هادوى» فقد أدخل على المذهب الزيدى كثيرًا من التحريفات والأفكار وتحول -ليس فقط فى مجمله ولكن فى تفصيلاته- إلى مذهب آخر لا يمتّ إلى الزيدية بصلة، الصراع الذى حدث ليس صراعًا مذهبيًا، بدليل أن الأئمة سفحوا الكثير من الدماء فى سبيل الصراع على السلطة مع بعضهم البعض، إلى حد أن الأب قتل ابنه والابن أقصى أباه والأخ قتل أخويه كما حدث فى عام ١٩٥٥، عندما أعدم الإمام أحمد شقيقيه بسبب الصراع على السلطة، وعندما أقصى الإمام شرف الدين أباه أيضًا واستولى على السلطة.

إن القوى التى تواجه الدولة فى صعدة، تعمل لصالح أجندة أجنبية وليس من أجل مطالب اجتماعية أو مالية أو غيرها، وذلك بدليل أن ما هو موجود فى صعدة موجود أيضًا فى مناطق كثيرة، الدولة أتاحت الفرصة لجميع التيارات والقوى السياسية لتعبر عن نفسها وعن برامجها وأفكارها، واشترطت عليهم شرطًا واحدًا: أن يكون ذلك تحت مظلة الثوابت الوطنية التى هى الوحدة وأوضاع الأمن والاستقرار وعدم الإخلال بها أو الخروج على الدستور والقانون.

أى أن الرئيس «على عبد الله صالح» لم يستول على السلطة -كما قال أ. فهمى هويدى- وإنما وصل إليها فى لحظة حرجة كانت تمر بها اليمن،

وهو الوحيد الذى وضع رأسه على كفيه، ولم يستول على السلطة ولكن تسلمها فى ظروف بالغة السوء وبالغة الحرج مرت بها اليمن.

ومن ناحية ثالثة، وردًا على أ. ناصر محمد، أقول: ليس صحيحًا أن كل ما هو موجود في اليمن أسود وأنه ليس هناك مشروع سياسى، عندما نتحدث عن مشروع سياسى غير موجود فى اليمن نتحدث أيضًا عن مشروعات غير موجودة فى بلدان عربية وغير عربية كبيرة، نحن جزء من هذا العالم، فلم نُصنف فى الدول النامية والدول المتخلفة إلا لهذه الأسباب، ونحن نجتهد فى سبيل أن يكون لنا مشروع، ومع ذلك أود أن أقول إن هناك الكثير من الإنجازات العظيمة والتحولات العميقة التى تحققت خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية، لا ننكر أن هناك أخطاء، فالكمال لله وحده، ولكن من ينكر أن هناك إنجازات قد تحققت، فليذهب إلى اليمن ولير ما كانت عليه الحال فى الستينيات والسبعينيات وما صار الحال عليه الآن.

- الأستاذ فهمى هويدى:

هذا رأى نقدّره ونحترم وجهة النظر التى تعبر عن السفارة والسفير ووزارة الخارجية والإعلام الرسمى الذى زاد من تبليغنا بما يجرى فى اليمن، على كل حال نحن هنا محفل علمى نستمع إلى الآراء المختلفة والخبرات المتباينة، وكما قلت لكى نفهم الأمور على نحو آخر وما تفضل به لا بد أن يوضع فى الاعتبار أيضًا.

-د. عطية الشهيدى (كاتب وباحث يمنى):

لى عدة ملاحظات، الأولى، أنا أعتب كثيراً على العرب، فدائمًا حضورهم إلى اليمن وغير اليمن حضور متأخر، وكأن اليمن ليس جزءاً من العرب، رغم أن اليمن هو أصل العرب، اليمن تقع فى موقع جغرافى إستراتيجى، فهى تطل على المحيط الهندى وبحر العرب والبحر الأحمر، بمعنى آخر هى البوابة الجنوبية للمنطقة العربية، هناك أطماع لا أنكرها، أطماع إقليمية وأطماع دولية، لا تريد لليمن أن يستقر وذلك على مر التاريخ، وستظل كما هى معرّضة للأطماع ولو بعد حين من الزمن، وذلك نتيجة لما تملكه اليمن من موقع إستراتيجى وثروات غنية من الطاقة لا تزال غير مكتشفة حتى الآن.

الثانية، أن الغريب فى الأزمة الراهنة، أن الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بأن هناك تدخلا إيرانيًا، رغم الاعتراف الإيرانى الرسمى بأن هناك جهات إيرانية غير رسمية تدعم الحوثيين بطريق أو بآخر، أنا لست ضد التقارب الإيرانى العربى التركى، فأنا مع هذا التقارب إن تم فعلا وعلى أسس حقيقية تخدم مصالح الأمة الإسلامية وإن كان هذا من ضرب الخيال، والواقع أن دائرة الحروب تتسع فى كل المناطق العربية، والجامعة العربية لا دور لها، ودائمًا دورها متأخر.

الثالثة، أن المشكلة الراهنة مشكلة سياسية وصراع على السلطة، فكل من لم يجد له قسمًا من الكعكة يتصارع على السلطة. والسبب فى هذا

الصراع أننا نفتقد لغة الحوار وكيف نتبادل هذه اللغة مع بعضنا البعض، نحن نتحاور مع إسرائيل ونتحاور مع الولايات المتحدة ويمكن أن نتحاور مع أى طرف كان، إلا أن نتحاور مع بعضنا البعض، فى إطار وطنى أو إطار إقليمى أو إطار إسلامى، لذا أكرر أن العرب دائمًا لا يحضرون فى الأوقات المناسبة والضرورية وإنما فى الأوقات الضائعة.

الأستاذ أمجد جبريل (باحث فلسطينى):

هناك العديد من وسائل الشحن المصطلحى وتأجيج الصراع الطائفى والمذهبى، مثل: الفئة الضالة- الخوارج- النواصب. . إلخ، ملاحظة حول حرب صعدة، وحول خريطة إدراكنا لمشكلات الأمة وقضاياها، وأريد أن أشارك أ. فهمى هويدى فى رأيه بالنسبة لتأخر العرب عن اليمن، ففكرة إعادة النظر فى البعد العربى، وماذا نريد من العرب ومن تقصدون بالعرب؟ فمثلا نريد أن يتدخل المجتمع الدولى لصالح القضية الفلسطينية فمن هو المجتمع الدولى؟ هل نتحدث عن الولايات المتحدة مثلا؟ أم نتحدث عن الأمم المتحدة أم من؟

- الأستاذ علاء فاروق (صحفى مصرى):

الرئيس اليمنى لا يملك برنامجًا سياسيًا، ولم يخطُ خطوة واحدة تجاه أى إصلاح يُذكر، بمعنى أنه اكتفى بالسلطة فقط ولم يخطُ أى خطوة فى الإصلاح الاقتصادى حتى يهدّئ المجتمع المحيط به، ولا خطوة سياسية حتى يجعل لليمن مكانة سياسية كبيرة وأن تكون لها كلمة

مسموعة بين إخوانها العرب، كل هذا لم يُلاحظ حقيقة فى تاريخ الرئيس وخلال فترة رئاسته.

النقطة الثانية، أن الحوثيين قد يكونون ملفًا تتداوله قوى خارجية أو قوى إقليمية ودولية، فربما يُؤخذ هذا الملف كما يُقال «مسمار جحا» فى اليمن أو فى أرض العرب وتكون هذه القوى من يحاول الدخول عن طريقه.

النقطة الثالثة، الملاحظ أن هناك مبالغة فى العنف، فى الأزمة الراهنة، فعندما يقتل «جندى حوثى» «جنديًا يمنيًا»، فكأنما قتل جنديًا إسرائيليًا! ما السبب فى هذا العنف؟ وهل وصل الكره إلى هذه الدرجة فى قلوب الحوثيين؟ فحين يقتل فهو يعرف جيدًا أن هذا جندى مسلم، وقد أرسل لى أحد الحوثيين فيديو له وقد أسقط طائرة للجيش ويهتف قائلا الله أكبر ويرفع السلاح سعيدًا!! ونحن لا ندرى لماذا يكبر على قتل مسلم مثله.

- د. إجلال رأفت:

لقد لاحظت أن هناك اتجاهًا يحاول أن يبرئ إيران من التدخل وآخر يحاول أن يؤكد هذا التدخل، والحقيقة أننا إذا تحدثنا من الناحية الإقليمية فى التاريخ الحديث على الأقل معروف أن إيران وتركيا ومصر قوى إقليمية، كل منها تبرز أو تتراجع حسب الظروف الإقليمية وحسب ظروفها الداخلية أيضًا، فإيران لها أجندة، وتركيا لها أجندة أيضًا، وإذا كانت مصر ليس لها أجندة حاليًا فهذا يرجع لوجود مشكلات داخلية أو لوجود تراجع، وهذا

شيء طبيعي جداً بالنسبة لأى قوة إقليمية أن تكون لها أجندة إقليمية ؛ وأن تسعى إلى تحقيقها ، إيران تسعى بشكل مختلف عن تركيا ، تركيا أيضًا تسعى ، ولكن بشكل تعاونى وبمنهج آخر ، ولكننى لا أرى أن الدفاع عن إيران هو قضية إقليمية بالنسبة لنا ، فهى لها أجندة سواء رغبنا فيها أو ابتعدنا عنها .

- الأستاذ عبد المعطى زكى (باحث سياسى):

لى تساؤل حول الدور السعودى ؛ لأننى أرى أن اليمن ترحب بالدور السعودى ، فحتى الاختراقات التى حدثت للأراضى اليمنية لم يكن هناك استنكار يمنى لها ، فما معالم الدور السعودى؟ وهل هو مواجهة للتمدد الإيرانى يحظى بقبول يمنى أم ماذا؟ فقد لاحظت أن الدور السعودى كان دورًا عنيفًا تدخلت فيه القوات الجوية تحت ستار تسلل يمنى ، فهو دور غير مفهوم فى الحقيقة .

- د. عبد الملك المنصور:

بالنسبة للدور السعودى أنا أعتقد أن المملكة العربية السعودية تورطت فى الدخول فى النزاع ، ولو كانت كلمتى مقبولة فى الرياض لنصحتهم بعدم الدخول ، فقد كان عليهم أن يغلقوا حدودهم ، ويدعوا المشكلة اليمنية تُحل داخل الأراضى اليمنية ، لقد تورطوا وهذه حرب ليس فيها منتصر ، فلا القوات اليمنية ستنتصر نصرًا نهائيًا وساحقًا ، ولا القوات السعودية تستطيع

أن تنتصر فالأرض غريبة عنهم وليس لدى الجندى السعودى ما يسمى بالعقيدة القتالية فلماذا يقاتل؟ هذا غير واضح له . كما أن هذه الأرض ليست أرضًا سعودية ، والكيان السعودى نشأ بعد اليمن ، اليمن موجودة منذ آلاف السنين والكيان السعودى نشأ منذ مائة عام تقريبًا .

النقطة الثانية ، الإخوان فى مجلس التعاون الخليجى ، طلبنا منهم -نحن فى اليمن- عشرين مرة أن ندخل معهم ، وبعد إلحاح شديد وافقوا على الدخول فى الرياضة وفى التربية والتعليم وفى الشئون الاجتماعية والصحة ، فقط . وعندما تحدث مشكلة يدعوننا ، عندما تكون هناك إيران أو تنظيم القاعدة أو الحوثيون . . إلخ ، فدول المجلس عندها اجتماع فى الكويت ، ومطروح على أجندتهم موضوع اليمن ، وبدل من أن يساعدونا فى القضاء على إخواننا الحوثيين ، عليهم أن يعلنوا أنهم قبلوا اليمن عضواً كاملا فى مجلس التعاون وهذا سوف ينهى المشكلة .

فهذا هو الحل؛ لأن المشكلة اقتصادية اجتماعية وليست مسألة سياسة ، وهى ليست مسألة مذهبية إطلاقًا ، فإذا كانت مذهبية فالسعودية ثلث سكانها شيعة ، فالمدينة المنورة كلها شيعة والذين لا يعلمون عليهم أن يعلموا ، فالشيعة فى السعودية مذهبان : الجعفرى والإسماعيلى ، والسعودية تتغاضى عن ذلك وأخيراً تم تشكيل مجلس العلماء المسلمين وليس به مسلمون شيعة ، فكلهم من السنة ، هناك أسئلة تخص الداخل السعودى ليس لى دخل بها ولكننى أقول : بالنسبة لوضعنا نحن فإن السعودية تورطت فى هذه

الحرب، وأنا أظن أن هذا ذكاء من إيران ومن الحوثيين، فقد قاموا بتوريطهم ولن يمكنهم الفرار من ذلك مرة أخرى، فهذه حرب ليس فيها منتصر.

فالحوثيون ليسوا جيشًا ولكنهم مجموعة من الأفراد المسلحين والمتدربين، يحصلون على دورات تدريبية فى الخارج، كما تقول الحكومة اليمنية ولديها وثائق على ذلك، فهم إما يتدربون فى إيران أو يذهبون بفيزا سياحية إلى لبنان ومنها إلى إيران، والحكومة اليمنية تقول إن لديها وثائق على ذلك، وإذا صح ذلك فإن القضاء على هذه العصابة صعب. فالقضاء على جيش رسمى ممكن ولكن العصابات لا تنتهى، العصابات تتحول إلى حرب عصابات يظهر من خلف الحجر فى الظلام فى أى وقت من وراء شجرة وهكذا، الحوثيون اليوم لديهم أسرى من الجيش السعودى فكيف يقع من الجيش السعودى الحديث المنظم أسرى وبرتب كبيرة؟ الحقيقة أنا لا أعرف.

الحوثيون لهم مطالب سياسية، فهم يقولون إنهم فئة مضطهدة ويريدون المساواة وتدريس مذهبهم، وأيضًا يريدون جامعة خاصة بهم، هذه مطالب ومن يقول بأنه ليست لديهم مطالب سياسية فهذه مغالطة، لا بد أنت نعترف بأن لهم مطالب سياسية وبناءً عليه فإن الرئيس اليمنى قرر أن يبدأ الحوار معهم ومع غيرهم فى السادس والعشرين من هذا الشهر حيث سيُطلب من ضمنهم ممثلون للحوثيين وممثلون للحراك الجنوبى، وأتمنى أن يُطلب ممثلون للقاعدة إذا كانوا يستطيعون الحضور.

وبالنسبة للسلفيين والإخوان، فقد جاء حديث على لسان بعض الإخوان بأن الحكومة شجعت الحوثيين للقضاء على السلفيين وهم الإصلاح، الحقيقة أن هذا فهم خاطئ، فالإصلاح تنظيم أغلبه من الإخوان المسلمين، والإخوان المسلمون ليسوا سلفيين، الإخوان المسلمون مذهب سياسى مستقل وعند تأسيسه كان مع الإمام حسن البنا فى المكتب السياسى أحد الأقباط، إذًا الإخوان المسلمون ليسوا حزبًا قائمًا على أساس دينى، بل هو حزب سياسى يأخذ بالتنظير الإسلامى وينظر للأحداث من خلال الإسلام.

الإخوان المسلمون فى اليمن ليسوا سلفيين، السلفيون هم أولئك الذين درسوا فى المملكة العربية السعودية، فى مدارسها وجامعاتها خصوصًا الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، التى تخرّج فيها «مقبل بن هادى الوداعى»، و«وداع» قبيلة فى صعدة فى نحر التشيع، وهو أستاذ لجهيمان الذى احتل الحرم، وحين أتحدث عن مقبل الوداعى فأنا أتحدث عن صديق أعرفه عاصرته وعشت معه، فقد جاء -رحمه الله- إلى صعدة وأسس المعهد الذى كان مدعومًا من السعودية ليس من الحكومة الرسمية ولكنه كان مدعومًا من عبد العزيز بن باز وكان مفتى المملكة آنذاك. .

وقد نصحته أن يكف عن هذا الدعم السعودى لأنه يوجه له التهم وهو عالم ومحدّث، وطلبت من الرئيس أن يقدم له دعمًا كجزء من المعاهد العلمية، ولكن لا ندرى هل انقطعت الصلة بالسعودية أم لم تنقطع، الحقيقة أنا لا أعرف وربما لم تنقطع؛ لأن المد السلفى بقى قويًا يهز البلد، ربما

الحكومة احتاجت أن تجعل منه معادلا موضوعيًا فهذا وارد، وإذا كان -كما قال أ. ناصر محمد الطويل- إن الرئيس اعترف بذلك، فإذا قال الرئيس ذلك فلأسكت أنا.

وذكر البعض أن الإمام الشوكانى سلفى وهذا خطأ، وأنا أقول لكم إن المذهب الزيدى من ميزاته أنه يفتح باب الاجتهاد ويشجع عليه ويقول لك إنك إذا بلغت من العلم منزلة معينة فلا يجوز لك أن تقلد غيرك ولا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهداً مثله، الإمام الشوكانى -فى تقديرى- وأنا درست حياته ولم أترك كتابًا من كتبه إلا درسته، ليست دراسة شخصية ولكن على يد العلامة مفتى اليمن الإمام أحمد سلامة، وعلى يد مفتى اليمن «أحمد زيادة»، وقد وجدت أن الشوكانى فى ذاته وصل إلى درجة الاجتهاد المطلق وهو إمام وصاحب مبدأ ولا نستطيع أن نقول إنه يتبع مدرسة معينة.

أنا أقول إن كل قوة لها أجندة، وإذا لم تكن لها أجندة فهى جمعية خيرية، فكل حزب سياسى له أجندة، وكل قوة سياسية لها أجندة، والقوى التى ليست لها أجندة ليست قوى ولا يمكن أن تُحسب قوى، نعم إيران عندها أجندة، وأنا لا أستبعد أن الحوثيين قد انتشوا على الأقل بحد أدنى بالدعم المعنوى المتمثل فيما كانت تبثه قناة العالم، و«قناة العالم» قناة إيرانية كانت تبث أخبار الحوثيين أولا بأول ومن الميدان، مما اضطر الإخوان المسيطرين على قمرى «نايل سات» و«عرب سات» إلى شطبها وأنا شخصيًا لا أوافق على هذا الأسلوب، تكميم الأفواه ليس حلا، وأنا أوافق على

الحوار، ومع ذلك فإنهم فعلوا ذلك لأنهم لاحظوا أنها تؤيد الحوثيين، هذا التأييد كان معنويًا نعم، فهل رافق هذا التأييد المعنوى سلاح؟ هناك رواية تقول إن إيران ترسل بواخر السلاح إلى إريتريا ومنها إلى الجبال الوعرة اليمنية، إذا صح ذلك فهناك دعم والمسألة تحتاج إلى تحقيق وتأكد.

ومما ذكره د. ناصر -وأنا أوافقه عليه- أنه كان هناك تحالف بين الإخوان المسلمين والرئيس، وعندما أتحدث عنه فأنا أتحدث عن شيء أنا أسسته، فقد كنت عراب هذا التحالف وصانعه، لكن هذا التحالف انتهى فى ظرف من الظروف، واليوم لم يعد ممكنًا أن نقول إن الرئيس متحالف مع تجمع الإصلاح، بالعكس هم مختلفون اختلافًا واضحًا، فتجمع اليمين والإصلاح جزء من تجمع للأحزاب اسمه اللقاء المشترك، وهم لهم رؤية خاصة ورفضوا أن يدخلوا مع الحكومة فى الحرب ضد الحوثيين تمامًا، بالرغم من استدعائهم من قِبَل الحكومة وطلب الاشتراك.

فالحرب إذًا هى بين الجيش الرسمى وعصابات الحوثيين، وليس هناك من القوى السياسية من يقف محاربًا، وأنا أعتبر أن هذا موقف جميل وأميل إليه، فأنا لا أريد للقوى السياسية أن تتحول إلى جيش؛ لأن هذا يؤدى إلى نشوء مليشيات مسلحة، كما يؤدى إلى اختزان عداوات داخلية بين فئات الشعب، فإذا انتهت المشكلة تبقى التيارات قائمة والسلاح متوافر، فكلٌ ينتقم لنفسه، لذلك أعتقد أنه يجب أن يتولى النزاع الجيش، وألا تتدخل الفئات المدنية حرصًا على السلام الاجتماعى المستقبلى.

- د. أيمن فؤاد:

لدىّ تعليق على الحوار، عما إذا كان الصراع صراعًا سياسيًا أم مذهبيًا، وفى رأيى أن الإسلام من البداية لم يعرف الدولة الدينية إطلاقًا، إلا مع الشيعة، مع الفاطميين ومع الزيود، وأخيرًا مع الثورة الإسلامية فى إيران، فدائمًا الصراع عند الشيعة يبدأ مذهبيًا بهدف الوصول إلى هدف سياسى، وهذا ما يتم الآن فى اليمن، فالغرض هو فرض الإمامة؛ لأن الإمامة فى السلطة العليا للدولة عند الشيعة لا توجد عند السنة، وعملية التقارب بين الإيرانيين والترك والعرب يحكمها أيضًا الصراع المذهبى، فالصراع المذهبى بين الصفويين والعثمانيين كان صراعًا مذهبيًا، وهو الذى أدى بالصفويين إلى تشييع عدد كبير جدًا من أهل العراق، والذى ظل مستمرًا حتى الآن، فارتفاع نسبة التشيع فى العراق كان مصدره الصفويين؛ لأن الهدف عندهم دائمًا هو التحويل، لذلك إذا كان المذهب الأشعرى مثلا يتبناه السلاجقة، وهم يتبنونه كمذهب، ولكن لا يصل الأشاعرة ليكونوا سلطة فى النهاية، وهذا مفهوم مخالف يخالف المفهوم الموجود عند فرق الشيعة.

- د. سيد رزق الحجر:

أتفق مع أ. ناصر بأن هذا الخلاف سياسى مذهبى أيضًا، إذا نظرنا إلى تاريخ الزيدية وثوراتهم وإصرارهم على إقامة دولة زيدية عبر التاريخ، فإن هذا يعطينا مؤشرًا بأن هذا الصراع به مذهبية، أو على الأقل يعتمد على المذهبية أو يستند إلى هذه المذهبية لكى يقوم بتحقيق دولة.

الأمر الثانى والسؤال المحير لنا جميعًا : ما موقف الدول العربية الشقيقة العتيقة من هذا الصراع؟ أين مصر؟ أين دول المغرب العربى من هذا الصراع؟ هل المسألة أن كل دولة ممكن أن تتآكل ونحن واقفون نتفرج عليها؟ هذه مسألة خطيرة جدًا فى تاريخنا الحديث، مسألة فى منتهى الخطورة أن نضرب بعضنا ، والمستفيد الوحيد هم أعداؤنا ، أين المبادرات العربية؟ أين المبادرات الإسلامية؟ أين الاتحادات والقوى الإسلامية؟ أين الجهود لإطفاء هذا الحريق الذى يأكلنا نحن قبل أن يأكل غيرنا؟

- د. نادية مصطفى:

فى نهاية هذه الجلسة أعتقد أن الغرض منها، كان القراءة فى خبرة المذهب الزيدى وما حدث فيه من تطورات وعلاقته بالحوثيين، وطبيعة هذا الأمر قد غُطيت إلى جانب ما، ولكن لا أستطيع القول إن الأمور كلها قد أدركت أو عُرفت، ولكن على الأقل هذه الجلسة حددت نقاطًا مهمة ينبغى التوقف عندها ، طبيعة المذهب الزيدى وموقفه الدائم من الحكام، وخبراته مع الدولة، ومطالبه الآن، كيف ظهر الحوثيون فى فترة من تاريخ اليمن المعاصر الآن؟ ولماذا؟ ما مطالبهم؟ ما القوى المساندة لهم؟ .

كل هذه الأمور يجب أن تكون المعلومات والفهم العلمى الدقيق لها واضحًا حتى يمكن أن يُبنى عليها مواقف سياسية، فالمواقف السياسية تُبنى على اعتبارات أخرى، وليس فقط على الفهم العلمى المنظم، ولكن على حسابات وتوازنات القوى، وليس علينا هنا فى مركز بحثى إلا أن نزيد

الصورة وضوحًا، سواء بمعلومات وافية أو بإثارة مزيد من الأسئلة التى تشجع الباحث أو تضىء له الطريق ليقرأ ويفهم أكثر.

أتمنى أن تكون هذه الجلسة قد مهدت للجلسة التالية عن الأبعاد الداخلية والخارجية والإقليمية فيما يحدث فى اليمن الآن، وذلك حتى نستطيع أن نستبين أكثر العلاقة بين المذهبى والسياسى والتى كانت فى صميم هذه الجلسة، أشكر د. عبد الملك المنصور، وأرحب بالدكتور أيمن فؤاد ود. سيد الحجر فهذه أول مرة نتشرف بمشاركتهم معنا فى نشاط، ونأمل أن يتجدد هذا؛ لأن جانبًا أساسيًا من الدراسات الحضارية لا يستقيم بدون فهم التاريخ وبدون فهم الفلسفات والأفكار والمذاهب، فالسياسة بدون التاريخ وبدون الأفكار جسد بلا عمود فقرى أو بلا أعصاب.. وهكذا هى رؤيتنا فى هذا المركز.

●●●

الجلسة الثانية

الأبعاد الداخلية والإقليمية والحسابات السياسية

- د. حسن أبو طالب

(مدير معهد الأهرام الإقليمى للصحافة)

- د. أشرف كشك

(مدير مركز الدبلوماسى للدراسات الإستراتيجية)

- د. عصام عبد الشافى

(باحث فى العلوم السياسية)

أزمة الحوثيين فى اليمن
[قراءة فى الأبعاد الحضارية والإستراتيجية: ورقة عمل أولية]

د. عصام عبد الشافى

منذ إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ، صَوَّر الكثيرون اليمن كأنها دولة على حافة الانفجار . لكنها استطاعت البقاء وتمكنت من تفادى أعمال عنف واسعة النطاق وإدارة أزمات متعددة فى وقت واحد، بما فى ذلك أزمة الوحدة، وأزمة عودة ملايين اليمنيين من دول الخليج بعد أزمة الغزو العراقى لدولة الكويت، والمحاولة الانفصالية عام ١٩٩٤ ، وتداعيات الحرب الدولية على الإرهاب، والحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ .

وخلال السنوات الخمس الماضية، تفاقمت الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يواجهها اليمن، إلا أن أخطر هذه الأزمات، ما يرتبط منها بالمحاولات الانفصالية فى الجنوب، والتى عُرفت باسم «الحراك الجنوبى»، وجولات الصراع المستمرة فى محافظة صعدة الشمالية، والتى بدأت فى يونيو ٢٠٠٤ ، وشهدت خمس جولات داخلية، ثم امتد نطاقها فى الجولة السادسة التى بدأت فى أغسطس ٢٠٠٩ ، لتصبح إقليمية بعد تدخل القوات السعودية فى الحرب، فى الرابع من نوفمبر ٢٠٠٩ ، ردًا على ما قالت إنه انتهاكات واعتداءات على حدودها الجنوبية من جانب الحوثيين .

ومع اتساع نطاق الأحداث واستمرار تداعياتها، تثير أزمة الحوثيين فى اليمن العديد من الإشكاليات والأبعاد الحضارية والإستراتيجية، من حيث موقع كل من الدين والثقافة والتاريخ والقبلية من نشوب واستمرار هذه الأزمة، من ناحية، وموقع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية وكذلك الاعتبارات الإقليمية والدولية، من ناحية ثانية، فى ظل التداخل الشديد بين هذه الأبعاد وتلك الاعتبارات، واستحالة الفصل بينها.

وهو ما يمكن أن يكون محلا للنقاش والاهتمام، من خلال إثارة عدد من الجوانب المحورية التى تثيرها هذه الأزمة، وذلك على النحو التالى:

أولا: بداية الأزمة وتطوراتها:

أصبحت محافظة صعدة الجبلية، (شمال غرب اليمن على الحدود مع المملكة العربية السعودية)، مسرحًا لصراع مسلح منذ شهر يونيو ٢٠٠٤ بين الحكومة اليمنية وحركة «الشباب المؤمن» الزيدية الشيعية[1]، التى قادها

(١) ظهرت الزيدية فى بلاد الرافدين وآسيا الوسطى عام ٧٤٠ وانتقلت تدريجيًا نحو الجنوب حتى وصلت اليمن. وتدّعى النخبة الدينية للطائفة تحدرها من سلالة النبى محمد، حيث حكمت أقاليم اليمن الشمالى تحت نظام الإمامة حتى ثورة عام ١٩٦٢. وتشير بعض التقارير إلى أن الزيديين يشكلون حوالى ثلث سكان اليمن البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة، وأكثرهم شافعيون ينتمون إلى المدارس التقليدية الأربع للفقه السنى السائد فى مصر. ويتركز الزيديون فى المناطق الجبلية فى شمال غرب البلاد، وتوجد أقوى معاقلهم فى صعدة وحجة وذمار إضافة إلى العاصمة اليمنية صنعاء.

أولا حسين بدر الدين الحوثى، العضو السابق في البرلمان، وتسلم قيادتها أحد أنسابه بعد وفاته.

ويقول أفراد العائلة الحوثية إنهم ينحدرون من سلالة الرسول عليه الصلاة والسلام، وبالتالى يعتبرون أنفسهم سادةً هاشميين، وقبل ثورة عام ١٩٦٢ فى اليمن الشمالى، التى أنهت حكم الأئمة الزيديين وأدت إلى قيام الجمهورية، سيطر الهاشميون على مقاليد السياسة والدين معًا؛ وكان حكام اليمن الشمالى من الأئمة خلال تلك الفترة من الهاشميين[1] وتقول الأسرة الحوثية إنها تدافع عن الهوية الزيدية ضد الذوبان فى الهوية الإسلامية السنية الأوسع انتشاراً؛ كما تتبنى مواقف معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، وتتهمها الحكومة بتلقى دعم إيراني ومحاولة إعادة نظام الإمامة.

وقد انفجر الصراع عام ٢٠٠٣ حين قامت مجموعة من «الشباب المؤمن» بالهتاف «الله أكبر! الموت لأمريكا! الموت لإسرائيل! اللعنة على اليهود! النصر للإسلام!»، وذلك في مسجد بمدينة صعدة وبحضور الرئيس اليمنى. وبعد فشل العديد من محاولات الوساطة بين الرئيس على عبد الله

(١) حصل اليمن الشمالى على استقلاله الرسمي عام ١٩١٨ بعد زوال حكم الإمبراطورية العثمانية، وتولى حكمه الأئمة الزيديون حتى قيام ثورة ١٩٦٢ التى أدت إلى نشوء الجمهورية العربية اليمنية. أما الجنوب، الذى استعمرته بريطانيا منذ عام ١٨٣٨، فقد نال استقلاله عام ١٩٦٧، وبات يُعرَف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بوصفه دولة اشتراكية وحليفة للاتحاد السوفييتى، وقد توحد شطرا اليمن بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠ لتكوين الجمهورية اليمنية.

صالح وحسين الحوثى، ومع استمرار المظاهرات سعت الحكومة فى يونيو ٢٠٠٤ لاعتقال الحوثى فى معقله بناحية حيدان فى محافظة صعدة، وتلا ذلك اندلاع القتال الذى استمر حتى قام الجيش بالقضاء على الحوثى بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤.

إلا أن ذلك لم يضع حدًا للنزاع، بل امتدت الحرب عدة جولات أخرى، تركزت فى محافظة صعدة، وكانت كل جولة أشد ضراوة مما سبقها، وتعرضت مديرية حيدان (جنوب غرب صعدة) للضرر الأكبر، كما بقيت بعض المناطق تحت سيطرة الحوثيين، وجاءت جولات الصراع على النحو التالى:

- **الجولة الأولى**: وقعت بين ١٨ يونيو و١٠ سبتمبر ٢٠٠٤، وتركز القتال فى جبال مرّان، على بعد نحو ٣٠ كم جنوب غرب مدينة صعدة. وخلالها وجهت الحكومة اتهامات لحركة «الشباب المؤمن» بالولاء لحزب الله اللبنانى وإيران وبالسعى لإعادة نظام الإمامة الزيدية.

وقد أنكر حسين الحوثى هذه الاتهامات فى رسالة مفتوحة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٤ أكد فيها ولاءه للرئيس وللجمهورية، وقال إن سبب الخلاف الوحيد هو موقف الحكومة الموالى للولايات المتحدة إضافة إلى السياسة السعودية فى اليمن. وبعد مقتل حسين الحوثى (١٠ سبتمبر ٢٠٠٤)، أعلنت الحكومة وقفًا أحادى الجانب للقتال. إلا أن معظم المسائل بقيت بدون حل، كقضية السجناء المحتجزين لدى كلا الطرفين.

- **الجولة الثانية:** وقعت بين شهرى مارس ومايو ٢٠٠٥، حيث اتهمت الحكومة الشيخ بدر الدين الحوثى (والد حسين الحوثى)، إضافة إلى عضو البرلمان السابق عبد الله الرزامى، بالسعى لاستئناف التمرد. وقد انتقد بدر الدين عدم استعداد الرئيس على عبد الله صالح لإنهاء النزاع. وفى المقابل اتهم الرئيس على عبد الله صالح حزبى المعارضة ذوى الأصول الزيدية، حزب الحق (الذى كان حسين الحوثى وعبد الله الرزامى عضوين فيه) وحزب اتحاد القوى الشعبية، بدعم الحوثيين. وبدأت الحكومة بتصوير الحوثيين كإرهابيين مسئولين عن هجمات ضد مسئولين وجنود فى صنعاء، وادعت قيامهم بالتخطيط لاختطاف سفراء أجانب. وخلال هذه الجولة وقعت هجمات واسعة إلى الشمال والغرب من صعدة، فى مديريات مجز وسحار وباقم، وساهمت التضاريس الجبلية فى إعاقة تقدم الجيش. ورغم ادعاء الحكومة النصر وإعلانها نهاية العمليات العسكرية فى مايو ٢٠٠٥، فقد استمر القتال على نحو أقل حدة.

- **الجولة الثالثة:** وقعت بين ديسمبر ٢٠٠٥ وفبراير ٢٠٠٦، وبدأت على شكل مواجهة بين رجال القبائل الموالية للحكومة (الذين ينتمى بعضهم إلى قبيلة حمدان بزعامة الشيخ عبدالله العوجرى)، وبين مقاتلين قبليين يدعمون الحوثيين، مما أشار إلى أن العداوات القبلية قد بدأت تأخذ دوراً أكبر فى الصراع، كما شهدت هذه الجولة ظهور شقيقى حسين الحوثى،

«عبد الملك ويحيى»[(١)]، كزعيمين جديدين للحوثيين. وواجهت الحكومة ضغوطًا كبيرة لتسوية الصراع، قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦، فقامت بإطلاق سراح عدد من السجناء، وقام الرئيس بتعيين محافظ جديد لصعدة، كان أكثر تساهلا من سلفه. وكان من شأن هذه الخطوات، أن أدّت إلى تعليق مؤقت للنزاع.

- **الجولة الرابعة:** وقعت بين شهرى فبراير ويونيو ٢٠٠٧، وجاءت تحت دعوى وجود تهديدات أطلقها الحوثيون ضد مجموعة «السالم اليهودية» فى محافظة صعدة، وهو ما نفاه الحوثيون. واشتدت حدة القتال وامتد إلى مديريات متعددة، خارج صعدة، وسعت الحكومة لاستقدام مجندين جدد وشجعت انخراط رجال القبائل والمسلحين من مناطق أخرى فى القتال.

وتدخلت قطر للوساطة بين الجانبين، وخلال زيارته إلى اليمن فى مايو ٢٠٠٧، تعهد أمير قطر، بتقديم بلاده دعمًا ماليًا لإعادة إعمار صعدة إذا أوقفت الأطراف المتناحرة الحرب. وفى ١٦ يونيو ٢٠٠٧، توصل طرفا الصراع إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وقاما بتوقيع اتفاق رسمى فى الدوحة فى ٢ فبراير ٢٠٠٨، إلا أنه لم يستمر طويلا.

- **الجولة الخامسة:** بدأت فى مايو ٢٠٠٨، مع وقوع قتال عنيف فى مدينة صعدة والجزء الشمالى من محافظة عمران، وامتد القتال إلى منطقة بنى

---

(١) كان يحيى الحوثى، نائبًا فى البرلمان عن حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم واضطلع بجهود الوساطة خلال الجولة الأولى من الحرب.

حشيش شمال صنعاء، مما دفع الحرس الجمهورى بقيادة نجل الرئيس اليمنى، إلى التدخل. وقامت ميليشيات متحالفة مع قبائل «حاشد» بالقتال إلى جانب الجيش اليمنى، وزعَم البعض أنها تلقت تمويلا من المملكة العربية السعودية. وفى ١٧ يوليو ٢٠٠٨، وبمناسبة الذكرى الثلاثين لتوليه الحكم، أعلن الرئيس اليمنى وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد، وهو ما أرجعه البعض إلى خشيته خروج الوضع عن السيطرة، ووجود وساطة محلية، ووجود انتقادات أمريكية وأوروبية للوضع الإنسانى فى محافظة صعدة.

- الجولة السادسة: تصاعدت التوترات وحدثت صدامات متكررة بين الجيش والحوثيين منذ شهر مارس ٢٠٠٩، وعلى الرغم من أن الحرب فى جزئها الأكبر، ظلت محصورة بمنطقة واحدة، فإن حوادث عنف كبيرة قد وقعت، بما فى ذلك عمليات قصف جوى. بجانب حدوث تدمير واسع النطاق للمنازل والمدارس والمساجد. مع وجود أزمة إنسانية كبيرة نظرًا لوجود أعداد كبيرة من النازحين، إضافة إلى الاعتقالات العشوائية، فى وقت تنفى فيه الحكومة أن تكون قواتها تستهدف المدنيين أو تقوم بإبعادهم قسرًا لأسباب عرقية أو قبلية أو دينية. مع وجود إشارات إلى أن الحوثيين بدورهم مسئولون عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فى ذلك استخدام الأطفال كجنود فى المعارك.

إلا أن الصراع أخذ بعدًا جديدًا فى نوفمبر ٢٠٠٩، مع دخول السعودية طرفًا فيه، مع ادعاءات بحدوث انتهاكات لحدودها الجنوبية مع اليمن، ووقوع اعتداءات على أفراد حرس الحدود التابعين لها، ومع دخول المملكة

فى الصراع، تزايد الاهتمام الإقليمى والدولى بالأزمة، مع تزايد الحديث عن وجود دور إيرانى فى الأحداث، ووجود دعم من بعض الطوائف الشيعية فى عدد من دول الخليج والعراق ولبنان للحوثيين، ووجود دعم رسمى عربى للسعودية والحكومة اليمنية، بل والحديث عن وجود قوات باكستانية وإثيوبية وصومالية وإريترية تقاتل بجانب الحوثيين اليمنيين !!.

ثانياً: الأبعاد الحضارية:

أثارت الأزمة الحوثية العديد من الإشكاليات الحضارية، وخاصة حول دور كل من البعد الدينى والثقافى والاجتماعى (القبلى، العائلى) فى الصراع، وتأثيراته فى نشأته واستمراره وتطوره، بل وفى تحديد مستقبله، ومن بين هذه الأبعاد:

١ـ البعد الدينى: يثير هذا البعد العديد من المؤشرات، وخاصة فى الجولة السادسة من جولات الصراع، والتى يمكن أن تشكل محاور أساسية للنقاش، من بينها:

(أ) التجديد الحوثى: ينتمى الحوثيون إلى الطائفة الزيدية، بيد أنهم يتمايزون بكونهم يؤمنون بأن الهوية الزيدية فى خطر إذ تهددها الهوية السُّنية، وخاصة الوهابية. وقد نادى بدر الدين الحوثى، بتجديد الزيدية منذ سبعينيات القرن العشرين، ونشر عدة أبحاث مندِّدة بالوهابية، وقد حذا أفراد آخرون من العائلة حذوه بافتتاح معاهد للتعليم الدينى وتأليف كتب والعمل على نشر الدعوة.

وأفراد الأسرة الحوثية وصلوا اليمن بعد دخول الإسلام بقليل، ونتيجة كونهم وصلوا متأخرين فإن ادعاءهم الهوية اليمنية الأصيلة يُقابل بالتشكيك أحيانًا، على الرغم من أن الزيديين حكموا أجزاء من اليمن أو حكموا اليمن كله نحو ألف عام حتى سقوط نظام الإمامة فى اليمن الشمالى فى سبتمبر ١٩٦٢، ومن ثم تداول مقاليد الحكم أفراد وجماعات من أصول قبلية، أكثرهم ينحدرون من المناطق الزيدية. وتأقلم معظمهم مع النظام الجديد، فدعموه، فى حين اختارت أقلية منهم المنفى، خاصة فى المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.

ومع توحيد اليمن عام ١٩٩٠، وقيام نظام سياسى متعدد الأحزاب، أسس الزيديون حزب الحق وحركة «الشباب المؤمن»، وخلال أول انتخابات تعددية فى اليمن عام ١٩٩٣، انتُخب حسين الحوثى وعبد الله الرزامى، كعضوين عن حزب الحق وشغلا منصَبيهما لمدة أربع سنوات عن كل دورة برلمانية. ومنذ عام ١٩٩٧، ركز حسين الحوثى نشاطه على «الشباب المؤمن» فى صعدة، وقد تمتع فى تلك الفترة برضا الحكومة، بل ودعمها، إذ سعت الحكومة إلى مكافحة انتشار الجماعات السلفية المرتبطة بالسعودية فى صعدة[١].

(١) تشير تقارير إلى أن الجماعات الزيدية، بما فيها جماعة الحوثى، تلقت تمويلا من الدولة. وكان التمويل يستهدف وضع حد لتأثير جماعات إسلامية أخرى فى منطقة صعدة، وبالأخص السلفيين/ الوهابيين، الذين أقاموا صلات مع المملكة العربية السعودية ودعوا إلى إصلاح الإسلام على نحو صارم شعر الكثيرون بغربته عن تاريخ =

(ب) الأزمة الداخلية بين الطوائف الدينية: تشكل «الشيعية الزيدية» و«السنية الشافعية» الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين فى البلاد، وعلى الرغم من اختلافهما حول العديد من القضايا الدينية والسياسية، فإن الطائفتين تُعتبران قريبتين نسبيًا ضمن الطيف العقائدى السنى الشيعى الأوسع. وقد ضاقت الفجوة بين الزيديين والشافعيين بدرجة أكبر على مدى العقود القليلة الماضية، ويعود ذلك فى جزء منه إلى جهود الدولة خاصة فى مجال التعليم، إذ كثيرًا ما نوهت الحكومة بالشخصيات الزيدية التاريخية البارزة التى أيدت «التسنُّن». ويوصف بعض الأشخاص بالزيديين نتيجة أصولهم الجغرافية والطائفية (بما فى ذلك الرئيس صالح ومعظم أعضاء النخبة الحاكمة، سواء فى حزب المؤتمر الشعبى العام أو حزب الإصلاح، الفرع اليمنى لجماعة الإخوان المسلمين)، غير أن هذا يُعد جانبًا ثانويًا فى هويتهم. فقد اندمج هؤلاء ضمن مجال إسلامى لا طائفى أوسع حين تقاربت الهويات تدريجيًا.

كما تخلى معظم الزيديين عن الزى الشيعى، كما أحجم الشافعيون عن مهاجمة الزيديين، ويؤدى الكثيرون منهم الصلاة فى مساجد الطائفة الأخرى. إلا أن السلفيين، الذين برزوا فى أوائل الثمانينيات ويرتبطون

= وثقافة اليمن، فقد تنبهت الحكومة إلى خطورة انتشار الوهابية، فقامت فى الثمانينيات والتسعينيات بدعم المجموعات الزيدية، بما فيها الحوثيون. بيد أنها فشلت فى السيطرة على برامج هذه الجماعات. ولكن رد الحوثيون على ذلك بقولهم: «هذه افتراءات واتهامات يطلقها الوهابيون. ولم نتلقَّ قط أى أسلحة أو أموال من الحكومة».

بالمملكة العربية السعودية ، يستمرون فى مهاجمة الزيديين مسلطين الضوء على صلاتهم بالجعفرية (الطائفة الشيعية السائدة فى إيران والعراق) ؛ وبالمقابل ، فإن الزيديين الساعين لتجديد هويتهم ، بمن فيهم الحوثيون ، يتمسكون بالخصائص الرمزية والدينية للزيدية ويرفضون ما يعتبرونه سيطرة وهابية أو سلفية .

واستمرت المقاومة التى بدأها الملكيون المدعومون سعوديًا ، والمساندون للإمامة فى معاقلهم قرب مأرب وحجة وصعدة ، عدة سنوات حتى انتصرت الدولة . وكانت طبيعة الدعم السعودى سياسية أكثر منها دينية (إذ يقف الزيديون على طرفى نقيض من السلفية/ الوهابية) ؛ فقد كانت السعودية تحبذ آنذاك وجود مملكة زيدية بدلا من جمهورية يمنية مدعومة مصريًا . ولذلك يعتبر الزيديون أن الجمهورية معادية لهم ، وعلى الرغم من أن أغلب المسئولين فى اليمن من أصل زيدى ، فقد تزايد الاتهام الموجه إليهم من جانب الزيديين ، بتجاهل جذورهم ، وبالخضوع لتأثير سلفى/ وهابى مدعوم سعوديًا .

ومن جانب آخر يعانى الزيديون إهمال الحكومة لمناطقهم ، حيث بقيت صعدة مهمشة مُتجاهَلة ، واعتمدت على التجارة مع السعودية من جهة وخصوبة أراضيها من جهة أخرى . فالمستشفى الوحيد فى صعدة بُنى بأموال سعودية ، وانتظرت المدينة نحو عشرين عامًا بعد الثورة حتى زارها رئيس من اليمن الشمالى . وهكذا فقد تحول عدد من الزيديين ، أبرزهم الحوثيون ، إلى

معارضين للنظام بعد أن شعروا بالغربة عن الدولة التى جردتهم من منزلتهم السابقة ولم تهتم بتطورهم الأمنى والاقتصادى.

(ج) صراع الفقهاء بين السعودية وإيران: شهدت الجولة السادسة للصراع، مؤشراً جديداً تمثل فى صراع الفقهاء من السنة والشيعة، فبعد أن أدان مجلس الشورى الإيرانى ما سماه «المجازر» التى يتعرض لها الشيعة فى اليمن على أيدى القوات اليمنية والسعودية، قال مفتى عام السعودية «إن تعاون الإيرانيين مع الحوثيين هو تعاون على الإثم والعدوان»، داعيًا الإيرانيين إلى المحافظة على أهل السنة فى إيران وحمايتهم من الظلم والعدوان.

(د) دعم شيعة الخليج للحوثيين: فقد اتهم البعض شيعة الخليج العربى بدعم الحوثيين فى حربهم ضد اليمن والسعودية، وذلك عن طريق توفير دعم مادى ومعلوماتى، خاصة أنه يوجد من يدعم القاعدة وطالبان وفروعهما فى كل مكان.

(هـ) دور شيعة العراق: تحدثت عدة تقارير عن وفود شيعة العراق إلى اليمن بأعداد كبيرة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نتيجة الحصار الاقتصادى على العراق، وعن توغلهم فى كثير من الأجهزة الحكومية التربوية والصحية، واستخدامهم فى نشر مبادئ وأفكار الاثنى عشرية، خاصة فى أوساط التجمعات الزيدية، وعن التزايد الواضح للمكتبات الشيعية والتسجيلات التى تدعو إلى الفكر الشيعى.

وفى سبتمبر ٢٠٠٩ ، تزايد الحديث عن العكس ، حيث قال البعض بلجوء عدد من شيعة اليمن ، من الحوثيين إلى العراق واستقرارهم فى النجف الأشرف ، وهو ما دفع عددًا من مستشارى رئيس الحكومة العراقية للمسارعة بنفى ذلك وتكذيبه ، وذلك لتدارك أى تصعيد سياسى فى علاقات العراق بمحيطه العربى عمومًا والنظام اليمنى خصوصًا ، وردًا على ذلك قام النظام اليمنى بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق .

(و) مواقف القوى والمنظمات السنية والشيعية: اتجهت بعض القوى والمنظمات السنية والشيعية إلى إصدار البيانات التى تعبر عن مواقفها تجاه أحداث اليمن ، ومن ذلك :

- بيان الإخوان المسلمين فى مصر حولَ أحداث صعدة (٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩) : ناشدوا فيه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ، وقفَ إطلاق النَّار فى المحافظات التى تشهد الاشتباكات الدَّامية ، والاستجابة للمناشدات الإسلاميَّة والدَّوليَّة التى صدرت فى هذا الشَّأن ، وبحْث جذور الأزمة وأسبابها ، ومحاولة حلِّها بالأساليب السِّلميَّة . كما ناشدوا العناصر التى تقاتل القوات الحكوميَّة اليمنيَّة إلقاءَ السِّلاح ، والاحتكامَ إلى صوت العقل ، والاستجابة للمبادرات الجادة لوقف القتال وإراقة الدماء . كما ناشد البيان الأطرافَ المعنيَّة بالأزمة والمُنظَّمات العربيَّة والإسلاميَّة ، وكذلك علماء الدِّين والشَّخصيَّات العامَّة ؛ القيامَ بأدوارهم فى علاج هذه الأزمة ، حقنًا لدماء المسلمين .

- بيان الإخوان المسلمين فى مصر إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز (٨ نوفمبر ٢٠٠٩): دعوا فيه الملك إلى الأمر بوقف القتال فوراً؛ لمنع إراقة الدماء الحرام، وقتل المدنيين الأبرياء، ثم السعى إلى عقد لقاء بين الفرقاء اليمنيين لإصلاح ذات البين؛ حفاظًا على وحدة اليمن الشقيق، وسلامة أبنائه، والحفاظ على ثرواته ومقدراته، ومنع القوى المتربصة بالأمة العربية والإسلامية من الوقيعة بين المسلمين. كما دعا البيان جميع العلماء والفقهاء من أنحاء العالم الإسلامى للتدخل، ومناشدة العاهل السعودى وقف القتال وحقن الدماء، والسعى فى الصلح بين المتحاربين.

إلا أنه فى الوقت الذى جاءت فيه دعوات الإخوان المسلمين فى مصر على هذا النحو، جاءت دعوات الإخوان المسلمين فى سوريا، مخالفة لذلك، حيث حذروا مما أسموه «مشروع تدميرى» ممتد من سوريا ولبنان والعراق إلى اليمن والسعودية يهدف إلى زرع كيان من أجل تمزيق الأمة. وطالبوا بوضع مشروع يقف فى وجه هذا المشروع التدميرى.

- بيان المجلس الإسلامى العربى فى لبنان: وجه السيد محمد على الحسينى (الأمين العام للمجلس) بيانًا حول الأحداث، وجه فيه لومًا شديدًا للحوثيين، وقال: «إننا كمجلس إسلامى عربى نمثل المرجعية الفكرية السياسية للشيعة العرب، نوجه نداءً لإخوتنا الحوثيين بأن لا يجعلوا من أنفسهم جنودًا تحت الطلب لأسوأ نظام قمعى فى العالم، وأن يتدارسوا الأمر بحكمة وروية قبل الاندفاع فى طريق ليس فى نهاياته سوى الندم

والويلات، ونحثهم بأن يوجهوا أسلحتهم صوب أولئك المندسين بين صفوفهم ويعودوا لرشدهم ولوطنهم ولشعبهم . . ونؤكد بأن الأمة الإسلامية كلها تقف خلف المملكة العربية السعودية وأن أى أياد تنوى العبث بالأمن والاستقرار لمملكة نزول الوحى والحرمين الشريفين، لّن تجد فى انتظارها سوى البتر» .

٢ـ البعد القبلى: كشفت تطورات الصراع عن وجود بُعد قبلى فاعل ومؤثر فيها، فالانخراط المتزايد للمليشيات القبلية مع قوى الحكومة أو الحوثيين أذكى الصراع وساهم فى استمراره . ووفق البعض، تحولت الحرب إلى نزاع قبلى بين تحالفى «قبائل حاشد» المساندة للحكومة و«قبائل بكيل» المساندة للحوثيين، وهما أكبر قبيلتين فى مرتفعات شمال اليمن .

وقد كان للنزعة القبلية فى الصراع العديد من الآثار، منها: تراجع تأثير الدوافع الدينية، كما أن «قبلية» الحرب تعنى أنها تتوسع لأكثر من مداها الأصلى. حيث تتنافس القبائل على المناصب الجديدة لتوسيع سلطتها؛ وفى حين أن بعض الفئات مهمشة، فإن فئات أخرى تحصل على مساعدة الحكومة مقابل قتالها للحوثيين . إلا أن حجم المناطق المتأثرة وعدد القبائل المشاركة وتورط الجيش وعملاء آخرين للدولة يجعل الصراع فى صعدة متمايزاً عن النزاعات القبلية التى تقع بانتظام فى معظم مناطق اليمن، ويتم حلها عن طريق العرف القبلى التقليدى .

٣ـ البعد العائلى: حيث يشير البعض إلى أن الأزمة تشهد تنافسًا عائليًا مستمرًا بين عائلة الرئيس اليمنى وعائلة الحوثى، فكل عائلة ترى أن لها الحق فى الوصول للحكم، وأن عائلة الحوثى ترى أن لها الحق فى أن تصل للحكم، ولماذا لا يصل أفرادها كما وصلت عائلة على عبد الله صالح، وقد جعل موارد السلطة والثروة حكرًا على عشيرته من سنحان؟

ثالثًا: الأبعاد الإستراتيجية:

بجانب الأبعاد الحضارية، يبرز العديد من الأبعاد المصلحية والإستراتيجية التى تسعى إلى تحقيقها الأطراف المتورطة فى الصراع، سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، وهو ما يبرز فى العديد من المؤشرات، وذلك على النحو التالى:

١ـ الأبعاد الداخلية:

(أ) اختلال التوازن الاجتماعي والسياسي: تعدُّ قدرة اليمن على استقطاب طيف عريض من الفاعلين، المتنافسين أحيانًا، واحدة من أهم خصائص النظام السياسى اليمنى فى مرحلة ما بعد الوحدة. وتُعدُّ هذه السمة إرثًا للحرب الأهلية، وإدراكًا من النظام السياسى أن بقاء الجمهورية يعتمد على تقاسم السلطة والتسوية. وهكذا لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تعيين المقربين منها كضامن أساسى لاستقرار النظام. ونظرًا لأن المناوشات بين الجيش الوطنى والجماعات القبلية كثيرًا ما كانت عنيفة وطويلة الأمد،

فإنها عادة ما يتم حلها عن طريق توزيع المناصب، خاصة فى الجيش، حيث تحول الكثيرون من شيوخ القبائل المتمردين إلى ضباط.

وتشهد المحافظات النائية كمأرب والجوف وشبوة وصعدة العديد من الانشقاقات، حيث تلعب القبائل دوراً رئيساً وتُغيَّب الدولة فعليًا لعجزها عن توفير الأمن والبنى التحتية والخدمات العامة. وتقوم القبائل على نحو منتظم بعمليات خطف للمواطنين والأجانب بغية الضغط على الحكومة للإفراج عن أفراد محتجزين لديها أو لإنشاء الطرق والمستشفيات. كما أن الحماية التى تضمنها القبائل المتمردة لأفراد متهمين بجرائم أو ذوى صلات بالجماعات الإرهابية كثيراً ما تؤدى لعمليات عسكرية تقوم بها الشرطة أو الجيش.

(ب) تنامى قوة المعارضة الزيدية للنظام اليمنى: بجانب الاعتبارات السابقة فقد قويت شوكة الزيديين فى معارضتهم للنظام اليمنى، نتيجة عدة عوامل أخرى، منها: بروز جيل جديد من العلماء، قام بتأسيس معاهد تعليمية زيدية فى صنعاء وصعدة، كما أصدر طبعات جديدة من الأبحاث الزيدية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، وفى منتصف التسعينيات، وقع علماء دين زيديون مرتبطون بحزب الحق على بيان رسمى ينادى بعدم وجوب أن يكون الحاكم أو الإمام هاشميًا؛ وقد عارض الشيخ بدر الدين الحوثى وعلماء دين آخرون من صعدة هذا الرأى وانشقوا عن الحزب، وقام حسين الحوثى وآخرون، بتأسيس «الشباب المؤمن»، ١٩٩٧، ساعين لتجديد النشاط الزيدى عن طريق التثقيف والدعوة.

ومن ناحية ثالثة برز الصراع مع السلفية، فقد جاءت محاولات التجديد الزيدى فى صعدة، ردًا على انتشار السلفية التى تزعمها الإمام «مقبل الوادعى»، وهو عالم دين من صعدة تلقى تعليمه فى السعودية فى أواخر السبعينيات، وبعد طرده من السعودية، قام بتأسيس معهد «دار الحديث» على مشارف صعدة. وتطور المعهد بسرعة كبيرة، وانضم إليه الآلاف من الشباب اليمنى والأجنبى وافتُتِحت معاهد مماثلة له فى جميع أنحاء البلاد. مما ترتب عليه وجود تنافس بين السلفيين والزيديين. ولجأ الزيديون لتوزيع كتيبات تُدين ما أسمته «التطفل» السلفى على عقر دار الزيديين، واتهموا السعودية بمحاولاتها تصدير الوهابية.

ومن ناحية رابعة، شعور الزيديين بتنامى التمييز ضدهم، وخاصة -كما يعتقدون- فى أوساط بعض المفكرين الإسلاميين السنة، بما يقوض جهود المصالحة التى أعقبت الحرب الأهلية (برز ذلك فى الحادث الذى أودى بحياة يحيى المتوكل، وزير الداخلية السابق، فى يناير ٢٠٠٣، والذى ترك الهاشميين بدون ممثل لهم بين النخبة الحاكمة)[1].

(ج) **الصراع على الخلافة**: يرى البعض أن قضية خلافة الرئيس على عبد الله صالح، أصبحت موضع نقاش عام متزايد، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن الرئيس يُهيِّئ ابنه أحمد على صالح قائد القوات

(١) مجموعة إدارة الأزمات الدولية، اليمن: نزع فتيل الأزمة فى صعدة، بروكسل، سلسلة تقارير الشرق الأوسط، رقم (٨٦)، ٢٧ مايو ٢٠٠٩.

الخاصة والحرس الجمهورى كى يخلفه، فإن ظهور جمهورية وراثية لا يحظى بالإجماع الكافى فى أوساط النخبة الحاكمة. ووفقًا لما يقوله بعض المحللين، يُمكن أن تكون هذه القضية أحد الأسباب الكامنة وراء حرب صعدة، فهى حرب مدفوعة جزئيًا بالتنافس بين الفصائل الحاكمة.

(د) اقتصاد الحرب: ساهم الصراع فى إيجاد اقتصاد حرب يضمن استمرارها، فقد برزت الحرب كوسيلة للسيطرة على الحدود المليئة بالثغرات مع السعودية وساحل البحر الأحمر؛ وقام قادة القبائل وكبار المسئولين بتكديس العتاد العسكرى مستفيدين من عمليات البيع غير القانونية لمخزونات الجيش، كما أن العمليات العسكرية المتواصلة أعطت مبررًا لزيادة ميزانية الجيش فى غياب أى رقابة حكومية أو مستقلة.

كذلك فإن موقع صعدة على الحدود السعودية وبالقرب من ساحل البحر الأحمر يجعلها ذات أهمية اقتصادية كبيرة. ونظرًا لضعف استثمار الدولة فى هذه المنطقة، إضافة إلى ثقافتها القبلية الاستقلالية، فقد أصبح التهريب نشاطًا اقتصاديًا رئيسًا وموردًا للدخل، كما لا تتمتع الحدود السعودية بحراسة كبيرة، مما يجعل التجارة عبر الحدود موردًا مهمًا للربح وواحدة من مصادر استمرار الحرب، أيضًا أدى غياب الرقابة على الموازنة العسكرية إلى تشجيع الفساد داخل الجيش. فطوال فترة الحرب، طالب قادة الجيش بأسلحة إضافية؛ وعلى الرغم من أن بعض هذه الأسلحة استُخدِم

ضد الحوثيين ، فإن قسمًا لا يُستهان به ذهب إلى الأسواق الإقليمية والمحلية . كما أن الكثير من هذا السلاح وجد طريقه إلى أيدى الحوثيين .

وقد برزت المليشيات المسلحة المرتزقة كإفراز من إفرازات الحرب ، حيث تتكرر الادعاءات أن الحكومة دفعت أموالا لقبائل بل ولجماعات جهادية كى تساعدها فى القتال . كما ضاعفت عملياتُ تجنيد رجال المليشيات عددَ المستفيدين من الحرب وعززت الحافز لاستمرارها وتوسيع نطاقها الجغرافى ، ويزعم البعض أن الأموال المخصصة لتمويل المليشيات كثيراً ما ينتهى بها المطاف إلى قادتها من الشيوخ .

(هـ) الأوضاع الأمنية المتدهورة: أدى تدمير القرى والبنية التحتية عن طريق القصف البرى والجوى والعنف العشوائى الذى يقوم به الجيش والشرطة ، إلى تضخيم الشكاوى بين المدنيين فى جميع المحافظات الشمالية . وقد انحاز الكثيرون إلى الحوثيين ، ورفعوا السلاح فى بعض الحالات تضامنًا مع أبناء قراهم أو أقاربهم أو أبناء غشيرتهم الذين تضرروا خلال القتال، وقد ساهم الحوثيون فى إذكاء الغضب ، لانخراط بعضهم فى أعمال كالسلب والخطف التى شملت جنوداً ورجال قبائل بعضها حليف لهم ، وبين ممارسات طرفى الصراع ، برزت مشكلات وجود الآلاف من النازحين ، حيث قالت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ، إن عدد النازحين من اليمنيين قد ارتفع فى نوفمبر ٢٠٠٩ ، إلى ١٧٥ ألفا منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠٠٤ .

٢ـ الأبعاد الإقليمية:

تبدو الحالة اليمنية نموذجًا مثاليًا لتأثير العوامل الخارجية، فالموقع الجغرافى لليمن يضعها فى قلب منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى والإقليمية، ولذلك واجهت اليمن عمليات «تدويل» واسعة لصراعاتها الداخلية، كالاستقطاب العربى والدولى الذى تلى الثورة اليمنية عام ١٩٦٢، وتكرر الأمر نفسه فى حرب الانفصال عام ١٩٩٤، وفى الصراع الراهن بين الحكومة والحوثيين، وإذا كانت هناك ادعاءات تشير إلى وجود قوى خارجية صاحبة دور فى تفجير الصراع وإدامته، فإن المشكلة التى تواجه تقييم هذه الادعاءات أنها تستند إلى افتراضات، وليس إلى شواهد واقعية محددة، فما هو متاح لإثباتها يمثل «قرائن» وليس «أدلة» دامغة[١].

إن وجود طرف ثالث متورط فى الصراع يُعد أمرًا مألوفًا، على الرغم من صعوبة إثبات ذلك أو نفيه. وهنا تثار الشكوك بشأن وجود حرب سعودية إيرانية على أرض يمنية. فقد تفاقم التنافس بين الدولتين نتيجة صعود دور إيران فى لبنان وفلسطين والعراق، إضافة إلى وجود مزاعم حول أطماع إيران فى المنطقة الشرقية السعودية وعلى امتداد الخليج.

ولذلك أصبحت حرب الحوثيين، جزءاً من هذا التنافس، هذا بجانب وجود أطراف أخرى تبحث عن صياغة دور لها فى تفاعلات المنطقة؛ ففى

(١) د. أحمد يوسف أحمد، «الدور الخارجى فى الصراع مع الحوثيين: حدوده ودلالاته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٩.

عـام ٢٠٠٧ اضطلعت قطر بجهـود وساطة، يرى البعض أن السعـودية ساهمت في إفشالها، كما قامت ليبيا بوساطة سرعان ما توقفت بعد وجود مزاعم عن دعم ليبيا للحوثيين:

(أ) دور إيران: على الرغم من عدم استبعاد وجود دور إيراني، فإن هذا الدور ليس واضحًا، فقد ألهمت الأيديولوجيا الإيرانية الثورية عددًا من المفكرين الزيديين؛ كذلك يتمتع حزب الله اللبناني وقادته بدعم واسع حتى خارج أوساط الزيديين، إلا أن الاختلافات الدينية الكبيرة بين الزيدية والجعفرية (السائدة في إيران)، والصراع العربي- الإيراني، تحد من نفوذ إيران.

وفي المقابل يرى تيار من المحللين أن إيران تنتظر أو تتوقع سيناريو مماثلا لما يحدث في لبنان، في صعدة اليمنية، وأن ثمة منطقًا واحدًا يربط بين سياساتها من العراق إلى لبنان وفلسطين إلى اليمن. وأن هناك جانبًا مذهبيًا، لكن ليس له الأولوية دائمًا. فحيثما يمكن تفادي البعد المذهبي، من وجهة نظر البعض، يكون ذلك أفضل، وحيث يمكن تمويه البعد المذهبي فهذا أفضل، أما إذا وجب الاعتماد عليه فلا مانع. وعندئذ ليكن الأمر واضحًا كما هو في العراق، وفي لبنان واليمن. ففي اليمن، وفقًا للبعض، تم تفعيل «الحراك الجنوبي» ونشاط القاعدة لتغطية التمرد الحوثي ومساندته.

وإذا كان لإيران مشروعها الإقليمى، وله تجلياته الواضحة فى العراق ولبنان، فإن الأمر غير واضح فى الحالة الحوثية، ولا توجد سوى مؤشرات تقترب من كونها قرائن لا ترقى إلى مرتبة الإثبات، ومن ذلك:

- القول بأن حسين بدر الدين الحوثى، قد تأثر بسيرة الإمام الخمينى، واعتقد بإمكان تطبيق النموذج الإيرانى على اليمن، أو أن شقيقه الأكبر كان يقوم بتدريس مادة عن الثورة الإيرانية فى الدورات التدريبية «لاتحاد الشباب المؤمن» الذى أنشئ فى عام ١٩٨٦ بدعم إيرانى كما قيل آنذاك، أو أن حسين الحوثى، كان زعيمًا لتيار من مثقفى الفكر الزيدى دعمته إيران فكريًا وماليًا، أو أن والده (العلامة بدر الدين الحوثى) قد أقام فى طهران وقم بعد خلافه مع عدد من علماء المذهب الزيدى حول مسألة قصر الإمامة فى البطنين الهاشميين الحسن والحسين دون غيرهما، وهو ما كان يعتقد بصحته فى مقابل اجتهاد آخرين رأوا أن الزمن قد تجاوز هذه المسألة، وذلك تفاديًا للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد العلامة بدر الدين الحوثى إلى اليمن إلا عقب الوحدة اليمنية، بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمنى.

- الحديث عن زيارات قام بها «حوثيون» إلى إيران، وزيارات إيرانية إلى اليمن قيل إنها تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة «باتحاد الشباب المؤمن»، كما لوحظ فى سلسلة المواجهات العسكرية بين السلطة المركزية اليمنية وبين الحوثيين أن هؤلاء كانوا يحظون بدعم إعلامى إيرانى، من

وسائل الإعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة، ومن الآلة الإعلامية لحزب الله فى لبنان.

- ما ذكرته بعض التقارير عن أن الجيش اليمنى، أعلن فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٩، العثور فى مواقع الحوثيين على مخازن أسلحة ورشاشات وقذائف وصواريخ قصيرة المدى، بعضها إيرانى الصنع.

إلا أن هذا لا يعد دليلا على تورط إيرانى؛ لأن الواقعة تشير إلى أن بعض الأسلحة إيرانى الصنع، وهو ما يعنى أن الدول التى صنعت فيها الأسلحة الأخرى يمكن أن تتهم بدورها بالتورط فى دعم الحوثيين عسكريًا.

(ب) دور السعودية: يقول عدد من القادة الحوثيين بوجود تدخل سعودى، فى الصراع قبل تدخل المملكة المباشر فى العمليات العسكرية، مشددين على وجود تمويل سعودى مفترض للحكومة والقبائل المحلية خلال الجولة الرابعة من الصراع لتقويض الوساطة القطرية. ويؤكدون أيضًا تقديم المملكة دعمًا ماليًا للجماعات القبلية خلال الجولة الخامسة، وخاصة لأولئك المرتبطين بتجمع قبائل حاشد. ولكن تنفى المملكة أى مشاركة لها فى النزاع.

إلا أنه فى المقابل يرى البعض أن وجود دور سعودى لن يكون مفاجأة بالنظر إلى الحدود المشتركة وتاريخ التدخل السعودى فى السياسة اليمنية عن

طريق قنوات دينية وقبلية واقتصادية، إضافة إلى الدعم المباشر والرسمى لميزانية الدولة، وأن هذا الدور ليس مدفوعًا بعداء للزيديين أو لغيرهم. فهناك عناصر معينة فى السعودية دعمت الحوثيين فى البداية على نحو غير مباشر، فقد كانت المملكة تدعم الإمامة الزيدية فى مواجهة الجمهوريين قبل الثورة، كما كانت المملكة تستضيف أفرادًا من النخبة الزيدية فروا من اليمن بعد الثورة الجمهورية عام ١٩٦٢.

ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن تتّبع الأطراف السعودية (كالحكومة والمؤسسات الدينية وجهاز الأمن والقبائل وجماعات المعارضة ورجال الأعمال) سياسات متباينة وأحيانًا متعارضة فى اليمن، حيث تمول قطاعات قبلية أو دينية أو عسكرية فى المجتمع. ويرى البعض أن هناك مصلحة سعودية فى تقويض سلطة الحكومة لمنع اليمن من أن يصبح منافسًا إقليميًا للمملكة، ويعيد الحديث عن الحدود المشتركة والاتفاقيات التى تم توقيعها بين الجانبين وترى بعض الأطراف اليمنية أنها غير عادلة وكانت على حساب اليمن.

ورسميًا اتهم رئيس مجلس الشورى الإيرانى، على لاريجانى (١٦/ ١١/ ٢٠٠٩) الولايات المتحدة بالوقوف وراء القرار الذى اتخذته السعودية بشن الحرب على الحوثيين وهدر دماء المسلمين اليمنيين فى الأشهر الحرم، ودعا السعودية إلى وقف عملياتها العسكرية وغاراتها ضد الحوثيين.

وفى الإطار نفسه حذر تقرير صادر عن «مشروع استراتيجية الشرق الأوسط بجامعة هارفارد» من أن التدخل العسكرى السعودى المتزايد فى اليمن من الممكن أن يُفقد الحكومة اليمنية شرعيتها بشكل أكبر، ويتسبب بمشكلات للسعودية فيما سيعزز وضع الحوثيين. وأشار التقرير إلى أن «هناك استياءً قويًا من التدخل السعودى رغم أن اليمنيين يوافقون عليه، وأن العمليات العسكرية السعودية فيما يبدو تستثير بعض التعاطف فى إيران مع المتمردين». وتابع التقرير أن المتمردين الحوثيين «لن يعانوا على الأرجح أكثر من مجرد تراجع تكتيكى طفيف نتيجة للتدخل العسكرى السعودى»، واعتبر أن الخطر الأكبر على الحوثيين يتمثل فى قيام المملكة بجهود لتمشيط الحدود ووقف التهريب، مؤكدًا أن السعودية تشعر بأن لديها الكثير الذى تخشى عليه فى اليمن أكثر من مجرد التدخل الإيرانى لمصلحتها مع القبائل الحدودية وتهريب الأسلحة إليها عبر اليمن، وأكد أن «السعوديين يشعرون دائمًا بأنهم يجب أن يكونوا القوة المهيمنة فى اليمن وتدخلوا بشكل مكثف لعقود فى سياسات البلد الداخلية».

٣ـ الأبعاد الدولية:

اتسم الموقف الغربى عامة والأمريكى خاصة، تجاه أزمة الحوثيين بالسلبية، ولهذه السلبية عدة تفسيرات، أولها ندرة المعلومات والأنباء غير الكافية والمتناقضة أحيانًا من جانب الحوثيين والتى ساهمت فى زيادة الإبهام بشأن حجم وتأثير الحرب. ونتيجة القيود التى فرضتها الحكومة، كان

الوصول إلى صعدة والمناطق المحيطة صعبًا أو مستحيلا، ولهذا لم يكونوا قادرين على تقييم حجم الدمار أو إجراء مقابلات مع الضحايا. كما أن الاتصالات الضعيفة والافتقار إلى جدول أعمال واضح لدى الحوثيين أعاقت جمع المعلومات.

كذلك تكونت المواقف الغربية نتيجة لخطاب الحوثيين المناهض للولايات المتحدة وإسرائيل، المقترن بمطالب مبهمة وغير محددة، والذى أثار قلق تلك الحكومات التى كان يمكن أن تتعاطف مع معاناة الحوثيين. وقد صوَّر المسئولون اليمنيون الصراع كجزء من الحرب الواسعة على الإرهاب، مستفيدين من قلق الولايات المتحدة وأوروبا بعد الحادى عشر من سبتمبر.

ومن هنا بدت الولايات المتحدة غير متحمسة للحرب التى تشنها الحكومة اليمنية ضد الحوثيين، لأن هذه الحرب فى نظر واشنطن تمثل إهداراً لطاقات الجيش والأمن اليمنى المطلوب توفيرها للحرب على الإرهاب والقضاء على عناصر «القاعدة» فى اليمن، فى ظل قلقها المتزايد من تنامى نشاط التنظيم، انطلاقًا من اليمن، بعد اندماج قيادتيه فى كل من السعودية واليمن، والتحاق عشرات المطلوبين للبلدين بالقيادة الجديدة بزعامة اليمنى «أبو بصير ناصر الوحيشى».

وفى هذا السياق جاء بيان الخارجية الأمريكية أنه «على الرغم من قلق الحكومة الأمريكية حول النزاع اليمنى فإنها لا ترى أى علامة لليد الإيرانية فى ثورة الحوثى»، مضيفًا بأن «الخارجية الأمريكية على اتصال دائم مع

اليمنيين والسعوديين حول الحاجة لتخفيف التوترات ولكن لم يتم إقناعها أن إيران متورطة في اليمن» . ورغم أن واشنطن لم تفصح عن أى موقف داعم للحكومة اليمنية فى إجراءاتها لقمع التمرد الحوثى، بل طالبت الطرفين وقف إطلاق النار، إلا أنها أيضًا لم توافق حتى على إدراج جماعة الحوثى فى قائمة التنظيمات «الإرهابية» .

وردًا على المواقف الأمريكية قال وزير الخارجية اليمنى : «إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهتم إلا بمصالحها» ، وأنها ليست بحاجة إلى من يقنعها بوجود أيدٍ إيرانية «تدعم العناصر الإرهابية الحوثية» التى تقوم بارتكاب «أعمال إرهابية تخريبية فى إطار تنفيذها لتلك الأجندة الخارجية المشبوهة التى تستهدف أمن اليمن والسعودية والمنطقة عمومًا» .

وأكد أن «تلك العناصر ظلت ترفع شعار (الموت لأمريكا . . الموت لإسرائيل . اللعنة على اليهود) منذ أكثر من سبع سنوات، وهو شعار خميني إيرانى يدلل على هوية أصحابه ولا يحتاج إلى مزيد من الأدلة والبراهين ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها فى نهاية الأمر سوى مصالحها» . مضيفًا بأنه «حتى إذا اقتنعت (واشنطن) بحقيقة تلك العلاقة بين عناصر الإرهاب الحوثية والطرف الإيرانى فماذا يمكنها أن تفعل، وهى غارقة فى مشكلاتها فى باكستان وأفغانستان والعراق؟» . وأضاف : «مهما كانت الأدلة والبراهين فهى لن تقتنع إلا بما تريد الاقتناع به ويحقق مصالحها قبل أى شئ آخر» .

هذه المواقف اليمنية الأمريكية المتعارضة تزامنت مع تكذيب وزارة الدفاع الأمريكية لأنباء أعلنتها صنعاء حول توقيع اتفاق تعاون عسكرى أمريكى مع اليمن. حيث نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن تكون بلاده وقعت اتفاقًا عسكريًا مع اليمن، رغم تأكيده فى الوقت نفسه إجراء مشاورات بين مسئولين عسكريين أمريكيين ويمنيين فى صنعاء، لكنه أضاف بأن بلاده «تعلق أهمية كبرى على علاقتها مع القوات المسلحة اليمنية، وتلتزم تحسين هذه العلاقة».

وهو ما دفع البعض إلى القول بأنه مهما تحدثت الولايات المتحدة عن دعم عسكرى أو أمنى لليمن فإنما تعنى بدرجة أساسية دعمها للحرب على ما تسميه «الإرهاب»، دون اعتبارات لمدى حاجة هذا البلد إلى الدعم فى مجالات التنمية والاقتصاد ومساعدته فى الخروج من أزماته المزمنة ومعالجة الاختلالات الأمنية والنهوض بواقعه الاجتماعى والصحى والتعليمى.

خلاصات أولية:

من واقع الرصد السابق، تبرز عدة أفكار، لاستكمال النقاش حول الأبعاد المختلفة للصراع فى اليمن:

١ ـ أنه فى إطار الاتهامات الموجهة لإيران، تبرز عدة مؤشرات:

(أ) الورقة الشيعية: يرى البعض أن إيران تستغل ورقة شيعة الخليج لتدعيم هدفها، خاصة أن هناك مسافة حدودية بسيطة بين السعودية واليمن

مما يعتبر تهديدًا كبيرًا لأمن السعودية والخليج العربى، فإيران تدعم من تراه سيكون ذراعًا لها من أى فئة أو حركة، فالحوثيون، وفق هؤلاء، كغيرهم من الشيعة يرددون أنهم أحق بالحكم، حيث يرون أنه لا حكم إلا لأهل البيت.

(ب) أن هجوم الحوثيين على حدود السعودية ليس مجرد حادث أمنى يمنى داخلى، وإنما هو فى جوهره قضية إقليمية تخص المنطقة بأسرها، فالحوثيون، وفق البعض، جماعة متمردة رعتها إيران من خلال زعيمها حسين بدر الدين الحوثى، الذى بدأ حركته ضد النظام اليمنى قبل خمس سنوات، مدعيًا أن حكم اليمن يجب أن يتم من خلال الإمامة الدينية، متبنيًا فكر الشيعة الذى يكفّر السنة، ولأن إيران تريد إثبات وجودها كقوة إقليمية تستطيع تحريك الأحداث الأساسية بالمنطقة، فقد وظفت الحوثيين لخدمة أهدافها حتى أصبحوا جزءًا من سياستها الإقليمية.

(ج) الدعم بالسلاح: حيث يسوق البعض دليلا على تورط إيران فى الصراع، حادث السفينة التى أعلنت السلطات اليمنية أنها أوقفتها.

(د) قول البعض إن الأقليات الشيعية فى الدول الخليجية تنتظر إشارة من إيران لإثارة المشكلات والنزاعات الطائفية، ومن هنا فإن السعودية على حق فى حملتها العسكرية على مواقع المتمردين الحوثيين، وعلى دول الخليج أن تتسلح باليقظة والحزم إزاء أى تحركات تهدد أمنها واستقرارها، كما أنه على العرب أن يتخلوا عن سياسة الصمت المطبقة على دولهم، وأن يأخذوا ما يجرى على الحدود اليمنية السعودية مأخذ الجد.

(هـ) الربط بين اليمن ولبنان: حيث يرى البعض أن هناك محاولة إيرانية مكشوفة لاستغلال الدين وتوظيفه فى السياسة والبناء على ذلك؛ من أجل تفتيت العالم العربى عن طريق إقامة دويلات داخل الدولة، مرتبطة مباشرة بطهران.

(و) المواجهة الجماعية: حيث دعا البعض إلى مقاربة مختلفة للوضع فى صعدة، تقوم على السعى إلى استيعاب الظاهرة الحوثية عن طريق تطويقها بدل تركها تستفيد من التركيبة القبلية للمنطقة التى تتحرك فيها، مع تأكيد أن اليمن ليس وحده الذى يتوجب عليه التفكير فى ذلك، بل على دول المحيط أيضًا، وعلى رأسها السعودية، البحث فيما يمكن عمله فى هذا المجال. وأنه من المهم تفادى السقوط فى أفخاخ إيرانية فى منطقة أقل ما يمكن أن توصف به أنها معدة أصلا لحرب العصابات.

٢- دور المملكة العربية السعودية فى الصراع:

اتجه البعض إلى الإشارة لتلقى السعودية تأييدًا وتضامنًا كبيرين من عدد من الدول العربية، التى اعتبرت أن الاعتداءات الحوثية على الحدود السعودية، اعتداء على الأمة العربية كلها، وأن ما قامت به المملكة هو دفاع شرعى عن أراضيها وسيادتها وأمنها واستقرارها، وتأكيد أن النيْل من أمن واستقرار المملكة لن يقف تأثيره فقط على حدودها، ولكنه سيمتد إلى باقى دول الخليج العربية، بل وستمتد تأثيراته إلى العديد من الدول العربية، بما يهدد الأمن القومى العربى.

ويطرح أنصار الدفاع عن حق المملكة فى حماية أمنها، عدة حجج، منها: أن السعودية لا تتدخل فى الشئون الداخلية لليمن ولا تخوض حربًا بالوكالة وإنما تطارد المتسللين إلى أراضيها للاختباء بها واتخاذها قاعدة للتمرد ضد حكومة صنعاء، وأن السعودية لا تريد التورط فى الحرب الدائرة فى شمال اليمن حتى لا يتسع نطاقها عبر حدودها وتتحول إلى صراع إقليمى وتستغلها قوى خارجية، كما أن هدف السعودية يتركز فى مطاردة المتسللين الحوثيين فى جبل دخان وطردهم وتطهير الحدود فى منطقة جيزان منهم.

وفى السياق نفسه نجد أن التدخل السعودى فى أحداث اليمن، يعد تطورًا لافتًا، فمن الناحية الميدانية ووفقا لتطور المواجهة بين الحوثيين والقوات اليمنية فقد تحددت حصيلة المواجهة فى فشل التمرد الحوثى فى إحداث التمدد الميدانى الذى كان قد خُطط له من قبل، وفشل إستراتيجية نقل الحرب من حدود صعدة إلى العاصمة صنعاء وإلى محافظة حجة، ومع اشتداد الضغط العسكرى للقوات اليمنية بدا أمام الحوثيين خياران، الأول: الاستسلام خاصة مع ضعف خطوط الإمداد البشرية والمادية وبداية نفاد المؤن التى توافرت من قبل. الثانى: استمرار المواجهة عبر تغيير خريطتها وإدخال عناصر أخرى فى صلبها، لعل ذلك يجلب نوعًا من الضغط الدولى والإقليمى ينهى المواجهة ويفرض تسوية تقبلها الحكومة اليمنية، تضمن اعترافًا بالحوثيين ومطالبهم المختلفة، وهنا يأتى البُعد السياسى المتعلّق بخطة

جذب السعودية لكى تكون طرفًا مباشرًا فى المواجهة كجزء من إعادة تشكيل معادلة المواجهة من كونها معادلة مواجهة سلطات شرعية لتمرد مسلح خارج على الدستور والقانون، إلى معادلة صراع إقليمى وتدخل خارجى فى شأن يمنى داخلى.

ومع وجود تأكيدات سعودية رسمية وحاسمة بأنه لا نية للتدخل فى الأراضى اليمنية، وأن الهدف الأول والأخير هو وقف أى اعتداءات على السيادة والأرض السعودية، وبالتالى تأمين الحدود المشتركة والمواطنين الذين يعيشون فى القرى الحدودية، ونفى ادعاءات الحوثيين بأن هناك دعمًا سعوديًا للحكومة اليمنية بأشكال مختلفة، وتصوير هذا الدعم كتدخل مرفوض وأنه موجّه بالأساس إلى الحوثيين الذين يدافعون عن أنفسهم وعن وجودهم فى بلادهم، ومع حرص السعودية على تأكيد أن الأمر ليس تورطًا فى الحرب الحالية بصعدة وإنما دفاع عن سيادتها وأراضيها، فإن المشهد العسكرى فى مناطق الحدود يثير الكثير من المخاوف من تحول التمرد الداخلى إلى توتر إقليمى.

وهنا تبرز فكرة أن استثارة الحوثيين واستفزازهم للسعودية كان عملا مخططًا له، لعدة أسباب من بينها الضغوط الكبيرة من جانب القوات اليمنية، فلم يكن أمامهم متنفس سوى الأراضى السعودية، كما أنهم يرغبون فى الزج باسم السعودية لإظهار قدرتهم على التوغل، ولإظهار عدم قدرة الجيش اليمنى على حسم المعارك وحده، وبالتالى فهم يرغبون

فى تدخل دولى فى القضية يخلط الأوراق ويجعل عنصر المبادرة عند صنعاء ضعيفًا ، كما يفتح الباب أمام طهران للمزيد من المساومة على مد نفوذها الإقليمى .

ومن هنا يمكن القول إن المواجهة العسكرية قد تؤدى إلى كسب جولة أو أكثر فى الحرب ضد الحوثيين، أو حتى إلى كسر شوكتهم بصفة عامة، غير أنها لا يمكن أن تنجح وحدها فى حل الصراع الراهن، فالمواجهة العسكرية غير قادرة وحدها على التوصل إلى حل، كما أن المقاربة السياسية تبدو ذات آفاق ضيقة بسبب تشدد الحوثيين، ويبقى الأمر الممكن أن تُقدم الحكومة اليمنية على مبادرة إصلاح سياسى واقتصادى واجتماعى شامل، من شأنها أن تفضى إلى دولة حديثة وديمقراطية فى اليمن، لتطهير البيئة اليمنية من العوامل التى تُفضى إلى هذه الصراعات .

●●●

تأثير حالة عدم الاستقرار الأمنى فى اليمن على الأمن الإقليمى الخليجى

د. أشرف محمد كشك

أحدث الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ تغيراً هيكليًا فى الأمن الإقليمى الخليجى، ومن مظاهر ذلك التغير :

١- استمرار اعتماد دول مجلس التعاون الخليجى على الخيار الغربى فى حماية أمنها القومى، مع وجود قناعة لدى دول الخليج مؤداها أن القواعد العسكرية الغربية هى صمام الأمان ضد أى تهديدات إقليمية محتملة، وفى هذا السياق جاءت موافقة دولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة قاعدة فرنسية بحرية قبالة مضيق هرمز فى مطلع عام ٢٠٠٩، وبدء دول المجلس حواراً إستراتيجيًا مع حلف الناتو عام ٢٠٠٤، وفق مبادرة اسطنبول للتعاون مع دول الخليج، تلك المبادرة التى تبدو فى ظاهرها تعاونًا أمنيًا وفى باطنها تعاونًا دفاعيًا، فمضمون المبادرة هو التعاون بشأن التصدى للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى إدارة الأزمات.

٢- وجود جماعات دون الدول يتخطى نفوذها الدول، ومن ذلك حزب الله فى لبنان وجماعة مقتدى الصدر فى العراق، وحركة حماس، بما يعنى أن وحدات هذا الأمن لم تعد هى الدول وربما تحتاج تلك الظواهر إلى دراسة ، خاصة أن البُعد العقائدى هو أداة تأثير تلك الجماعات.

٣- حالة الخلل الإقليمى غير المسبوق الذى رتبه ذلك الغزو الأمريكى للعراق فى المنطقة، حيث خرج العراق من معادلة التوازن الإقليمى إلى فترة زمنية غير محدد مداها. وذلك بالنظر إلى تعقيدات المسألة العراقية، أمنيًا أو سياسيًا أو إثنيًا، وتحول العراق إلى «ساحة مستباحة» لأطراف إقليمية ودولية تتعارض مصالحها، فى ظل عدم وجود مشروع وطنى عراقى تلتف حوله القوى السياسية العراقية، بل إن التوصيف الدقيق للحالة العراقية هو «حرب الكل ضد الكل».

وفى ظل تلك الاعتبارات يمكن فهم الحالة اليمنية، وبغض النظر عن الأسباب التى أدت إلى الأزمة الحالية فى اليمن، فإن الحديث سوف يقتصر على التداعيات الأمنية الإقليمية التى ترتبها الحالة اليمنية خليجيًا، فعلى الرغم من أن اليمن ليس عضواً فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك المجلس الذى أنشئ عام ١٩٨١ «جامعًا مانعًا»، حيث يضم ست دول خليجية، إلا أنه من الناحية الجغرافية يعد اليمن جزءًا أساسيًا فى النسيج العام لشبه الجزيرة العربية، إذ يرتبط بدولها تاريخيًا وإثنيًا وقوميًا، وبالتالى فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن ما يحدث فى اليمن لن يكون له تأثير على أمن دول مجلس التعاون الخليجى، وانطلاقًا من ذلك تستهدف الورقة معالجة ثلاث قضايا، الأولى: أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، والثانية: تأثير حالة عدم الاستقرار فى اليمن على الأمن الإقليمى الخليجى، أما الثالثة فهى المسؤولية الخليجية تجاه اليمن.

أولا: أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى:

تتحدد أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى فى عدة نواحٍ هى:

١- إستراتيجيًا: يتخذ اليمن موقعًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية فى جنوب الجزيرة العربية، حيث يطل على شواطئ واسعة على البحرين الأحمر والعربى، فضلا عن إشرافه على مداخلهما فى باب المندب الذى يعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وخليج عدن الذى يعد المدخل إلى المحيط الهندى، وبذلك فإن اليمن لا يفصله عن قارة أفريقيا سوى ١٨ ميلا فقط، ويكتسب موقع اليمن على باب المندب أهمية قصوى، حيث يمر من خلاله أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميًا، كما يعد اليمن أقرب نقطة آسيوية لأفريقيا، مما يعنى أن موقع اليمن الإستراتيجى يجعله محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، وبالتالى فإن استقرار اليمن يعد مصلحة إستراتيجية عليا لدول مجلس التعاون الخليجى، حيث يعد ظهيرًا آمنًا لتلك الدول عمومًا والمملكة العربية السعودية خاصة.

٢- أمنيًا: توجد فجوة جيوبولتيكية بين دول مجلس التعاون الخليجى وجيرانها الإقليميين، وبخاصة إيران، حيث أشارت إحصاءات اليونسكو لعام ٢٠٠٧ إلى أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجى بلغ ٣٦ مليون نسمة، مقابل ٧١ مليون نسمة لدى إيران، وهو الأمر الذى انعكس على القدرات العسكرية لدول الخليج كدول صغرى لا تزال تواجه معضلة «عقدة

الأحجام القزمية» وفى هذا السياق ذكر تقرير المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية بلندن عام ٢٠٠٧ أن إجمالى حجم القوات العسكرية العاملة لدى دول مجلس التعاون الخليجى جميعها حوالى ٣٥٢ ألف مقارنة بـ٥٤٥ ألفًا لدى إيران.

وبالتالى إذا كانت دول الخليج قد انتهجت خيار التحالف مع الدول الغربية للدفاع عن أمنها القومى، ومن ذلك الاتفاقيات الأمنية الثنائية الموقعة مع تلك الدول فى أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فضلا عن بدء أربع دول خليجية حوارًا إستراتيجيًا مع حلف الناتو وفق مبادرة اسطنبول عام ٢٠٠٤، فإن القدرات البشرية تظل مشكلة حقيقية تواجه تلك الدول، وهو ما قد يسهم فى حلها انضمام اليمن بإمكاناته البشرية وسماته البحرية وفضائه الجوى الشاسع لمجلس التعاون الخليجى، وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية انضمام اليمن للمجلس، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودية «سعود الفيصل»، أمام منتدى المنامة لأمن الخليج فى عام ٢٠٠٤، حيث قال: «هناك ثلاثة أبعاد لهذا الأمن، محلية وإقليمية ودولية، والمستوى الإقليمى لا بد وأن يرتكز ذلك الأمن على أربعة أطراف هى مجلس التعاون الخليجى واليمن والعراق وإيران».

ومن ناحية أخرى فإن تعزيز الدور الإيرانى فى مواجهة الدول الخليجية الصغرى، يتطلب عدم فتح جبهة جديدة تمثل عبئًا على أجهزة الأمن الخليجى، ومن ثم فإن تأمين حدود دول الخليج وبخاصة الجنوبية يعد أمرًا

إستراتيجيًا بالغ الأهمية ، في ظل وجود العديد من المؤشرات التي تشير إلى أن انتهاء المعارك في اليمن والمواجهات السعودية مع الحوثيين ، ليس أمراً وشيكًا في ظل امتلاك الجانب الحوثي قدرات عسكرية وتكتيكية هائلة .

٣- اقتصاديًا: إذا ما نظرنا إلى التطورات التي شهدها العالم مؤخراً وتمثلت في اقتصادات السوق المفتوح ، فإن الاقتصاد أضحى قاطرة السياسة ، وفي ظل الأهمية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ، فضلا عن بدء تلك الدول عدة خطوات مهمة على طريق التكامل الاقتصادي وهو ما تمثل في الخطوات بشأن العملة الخليجية الموحدة أو السوق الخليجية المشتركة ، فإن دول الخليج ستظل في حاجة إلى زيادة التبادل التجاري مع الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها اليمن ، ولعل الاقتصاد اليمني بالرغم من تراجع معدلات التنمية ، إلا أنه لا يزال يحتوي على فرص استثمارية واعدة لدول الخليج .

من ناحية أخرى فإن توجُّه دول مجلس التعاون الخليجي للاستغناء عن العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية فيها ، نظراً لما ترتبه من مخاطر أمنية وسياسية واقتصادية بل وثقافية ، فإن اليمن يعد بديلا مهمًا للعمالة المطلوبة للخطط التنموية في دول الخليج . وهنا يمكن الإشارة إلى نموذج الولايات المتحدة والمكسيك على سبيل المثال ، حيث تنفق الأولى أموالا طائلة في الثانية لإقامة مشروعات اقتصادية تستفيد منها أمنيًا واقتصاديًا ، وذلك النموذج يمكن تطبيقه في الحالة الخليجية - اليمنية ، فدول الخليج بحاجة

لأسواق، فضلا عن أن الأيدى العاملة اليمنية يمكن تأهيلها من خلال برامج تدريبية من خلال إنشاء صندوق مشترك خليجي - يمنى لهذا الغرض.

وفى هذا السياق أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة عن حالة السكان فى العالم لعام ٢٠٠٩ إلى أن تعداد سكان اليمن بلغ ٦ , ٢٣ مليون نسمة، يتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٥٣ مليونًا و٧٠٠ ألف نسمة بحلول العام ٢٠٥٠، وتستأثر شريحة الشباب بحوالى ربع سكان اليمن، وهو ما يعنى أن اليمن تعد بديلا مهمًا للاحتياجات الخليجية من العمالة التى تعتمد بصفة أساسية على العمالة الآسيوية.

ويعنى ما سبق أنه تضافرت عدة عوامل لتجعل من اليمن امتدادًا طبيعيًا لدول مجلس التعاون الخليجى، بما يمكن معه القول إن الحفاظ على أمن واستقرار اليمن يعد أمرًا إستراتيجيًا لتلك الدول بغض النظر عن مواقفها من انضمام اليمن للمجلس والتى تعد متباينة.

ثانيًا: تأثير الحرب الأهلية فى اليمن على الأمن الإقليمى الخليجى:

ترتب الأوضاع الأمنية المتدهورة فى اليمن عدة تداعيات على الأمن الإقليمى الخليجى يمكن الإشارة إليها على النحو التالى:

(أ) بقاء منطقة الخليج فى حالة من عدم الاستقرار، انطلاقًا من أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، فقد اتخذ مجلس التعاون الخليجى قرارًا خلال القمة الثانية والعشرين فى مسقط عام ٢٠٠١ بشأن انضمام اليمن لبعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجى كخطوة تمهيدية

لتأهيل اليمن لإمكانية انضمامه إلى المنظومة الخليجية. وبالتالى فإن استمرار حالة التدهور الأمنى مع تزايد الدعوات الانفصالية فى اليمن، وتمركز تنظيم القاعدة فى الأراضى اليمنية، وفقًا لتقرير استخباراتى أمريكى، فإن ذلك يعد خطرًا داهمًا على دول الخليج التى تحيط بها أكثر من دولة تشهد حالة تفكك وانهيار أمنى، كالصومال، والسودان، والعراق، ويعنى ذلك تعاظم معاناة دول الخليج من التداعيات الأمنية من تلك الدول وأهمها النازحون وتسلل الجماعات الإرهابية. وبخاصة أن اليمن يعد هو الأكثر كثافة سكانية فى شبه الجزيرة العربية والأكثر فقرًا فى الوقت ذاته، وبالتالى يكون حزام التوترات حول منطقة الخليج قد اكتمل.

(ب) **تهديد أمن الطاقة:** فى ظل استمرار أزمة الملف النووى الإيرانى وتهديد إيران أكثر من مرة بإغلاق مضيق هرمز الذى يمر فيه أكثر من ٩٠٪ من صادرات النفط الخليجية، فقد بحثت دول مجلس التعاون الخليجى إقامة طرق بديلة لنقل النفط الخليجى إلى الخارج، يمر بعضها داخل الأراضى اليمنية. وبالتالى فإن حالة عدم الاستقرار فى اليمن تعنى محدودية خيارات دول الخليج بشأن تصدير النفط الخليجى للخارج حال إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز إذا ما احتدمت الأزمة النووية مع الدول الغربية.

ومن ثم فإن تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن من شأنه التأثير على أمن الطاقة لدول الخليج من زاويتين، أولاهما: اليمن بحكم موقعه الجغرافى

ضمن نطاق شبة الجزيرة العربية وبحكم امتداد سواحله وموانئه على البحر العربى وخليج عدن ومن ثم المحيط الهندى، بحيث أضحى بديلا إستراتيجيًا لصادرات دول المجلس حال إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق بين وزراء النقل الخليجيين خلال العام ٢٠٠٨ على خطة طوارئ لنقل النفط من خلال ممرات بديلة لم يفصح عن مضمونها وربما يكون اليمن إحداها. وثانيتهما: الموقع الجغرافى لليمن الذى يؤهله للتحكم فى باب المندب، كما أن البحر الأحمر الذى يعد أهم ممر ملاحى لنقل النفط الخليجى إلى الدول الأوروبية ويقصر المسافة التى تقطعها ناقلات النفط بنسبة ٦٠٪، ويمر به يوميًا ٣,٣ مليون برميل من النفط بمعدل ٤٪ من الطلب العالمى على الطاقة، وأن هناك ٢١ ألف ناقلة تستخدم ذلك الممر سنويًا وفقًا لإحصاءات وزارة الطاقة الأمريكية.

(ج) التأثير على الأمن القومى لدول الخليج: فتصنيف اليمن ضمن «الدول الفاشلة» - بمقاييس الدول الغربية - حيث جاءت فى المرتبة الثامنة عشرة فى تصنيف مجلة فورن أفيرز للدول الفاشلة عام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من أن اليمن لم يتحول بعد إلى دولة فاشلة (والتى تحدث فعليًا عند انهيار الحكومة المركزية التى تحتكر القوة فى المجتمع، وشدة العنف)، فإن استمرار حالة التدهور الأمنى فى اليمن يعنى إيجاد ذريعة للتدخل الخارجى، ومن ثم ازدياد الانتشار الأجنبى فى المنطقة مما يعد تهديداً للأمن القومى العربى فى أحد أهم مفاصله، والخليجى على وجه الخصوص.

ومن ناحية أخرى أشار تقرير لمعهد دراسات الشرق الأدنى فى الولايات المتحدة إلى أن «الحرب الدائرة فى محافظة صعدة اليمنية قرب الحدود السعودية بين المتمردين الحوثيين والقوات اليمنية من شأنها «أن تنسف أمن منطقة الخليج بأسره» .

(د) تهديد الحدود السعودية: أشارت بعض التقارير إلى أن المملكة العربية السعودية توقف كل عام أكثر من ٤٠٠ ألف متسلل يمنى داخل أراضيها، وأخذاً فى الاعتبار طول الشريط الحدودى بين اليمن والسعودية، حيث يبلغ طوله ١٥٠٠ كيلو متر فإنه تصعب السيطرة عليه ويسمح بعمليات تسلل ومن خلال ذلك الشريط يتم تهريب الأفراد والأسلحة والمخدرات للمملكة، فضلا عن إعلان تنظيم القاعدة مطلع العام الحالى توحيد التنظيم فى اليمن وشبه الجزيرة العربية تحت مظلة واحدة بقيادة ناصر الوحيشى، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجى .

(هـ) إمكانية تأثر الشيعة فى دول الخليج بالأحداث فى اليمن، حيث تتراوح نسبة الشيعة فى اليمن ما بين ٣٠-٣٥٪ من إجمالى السكان وربما يكون الحوثيون لديهم مشروع لنشر التشيع فى الدول المجاورة وبخاصة فى جنوب المملكة العربية السعودية، حيث تنتشر فى عسير ونجران طائفة الشيعة الإسماعيلية .

ثالثًا: المسؤولية الخليجية تجاه الصراع الحالى فى اليمن:

تقع على عاتق دول مجلس التعاون الخليجى مسؤولية إعادة الاستقرار والأمن لليمن من خلال الآتى :

١- مبادرة مجلس التعاون الخليجى بدعوة طرفى النزاع لمؤتمر مصالحة، حيث كان لدولة قطر جهود سابقة فى ذلك من خلال استضافة الطرفين وتوقيع اتفاق، ولكنه سرعان ما انهار مع اندلاع النزاع الحالى.

٢- الدعم المالى لليمن، وذلك انطلاقًا من الخطوة التى بدأها الجانب الخليجى فى هذا الشأن وتمثلت فى اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين بصنعاء نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ لوضع خطة وبرامج محددة يتم الاتفاق عليها فى مؤتمر دولى للمانحين تتبناه دول مجلس التعاون الخليجى، لتوفير المتطلبات التمويلية اللازمة لتحقيق تأهيل تنموى شامل لليمن، وقد بدا ذلك جليًا فى مؤتمر المانحين بلندن، حيث بلغ إجمالى الالتزامات الخليجية حوالى ٣,٧ مليار دولار أى حوالى ٧٠٪ من إجمالى الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى دراسة مشروع إقامة خط سكة حديد يربط بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجى.

٣- البحث فى إمكانية انضمام اليمن إلى مؤسسات خليجية أخرى، كخطوة على طريق تأهيل اليمن ليكون عضواً فى مجلس التعاون الخليجى، حيث اتخذت قمة مسقط عام ٢٠٠١ قراراً مهمًا فى هذا الشأن بالموافقة على انضمام اليمن إلى أربع مؤسسات بالمجلس (هى

مكتب التربية العربى ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء الصحة، إضافة إلى دورة كأس الخليج العربى لكرة القدم)، فضلا عن الاتفاق بين مجلس التعاون الخليجى واليمن فى عام ٢٠٠٢ على وضع آليات محددة للتعاون بين الجانبين تضمنت تشكيل مجموعة عمل مشتركة بينهما للخروج بتصورات مشتركة للتعاون.

ومجمل ما سبق أن صانع القرار الخليجى يتعين عليه أخذ زمام المبادرة لمنع انهيار اليمن، وبالتالى لا بد من تغليب اعتبارات الجغرافيا والأمن القومى على ما عداها من اعتبارات سياسية ضيقة، حيث إن استمرار تلك الأوضاع فى اليمن ربما يؤول إلى أحد سيناريوهين، الأول: سيناريو الحكم الفيدرالى، وبالتالى يتم تقسيم اليمن إلى ثلاثة أقاليم وهى الجنوب والشمال والوسط، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تفكك اليمن، وهو ما رفضه مستشار الرئيس اليمنى عبد الكريم الإريانى حيث قال «إنها تبدأ بفيدرالية وتنتهى انفصالية، لهذا أنا ضد الفيدرالية». والثانى: حل المشكلات فى ظل بقاء الدولة اليمنية بوضعها الراهن، وهذا يحتاج من الحكومة اليمنية إلى إعادة النظر فى السياسات الحالية وربما يحتاج ذلك إلى دعم خليجى بشكل فاعل.

٤- إمكانية بحث صيغة جديدة تجمع كلا من دول مجلس التعاون الخليجى واليمن معًا، بحيث يتم التغلب على مشكلة هوية الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى الذى وُلد جامعًا مانعًا، وهنا تبرز صيغتان،

الأولى : انتهاج سياسة المشاركة بين مجلس التعاون كجهة واحدة وبين اليمن أو أى دولة ترغب فى الانضمام للمجلس من خلال اتفاقيات تجمع الطرفين وتمنح الطرف خارج المجلس وضعًا خاصًا ، والثانية : إنشاء منظمة إقليمية ذات طابع اقتصادى تضم دول مجلس التعاون الخليجى الست وبعض دول المنطقة مثل اليمن على غرار منظمة التعاون الاقتصادى فى وسط آسيا «الأيكو» التى تضم ١٠ دول ذات توجهات سياسية وأوضاع اقتصادية متباينة .

●●●

مداخلات الجلسة الثانية

-د. حسن أبو طالب:

الحقيقة أن ورقة د. عصام، ورقة شاملة وبها الكثير من المعلومات وكثير من الأفكار وتغطى كل العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بهذا الحدث وهو الحرب في اليمن، والواقع أن عرض د. أشرف كشك ود. عصام عبد الشافي، متكاملان، وبالتالي فليس لديّ ما أضيفه في هذا الإطار، ولكن بما أنه من حقى التحدث فسوف أشير إلى أربعة عناصر أو ما يمكن أن أسميه أربع إشكاليات في هذا الموضوع:

-الإشكالية الأولى: تتعلق بموضوع المسئولية فيما يجرى الآن في اليمن، وما يجرى الآن في اليمن لا يتعلق فقط بالحرب مع الحوثيين وليس متعلقًا أيضًا بالمواجهة مع تنظيم القاعدة الذى أعلن عن نفسه في يناير ٢٠٠٩، فقد أعلن تنظيم القاعدة ميلاد نفسه بصورة جديدة تنطلق من الأراضى اليمنية ويكون هدفها التأثير على مجريات الأحداث في الجزيرة العربية وتحديداً في المملكة العربية السعودية.

إن الحكومة اليمنية والمؤتمر الشعبى العام -باعتباره الحزب المهيمن في النظام السياسى اليمنى- يتحملون المسئولية الأكبر في كل هذه التوترات والتراجعات التى تجرى في اليمن، والمسئولية هنا بحكم أنهم يسيطرون على

السلطة وبحكم أنهم يستبعدون مكونات المجتمع اليمنى من أن يكونوا شركاء حقيقيين فى إدارة البلاد.

إن ما يحدث فى اليمن كان مماثلا لما حدث فى الصومال قبل سقوط نظام سياد برى، ففى عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ وقبل سقوط النظام بعدة أشهر، كنت قد كتبت تحليلا فى «صحيفة الأهرام»، عن الحرب الأهلية فى الصومال ذكرت فيها مؤشرات الانهيار فى ذلك الوقت، كوجود صراعات قبلية وصراعات داخل النظام وانقسامات فى الحكومة، وقلت إن هذه صيغة مثالية لأن ينهار الصومال، وكان وزير خارجية الصومال وقتها يزور مصر فى أحد اجتماعات جامعة الدول العربية، وطلب مكتب رئيس تحرير الأهرام، وقال (كيف تقولون ذلك؟ أنتم الآن تدعون إلى حرب أهلية، فالنظام مستقر والرئيس يسيطر على كل شىء وهذه دعابة، وأنتم الآن تقولون كما يقول الغرب) فطلب منى رئيس التحرير عدم كتابة مثل هذا المقال مرة أخرى حتى لا يغضب الإخوة فى الصومال منا.

فقلت له إننى باحث صغير وكل ما فعلته هو تجميع كل ما نشرته الأهرام، وقلت إن هذه عوامل حرب أهلية، والآن وحتى لا يغضب الإخوة فى اليمن، وحتى لا يضيع اليمن ويضيعوا معه نقول لهم: أنتم المسئولون، ولا بد أن يكون هناك تغيير فى صيغة الحكم، لا بد أن يكون هناك نوع من أنواع المشاركة الحقيقية لكل أطراف الحياة السياسية اليمنية، سواء كانت تقدمية أو علمانية أو دينية، فالمجتمع اليمنى لا تصلح معه صيغة الإقصاء.

- الإشكالية الثانية: تتعلق بالتدخل العسكرى السعودى وطريقة حسم الصراع، وهل هى الطريقة العسكرية وحسب؟ أم أنها طريقة أكثر شمولا من هذا؟ وهنا أقول إن أى حسم عسكرى لحركات التمرد ذات الطابع الدينى والطابع الاجتماعى غير وارد، فهى تضعف الطرف الآخر وتمثل عليه ضغطًا ولكن هناك حدود لكى يتم حسم الصراع عسكريًا، ولكن فى المقابل أقول إن التدخل العسكرى اليمنى الذى يصاحبه التدخل العسكرى السعودى يمثل ضغطًا شديدًا ويقلل مصادر تجميد الحوثيين لأنفسهم ويجعلهم دائمًا فى موقع الدفاع، وهم فى فترة من فترات ما بين ما يُسمى بالحرب الأولى حتى الحرب الأخيرة، وهذه الفترة كانت حالة تمدد بالنسبة لهم، أما الآن فهم فى حالة انكماش من الناحية الميدانية ومن الناحية العسكرية، وهذا الأمر يعطى حدودًا للحسم العسكرى، فهو يجعلهم فى موقف للتراجع بدلا من أن يكونوا فى موقف للانتشار، أيضًا هذا التراجع له حدود من الناحية العسكرية؛ لأن الأمر مذهبى ومرتبط بقبائل وبتحالفات قبلية، وهو أمر مرتبط أيضًا بتدخلات خارجية.

إذًا الحسم العسكرى سوف يضعف الحوثيين، ولكن لن يقضى عليهم، وإذا كان الحسم العسكرى يقضى على مثل هذه النوعية من حركات التمرد لكانت الولايات المتحدة استطاعت أن تقضى على تنظيم القاعدة الذى أصبح الآن يولد أفكارًا وتجمعات فى كل مكان وليس فقط فى أفغانستان وباكستان، ولكن أيضًا فى أفريقيا وفى الصومال وفى الجزيرة العربية

والعراق وحتى فى تركيا ومنطقة الأكراد، وربما نسمع فى فترة قريبة عن خلية من خلايا تنظيم القاعدة داخل إيران، فالمسالة أن الحسم العسكرى لمثل هذه الأمور له حدود، وبالتالى أربط هذا الكلام بما قلته عن تغيير صيغة الحكم فى اليمن لاحتواء مثل هذه النوعيات من التمرد، وبذلك تكون لدينا صيغة تبدو من وجهة نظرى متكاملة ومتفاعلة، ففيها شق سياسى ومعنوى وبها شق متعلق بحدود الحسم العسكرى.

- **الإشكالية الثالثة:** تتعلق بالدور السعودى، والسؤال الذى يطرح نفسه هو: لماذا تدخلت المملكة العربية السعودية؟ السعودية أعلنت -كما قيل- أن ذلك جاء ردًا على اختراق الحوثيين للحدود وللأراضى السعودية، وبعد قليل بدأت الأمور تتضح؛ فالسعوديون أعطوا جبل دخان للجيش اليمنى حتى يقضى على الخلايا الموجودة هناك، ولاعتبارات كثيرة لم يستطع الجيش اليمنى أن يقوم بهذه المهمة فتدخلت السعودية.

وبغض النظر عن التفسيرات، هناك تدخل سعودى يمنى كبير حدث، ولا بد أن نرى دلالات هذه المسألة، الدلالة الأولى أن هذا يؤدى إلى قطيعة فى السلوك السعودى المعتاد فى القضايا المتعلقة بأمن الخليج وأمن المنطقة والذى كان دائمًا يقوم على دعم أطراف أخرى وبطريقة غير مباشرة وغير معلنة، وفى الوقت نفسه الادعاء بأنهم ليس لهم يد، فهم مع الحكومة (أ) أو (ب) أو (ج) ولكنهم لا يتدخلون، اليوم السعودية وجدت نفسها فى موقف إما تتدخل أو لا تتدخل، وبالتالى قطعت فكرة أن تدعم اليمنيين وتعطيهم

دعمًا ماديًا واقتصاديًا وتسليحًا وأشياء من هذا القبيل ويقومون هم بالمهمة ، هذا تغيير فى المشهد الإستراتيجى فى منطقة الخليج العربى ، وأيضًا تغيير فى تفاعلات الجزيرة العربية ، وذلك لأن السعودية فى هذه اللحظة أدركت أن الأمن الوطنى السعودى المباشر أصبح مهددًا ، وأحد عناصر التهديدات الجديدة هى الجماعات غير الحكومية ، تلك الجماعات التى تمتد عبر الحدود ولها تنظيمات تناطح الدول .

وهذه هى الدلالة الإستراتيجية التى ورثتها هذه الجماعات من نموذج القاعدة ، فالقاعدة تناطح الولايات المتحدة الأمريكية ، وتنظيم طالبان يناطح الولايات المتحدة ، واستطاع أن يجعل الناتو يناشد أمريكا وأطرافًا أخرى لكى ترسل له قوات ، وكل التقارير التى تتحدث عن أن الناتو لا يستطيع مناطحة طالبان التى هى من حيث التسليح والإمكانات مجموعة لا تقارن إطلاقا بإمكانات الدول المشاركة فى الناتو ، إذًا المملكة العربية السعودية رأت فى لحظة من اللحظات أن هناك خيارًا إما الأمن الوطنى يصير مهددًا وتدفع الثمن غاليًا ، وإما أن تقوم بحسم المسألة من وجهة نظرها ، وهذا يغير خريطة التفاعلات فى منطقة الجزيرة العربية ، ويعطى مؤشرًا على عمق التحدى الذى باتت تواجهه السعودية فى هذه المسألة ، وأن استنادها إلى أطراف أخرى للقيام بالمهمة فشل .

الدلالة الثانية ، أن هناك قبائل أو تجمعات سكنية فى نجران على الحدود مع اليمن تدين بالمذهب الشيعى ، وفى هذا الأمر لا أريد أن أشكك فى

انتماء وولاء الشيعة تجاه نظم حكمهم أو تجاه أوطانهم، ولكن التأثيرات واردة، فكان لا بد أن يحدث مثل هذا التدخل، وأنا أتصور أن السعودية سوف تتورط أكثر وأكثر الآن؛ لأن الموضوع أصبح واضحًا أنه يخرج عن نطاق السيطرة، وهذا يجعلنا نسأل: إذا كان الحوثيون جماعة صغيرة والآن هم محاصرون بين جيشين كبيرين فى المنطقة، وأيضًا محاصرون بحريًا فقد أحكمتْ السعودية الحصار على المداخل البحرية للبحر الأحمر والبحرية اليمنية مسيطرة على الجزء المتعلق بخليج عدن؛ فمن أين يأتى الدعم لحركة التمرد الحوثية؟

هذا السؤال الكبير طُرح ولم تكن هناك إجابة، ومازال مطروحًا، ولا توجد إجابة، الحوثيون يتحدثون عن أن دعمهم يأتى من داخلهم وأن لديهم مددًا بشريًا وأنهم يحصلون على السلاح من المواقع العسكرية اليمنية التى تتم السيطرة عليها، ولكن كل هذه التفسيرات -منطقيًا- قاصرة، فإذا تحدثنا عن أن هناك دعمًا إيرانيًا وأنا ألاحظ أن السلطات اليمنية دائمًا ما تتحدث عن أن هناك تدخلا إيرانيًا ولا تقدم لنا دلائل، وهذا يشكك فى الموضوع، حول طبيعة الدور الإيرانى.

أنا أتصور أن الدور الإيرانى حجمه الرسمى محدود، ولكن حجمه غير الرسمى عال، بمعنى أن هناك دعمًا من الحوزات ومن الحسينيات ومن مجتمعات مدنية داخل الدولة الإيرانية التى تؤمن بأن جزءًا من وظيفتها هو نشر المذهب الشيعى والدفاع عنه أينما يكون وأينما يكون هناك شيعة قريبين

من الاثنى جعفرية فمسئوليتهم أن يدعموهم، والحوزات لديها الخُمس، وهذا يعطيهم موارد مالية كبيرة تستطيع من خلالها أن تقدم دعمًا كبيراً.

وهنا أود أن أشير إلى أنه فى معهد الدراسات العربية كنُت قد أشرفت على عدد من الطلاب اليمنيين من ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وكان هناك رسالتان عن العلاقات اليمنية - الإيرانية، ولاحظت فى هاتين الرسالتين أن الحديث عن العلاقات اليمنية الإيرانية ليس كما نتصور، فلم تكن هناك مواجهة بين الطرفين حتى سنة ونصف السنة أو سنتين، فهناك لجنة للتعاون المشترك، كما توجد مجموعة كبيرة من الاتفاقيات التى يتم تنفيذها، وأيضًا هناك دعم اقتصادى وتنموى كانت تقدمه إيران للحكومة اليمنية، وهذا ثابت بالأوراق والمحاضر، فهناك مشروعات طرق ومشروعات مستشفيات . . الخ، وأنا أقول إن الدعم الموجود للحوثيين الآن هو من الحوزات، إذًا المسألة لم تعد دولة بدولة، ولكنها أصبحت مجتمعًا مدنيًا فى مواجهة دول، وهذا أيضًا تحول فى الحالة الخاصة بالحوثيين.

- **الإشكالية الرابعة:** الدلالة الإستراتيجية، فلكى ندرك حجم التحدى الأمنى الكبير، سواء لليمن أو للسعودية أو لدول الجزيرة العربية، يجب أن ننظر للموضوع من زاوية أكبر، يجب أن ننظر إلى الضفة الأخرى من القرن الأفريقى، وننظر إلى الدلالات الخاصة بوضع اليمن سياسيًا وإستراتيجيًا وجغرافيًا فيما يتعلق بالمصالح الحيوية لدول الجزيرة العربية ودول الخليج العربى، لننظر للموضوع كاحتمال إذا انهار الوضع فى اليمن، والحديث

الآن عن ثلاثة مصادر للضغط على الحكومة اليمنية: «الحوثيين»، «الحراك الجنوبى»، «الفساد»، وأمام هذه المصادر لن تصبح المسألة دولة فاشلة، ولكنها ستصبح دولة موجودة أو غير موجودة، نظام حكم موجود أو غير موجود.

وأذكّر بما قلته فيما يتعلق بموضوع الصومال، فالصومال سيكون من الجانب الأفريقى واليمن سيكون من الجانب الآسيوى وجانب الجزيرة العربية؛ فكيف يمكن أن نتصور الوضع الأمنى فى هذه المنطقة إذا حدث مثل هذا الانهيار فى الدولة اليمنية؟ هذه المنطقة سوف تتحول إلى نقطة انطلاق لكل حركات التمرد سواء بأسس دينية أو اجتماعية أو أيديولوجية، ولن تهدد فقط منطقة الجزيرة العربية وتخلق فيها مجموعة من التفاعلات التى تقود للانهيار، ولكن سوف يكون لها تأثير على ما يحدث فى السودان، وسيكون لها تأثير على مصر، وبالتأكيد سيكون لها تأثير على الدولة السعودية ومكوناتها، إذاً ما يجرى فى اليمن بهذه الوتيرة إذا لم يُحسم بعقلانية وبحكمة، تستطيع أن تعيد مرة أخرى الاعتبار لفكرة الدولة المتمكنة فى اليمن، فسوف يُفتح الباب لكثير من التغيرات الكبيرة التى لا يمكن تخيلها، وستكون كلها تحديات فى غاية الصعوبة.

- مداخلة من مشارك يمنى:

التفاعلات الداخلية بحاجة إلى إشباع، فحتى نفهم ما يجرى فى اليمن لا بد أن نفهم تعقيدات الوضع الداخلى، فمازالت قناعتى أن المسألة مسألة

داخلية ، وأن القضية يمنية محضة صادفت مناخًا إقليميًا ، هذا المناخ الإقليمى هو الذى أحاطها بنوع من الالتباس وأعطى لها بعض الأبعاد الإقليمية ، ولكن المشكلة فى الأساس يمنية ، وقد كنت أتمنى أن نأخذ فى الاعتبار كلمة د. عبد الملك المنصور بأنه إذا قُبلت اليمن فى مجلس التعاون الخليجى فسوف تُحل المشكلة فى اليوم الثانى ، فهو يعرف من أين يأتى الحل وأين يكمن استمرار الوضع .

النقطة الثانية ، أن الوضع فى اليمن وضع معقد ، فالنظام السياسى يتبع عملية الإقصاء ، ففى حرب ١٩٩٠ أخرج الحزب الاشتراكى ، وكان شريكًا أساسيًا فى الحكم ، أخرج بقوة السلاح من السلطة والثروة وتم تهميشه بشكل كبير فى المحافظات الجنوبية ، وحدث نوع من التمييز فى هذا الجانب ، ووظُفت الآلية الانتخابية أيضًا لإقصاء بقية القوى ، فإذا كانت الدولة مستمرة فى العمليات الانتخابية على المستوى الرئاسى والمستوى المحلى وأيضًا النيابى ، فإنها وظفت كل إمكاناتها لإقصاء بقية القوى السياسية ، وأصبحت مصداقية الانتخابات والثقة فى نتائجها تقل كل يوم لدى المواطنين ، وأصبحوا يرون أنها عبئًا عليهم .

النقطة الثالثة ، استمرار الفساد ، فالفساد أصبح أساسًا من أسس النظام السياسى ومن آليات إدارة الشأن العام ، سواء فى عملية إرضاء مشايخ القبائل وعملية إرضاء القيادات القبلية وعملية إرضاء المنافسين للنظام ، وضعف القانون وضعف تطبيق القانون ، فهناك ارتفاع فى منسوب الفساد

مع تراجع وضع ونمو الموارد الاقتصادية للدولة خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وموقف اليمن من حرب الخليج وخروج مليون يمنى من السعودية والدول الخليجية مثَّل ضربة اقتصادية لليمن مازالت تعانى منها حتى اليوم، فقد ساهم فى انتشار البطالة وفى انتشار الفقر بمعدلات كبيرة، كما أن الدولة اضطرت لأن تطبق برنامج للصناعات الاقتصادية، حمّلت أعباءه على المواطن، وهذه أمور كفيلة بأن تقضى على دولة قوية؛ فما بالك بدولة ضعيفة وغير متماسكة مثل اليمن.

النقطة الرابعة، أن الحرب الحوثية أحد تجليات حصر واحتكار الثروة، وبعض المحللين السياسيين يرون أنها صراع بين مراكز قوى، فهناك شخصية قوية داخل المؤسسة العسكرية وهو «على محسن»، كان الرجل الثانى فى الدولة، ولكن مع إثارة قضية التوريث، يُراد إبعاد هذا الرجل وإضعاف قوته فأقحمت المؤسسة العسكرية فى هذه الحرب وتم إضعافه، كما أن هناك تحليلات داخلية تقول بوجود نوع من التواطؤ بين النظام الحاكم والحوثيين، بدليل أنه فى الحروب الخمس كلما أوشكت القوات المسلحة أن تحسم القضية وتسيطر تمامًا على كافة المناطق، يصدر قرار من رئاسة الدولة بإيقاف الحرب، وهناك آلية للتواصل بين النظام والحوثيين قائمة وموجودة، فهناك شائعات واتهامات بأن هناك تنسيقًا بين بعض المقربين من القصر الجمهورى وبين أطراف قوية داخل الحوثيين، إذًا المسألة تدخل فى إطار التوازنات الداخلية، والهدف هو توريث السلطة.

النقطة الخامسة، بالنسبة للسعودية أريد القول بأن تدخل السعودية رحمة باليمن؛ لأن إمكانات الاقتصاد السعودي لا تسمح بالدخول في حرب طويلة المدى، السعوديون لديهم عقدة من التشيع ومن الإيرانيين، والنظام اليمني استطاع أن يسوق هذه المقولة وهذه التخوفات وتكبيرها لدى الطرف السعودي الذي ربما وقع في ذلك الفخ، ولكن ذلك يُعد رحمة بالاقتصاد اليمني ويرفع عنه أعباء كثيرة.

- الأستاذ مراد الماوري (مدرس بجامعة صنعاء):

فيما يتعلق بقيام الحكومة اليمنية باستبعاد بعض المكونات من المشاركة في الحكم، هذا الكلام غير منطقي وغير صحيح على الإطلاق، لأن عندنا قوانين وحريات وعندنا أيضًا أحزاب سياسية ولدينا انتخابات نيابية وانتخابات على المستوى الرئاسي، وانتخابات على مستوى المحافظين أيضًا، فكل منطقة تُدار إدارة محلية، ومعنى هذا أن الشعب يشارك بكل فئاته وبكل مكوناته ومستوياته في اتخاذ القرار وفي عملية التنمية وتوزيع الثروة واتخاذ السياسات وفي كل ما يتعلق بتسيير شئون البلاد ابتداءً من المجلس المحلي وحتى انتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك بالإضافة إلى أنه في كل مرة تجرى الانتخابات تكون هناك مراقبة من المجتمع المدني، وأيضًا يوجد مراقبون دوليون ومراقبون محليون، والعالم كله يشهد أن في اليمن ديمقراطية غير مشهودة وربما غير موجودة في المنطقة بشكل عام، فقد وصلت إلى مرتبة أفتخر بها.

إذًا إذا أردت أن يكون لك تواجد أو تصل إلى الحكم، فهناك اقتراع سرى مباشر وهناك صناديق انتخابات ووسائل ديمقراطية تحكم ذلك، ولكن كونك تفتعل مشكلات وتضع عراقيل أمام الحكومة وتشارك فى الفساد وتدعم الحوثيين وتدعم محاولات الانفصال فى المناطق الجنوبية وتقول إن الحكومة فاشلة، فالحزب الاشتراكى والآخرون ممن يقولون ذلك، كانوا مشاركين فى يوم من الأيام، الحزب الاشتراكى والقوى التى كانت مشاركة فى الحكم هى من زجوا باليمن عام ١٩٩٤ فى حرب طويلة كلفت اليمن مليارات الدولارات مازلنا نعانى آثارها حتى الآن، وبعد حرب عام ١٩٩٤ شارك حزب التجمع والإصلاح فى الحكم.. فماذا كانت النتيجة؟! لقد أودى ذلك بالبلاد إلى مستنقع.

أنا لا أقول إننا وصلنا إلى مرحلة لا تُقارن بالنسبة للديمقراطية، إنما أقول إن اليمن وضع قدمه على سلم الديمقراطية، ووصل إلى خطوات متقدمة ومشاركات حقيقية على أرض الواقع، فالنقابات أيضًا موجودة ومنتشرة، إذًا لا يوجد شيء اسمه إقصاء على الإطلاق، إنما ما يحدث أن هناك فئات ومنهم الحوثيون يتطلعون إلى السلطة ويزعمون أن لهم الحق فيها، ومنهم أحزاب المعارضة والتى مثلها مثل أى معارضة فى أى مكان إذا لم تستطع الوصول إلى السلطة فإنها تشيع مثل هذه الأفكار عن عدم وجود ديمقراطية.. الخ. على أساس أنها لم تستطع ولم يمكنها برنامجها السياسى من الوصول إلى السلطة.

وبالنسبة لوصف الحالة الراهنة بأنها ادعاءات من جانب الحكومة، حين قالت إن الحوثيين تمردوا وشنوا الحرب. الحقيقة هذه ليست ادعاءات، فالسلطة لم تدّع ذلك ولا الرئيس اليمنى ادّعى ذلك على الإطلاق، فالرئيس اليمنى فى أكثر من مناسبة يقول (مجبر أخاك لا بطل) فالحكومة اليمنية دُفعت دفعًا إلى اتخاذ قرار الحرب؛ لأن هذه الجماعة متمردة، وكنت أتمنى أن يكون عنوان الندوة «التمرد فى اليمن»؛ لأن الحرب نتيجة تمرد، هذه ليست ادعاءات من جانب السلطة على الإطلاق، وإنما هى حقائق مؤكدة فعلا، فأنت حين تجيّش الجيش وتعدّ المتاريس وتقطع الطرق وتنهب الممتلكات العامة وتستولى على الأخضر واليابس ثم تقول هذه ادعاءات.. هذه ليست ادعاءات، هذه حقائق اضطرت السلطة إلى أن تمارس حقها القانونى فى مواجهة هؤلاء.

وبالنسبة لإفشال الوساطة القطرية، إذا تحدثنا عنها بشكل سريع فقد حدث ذلك نتيجة للتمرد الحوثى، فقد رفضوا كل شروط الاتفاقية بما فيها النزول من الجبال، فيما قبلت الحكومة، وأطلقت سراح المعتقلين الذين يقدرون بالآلاف وعرضت عليهم التعويضات ولكنهم رفضوا كل شروط الوساطة القطرية.

النقطة الأخيرة حول البُعد الدينى، البعض يحاول إقحام البُعد الدينى فى المسألة ولكننى وبما أننى يمنى أحب أن أوضّح مسألة البُعد الدينى فى الصراع، فنحن جميعًا نتبع المذهب الزيدى، وأنا يمنى أعرف أنه لا فرق بين

المذهب الزيدى والسنى، لقد عشتُ سنوات فى مصر وعشت طوال عمرى فى اليمن، ولا يوجد فرق على الإطلاق إلا أشياء بسيطة لا تكاد تذكر، هذه الحركة المتمردة الإرهابية أتت لنا بالمذهب الاثنى عشرى المطبق فى إيران، وقد دخل على المجتمع اليمنى بكل ما فيه من معتقدات فاشلة، وهى معتقدات غريبة على المجتمع اليمنى جملة وتفصيلا، أدخلته فى هذا الصراع ثم تدّعى أن الحكومة تحاربه، الحكومة اليمنية لا تحارب أحدًا، فهذه جماعة متمردة تريد الوصول إلى السلطة عن طريق الادعاء بأن لها حقًا إلهيًا فى ذلك؛ لأنها تنتمى إلى أصول هاشمية.

- الأستاذ عبد الله عبد الكريم الدعيس، مستشار بالسفارة اليمنية:

أولا: أؤكد أنه لا يجوز أن ننقل معلومات خاطئة سمعناها من الآخرين وهى عكس الواقع، عندما يقال إن الحزب الاشتراكى أقصى، الذى أقصى هو عناصر الانفصال، فالحزب الاشتراكى قائم فى الساحة اليمنية ضمن ائتلاف اللقاء المشترك، ومادمنا فى ندوة علمية نرجو أن نكون دقيقين وننقل المعلومات الصحيحة ونبتعد عن المهاترات.

ثانيًا: بالنسبة لما قاله د. أشرف كشك عن البعد الإقليمى، مع تقديرى الكبير للمعلومات التى ذكرها عن البعد الإقليمى للصراع فى الخليج، إلا أننى أتساءل: لماذا اقتصر البعد الإقليمى على دول الخليج العربى؟ فهو لم يتحدث عن البعد الإقليمى العربى؛ فلماذا هذه التجزئة؟ أليس باب المندب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقناة السويس؟ إن التهديد لا يشمل فقط باب المندب أو

دول الخليج أو السعودية، بل يمتد إلى البحر الأحمر بشكل عام، خاصة أن هناك معلومات إعلامية عن وجود دعم إيرانى من ميناء عصب وميناء مصوع، ومحاولة العناصر الحوثية الاستيلاء على بعض الموانئ لإيجاد منفذ على البحر الأحمر.

ثالثًا: بالنسبة لورقة أ. عصام عبد الشافى، فقط لى ملاحظة هى أن معلوماته غير صحيحة حين قال إن مصر لم تهتم بالصراع إلا حين تدخلت السعودية، فقد سبق وأن زار اليمن وفد مصرى رفيع المستوى بعضوية وزير الخارجية ووزير الدولة وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة، وأعلن أحمد أبو الغيط فى صنعاء أن مصر تقف بقوة إلى جانب الحكومة لدعم بسط سلطة النظام والقانون ضد أى جماعة تشهر السلاح فى وجه الدولة.

رابعًا: بالنسبة لما ذُكر بأن الصراع هو صراع مذهبى أو صراع بين الشوافع والزيدية، فأنا أحب أن أشير إلى نقطة.. فهناك فتوى صدرت عن علماء الزيدية بأن جماعة الحوثى جماعة خارجة عن المذهب الزيدى، وبالتالى فأنا أتفق مع أصحاب الرأى القائل بأن الصراع هو صراع سياسى بصبغة مذهبية، والدليل على ذلك أنه على مدى تاريخ اليمن القديم والحديث لم يجر أى صراع مذهبى، لم يدر فى اليمن أى صراع مذهبى على الإطلاق، ففى اليمن تصالح دينى، وتقتصر الخلافات على الممارسات فى الشعائر وليس فى العقائد كما قيل فى الجلسة السابقة.

- **الأستاذ أمجد جبريل:**

لدىّ عدة نقاط ، **الأولى**: حول الدلالات الحضارية فى موضوع اليمن، يقول أستاذى أحمد الدجانى رحمه الله ، ب- (فكرة التخوم ومناطق الوصل وليس الفصل بين أجزاء الأمة) وهو يستمدها من الآية الكريمة فى سورة سبأ : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨]. وكان يضرب مثلا بمصر وينظر إلى سيناء كنقطة وصل بين مصر وفلسطين، وإلى حلايب كنقطة وصل بين مصر والسودان، وإلى مرسى مطروح والقبائل الموجودة فيها كنقط وصل بين مصر وليبيا.

النقطة الثانية: حول تناقضات السياسة السعودية الخارجية ، فقد نشرت جريدة الوطن مقالا كتبه (تركى بن منصور بن عبد العزيز) حول «سور اليمن العظيم» ويبدو أن هناك إستراتيجية فصل ستحدث فى المستقبل.

النقطة الثالثة، تفسير غياب الوساطات التى تبرز فاعلين غير الدول، فحماس تتوسط وخالد مشعل يزور اليمن وحزب الله يناشد الرئيس على عبد الله صالح وقف الحرب أيا كان المتسبب فيها . . الخ.

النقطة الرابعة: تخص تضاؤل دور العلماء فى هذا الوقت الراهن؛ لأنهم فى الحقيقة جزء من أصل رسمى، فلا يُتوقع أن يكون العالم الوهابى مشاركًا فى رأب الصدع إذا كان هو أصلا تابع للدولة ويتلقى منها راتبًا . . الخ.

النقطة الخامسة: إننا نعيش حرب مصطلحات فيها شحن مصطلحى، من قبيل «نحن الخير والآخرون هم الشر» و«من ليس معنا فهو ضدنا» . . الخ .

النقطة السادسة: حول دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر فى ضرب العلاقة بين الدولة والمجتمع فى الوطن العربى، ففى أماكن كثيرة نجد أنها قد فككت التحالف الذى كان قائمًا بين الدولة من ناحية وجماعات إسلامية . . الخ .

النقطة السابعة، تخص غياب الدور العربى فى التعاطى مع الأزمة .

النقطة الثامنة، عن الدور التركى ، فأنا لا أعرف لماذا يكاد يكون الدور التركى فى هذه الأزمة محدودًا أو ربما غائبًا .

- د. حسن أبو طالب:

بالنسبة لمشروع سور اليمن، هذا المشروع مطروح منذ ٢٠ سنة، وفى كل مرة تبدأ السعودية فى بناء هذا السور يحدث جدل، فقد تبين أن فوائده أقل بكثير من تحدياته وعواقبه غير الإيجابية سواء على السعودية أو على اليمن، وهو سور على المنطقة الحدودية، والآن يتم التفكير فى عمل سور إلكترونى يسمح بمرور الأفراد ولكنه يحدّ من مرور الشاحنات على الحدود السعودية اليمنية، وهناك تجربة مارستها السعودية على حدودها الشمالية مع العراق، ما بين نقطة تجمع الحدود «الكويتية -السعودية - العراقية»، إلى نقطة تجمع الحدود «السعودية - الأردنية - العراقية» .

وبالنسبة للدور التركى، فقد حضرت ندوة فى تركيا عن كيف يرى العالم العربى الحركية أو الدينامية الجديدة للدبلوماسية التركية، شارك فيها مسئولون عرب وأتراك، وفوجئت بأن العرب يتحدثون عن نظرة إيجابية للحركية التركية فى القضايا العربية، وأن الكثير من المتحدثين عوّل على أن الدور التركى سوف يؤدى إلى تغيرات كبرى فى المنطقة العربية، وفى المقابل كان الأتراك أكثر تحفظًا وأكثر عقلانية، فقد كانوا يتحدثون على حدود القوة والفاعلية والتأثير، ويرون أن تركيا بهذه السياسة تحمّل نفسها أعباءً أكثر مما ينبغى وأن هناك قيودًا سواء فى الداخل التركى أو فى طبيعة القضايا، وتساءل أحد المشاركين الأتراك: كيف نطلب من تركيا أن تكون مؤثرة وقائدة فى المنطقة العربية فى الوقت الذى لم تنجح فيه بعدُ فى أن تصل بالمفاوضات السورية الإسرائيلية إلى بر الأمان، أليس فى ذلك ما يوحى بأن هناك قيودًا على هذا الدور؟

- د. جمال نصار (مدير المركز الحضارى للدراسات المستقبلية):

أريد أن أبرز نقطة فى الإطار العام العربى، وهى أن المشهد العام فى الحقيقة مشهد مأزوم، عندنا فى اليمن، عندنا فى العراق، عندنا فى الصومال، عندنا فى أفغانستان، مسلمون مع مسلمين، ونحن هنا فى مجال أكاديمى ومجال أصحاب فكر ووعى، فإننا نحتاج أن نفكر فى الأمر بشىء من التأنى والروية، ولا تقتصر المسألة بما يحدث فى الأحزاب والسياق السياسى وما شابه ذلك، فمجرد ذكر كلمة «تغيير» فى أى مكان، أيا كان من يمثل هذه الكلمة، تجد أن الجميع يقف ضده بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

دعونا ننظر إلى المسألة بعمق ونحدد المشكلة ونخرج من مربع المشكلات ونفكر كما يقول علماء الإدارة خارج الصندوق، فنرى أن المشهد مزعج للغاية، أنظمة متحكّمة ومتسلّطة على شعوبها بشكل واضح للجميع، إمكانات وقدرات الشعوب تذهب إلى أصابع معدودة فى كل دولة، نحن أمام مشهد مأساوى يحتاج إلى وقفة شفافة حقيقية دون مزايدات.

- الأستاذ عبد المعطى زكى:

أريد القول بأنه عندما تبدأ السفينة فى الغرق لا يجب أن نقول إلا الحق، إن الأوضاع فى اليمن إلى انهيار سريع، وإذا كانت الديمقراطية فى اليمن بهذا العلو والسمو فلماذا هذه الأوضاع المتردية؟ إذًا أولى خطوات الحل أن ندرك الحقيقة وألا ننكرها على الأقل حتى نشعر أن هناك مشكلة نتحرك من خلالها، إن التجمع الوطنى للإصلاح كان له دور فى إعادة الجنوب إلى اليمن، إلى الوحدة، وحزب المؤتمر الآن على وشك أن يقصى الجنوب بسبب سياساته، عملية توزيع الثروة لا بد أن تكون عملية حقيقية وإلا ما حدث فى دارفور والسودان سيحدث فى اليمن.

- الأستاذ عبد الهادى ثابت (باحث يمنى):

أولا، أعتقد أن ٣٢ سنة لشخص على قمة السلطة تعتبر حالة من الإحباط المرعبة، بالإضافة إلى بروز مشروع توريث ربما يمتد إلى ٣٢ سنة أخرى، إذًا نحن أمام ٦٤ سنة قد لا تنتهى بهذا الشكل، وهذا أدى إلى إحباط عام، السلطة السياسية فى اليمن صادرت المشروع العام وحولته إلى

مشروع شخصى، فبرز إلى الآن مشروعان خاصان «مشروع فى أقصى الشمال» و«مشروع فى أقصى الجنوب»، وربما تظهر مشروعات أخرى من الغرب أو من الشرق، فهناك تجميع لمشروعات أخرى وهى تهدف لتفتيت المشروع العام، أيا كانت المسميات.

ثانيًا: بالنسبة لقضية الحوثيين، الحوثيون امتداد للزيدية، والزيدية تعتبر نفسها الوريث الشرعى أيضًا للمعتزلة، وهذه مسألة أخرى، الجانب الآخر أن صعدة «حوزة» كما يصنفها المختصون، مثلها مثل «النجف» ومثل «قم»، وهذه المنطقة لم تشهد استقراراً منذ عام ١٥٣٨، فمنذ دخول الأتراك العثمانيين لم تهدأ لمدة ١٥ سنة متواصلة، وظلت فى حالة حرب، وفى تلك الفترة لم يكن هناك أجانب، والأتراك لم يحكموا هذه المنطقة إلا ٤٠ سنة فقط، فى حين أنها ظلت حوالى ٤٠٠ سنة خارجة تُحكم بنظام الحكم الداخلى. وهى منطقة معزولة تبتعد عن البحر ما يزيد على ١٠٠ كم، أى لا يمكن أن يصلها البحر من الغرب، والمحافظة الممتدة إلى الغرب سنية تمامًا لمسافة ٦٠ كم، أى أن صعدة بعيدة عن البحر ومن الجانب الآخر تبتعد عن الجنوب بما يزيد على ٦٥٠كم كأقصى امتداد.

أما عن كيف وصلها السلاح، فالسلاح تراكم بدرجة أساسية من حروب الأتراك إلى الحروب الممتدة فى عام ١٩٣٣ ما بين المملكة المتوكلية اليمنية والسعودية، ثم الحروب مع الجمهورية بين ١٩٦٣ و١٩٧٠، ونتج عنها اتفاقية أعطت لهؤلاء وزارتين، هما الأوقاف وهى وزارة أساسية

بالنسبة لليمن فحوالى ٣٠٪ من أراضى اليمن الزراعية وقف، وسلمت هذه الوزارة لجماعة الزيدية فى عام ١٩٧٠ وأيضا وزارة العدل.

- أ. د. نادية مصطفى:

لى عدة ملاحظات سريعة، تأكدت من خلال هذه الجلسة مقارنة بالجلسة السابقة:

الملاحظة الأولى: أن الانفجار الذى حدث فى اليمن لم يكن مفاجأة، فالعرض الذى قدمه أ. عصام عبد الشافى لست جولات مرت بها المواجهات العسكرية ومحاولات التفاوض، تبين أن الأمر لم يكن مفاجأة ولكنه كان متوقعًا، ولا يزال السؤال: لماذا السكوت من الإطار العربى الإقليمى عن هذا الأمر حتى يحدث هذا الانفجار؟

الملاحظة الثانية: أن جميعنا استدعى قضية الديمقراطية وطبيعة الأنظمة وقسنا عليها الحالة اليمنية، وبالرغم من أهمية هذا الأمر أعتقد أن هناك قواسم أو سمات خاصة بالحالة اليمنية حين نتحدث عن مسئولية الأبعاد الداخلية فيما يحدث فى اليمن، مقارنة بما يحدث فى السودان ومقارنة بما يحدث فى العراق ولبنان وغيرها، ومن ثم أهم ما يميز هذه الحالة هو التاريخ والجغرافيا والتركيبة المذهبية، ولذا أنا هنا مازلت أريد إجابة لسؤال محدد: إذا لم يكن الأمر مذهبيًا وكان سياسيًا فما الاختلافات بين الزيدية والشيعة الاثنية؟ ولماذا اتهام الحوثيين بأنهم خرجوا على الزيدية وأضحوا أكثر ميلا للاثنى عشرية الجعفرية فى إيران؟

الملاحظة الثالثة: السعودية سبق ولعبت دوراً مع الزيديين ضد النظام الجمهورى، إذاً المسألة ليست مذهبية فقط، ولكنها مسألة مصالح وتوازنات قوى توظف فيها النواحى المذهبية كلما أردنا، وبالتالى أتساءل: هل الحوثيون تحولوا فى تفكيرهم من الزيدية التى يقول الجميع إن هناك توافقًا بينها وبين السنة ليصبحوا أكثر قربًاا للشيعة فى إيران؟ هل نجحت إيران فى عدة سنوات فيما لم تنجح فيه السعودية بنفوذها المادى فى اليمن لنشر السلفية الوهابية على حساب الزيدية؟ هذا سؤال مهم يجب أن نجيب عنه لنحدد إلى أى حد نعوّل على العامل المذهبى فقط فى تفسير ما يحدث ونقول إنه حطر نشر التشيع الإيرانى وهكذا.

الملاحظة الرابعة: عن أدوار الأطراف، والحقيقة أننى أشعر أن الحاضر الغائب حتى الآن فى حديثنا هو الدور الأمريكى والإسرائيلى والأوروبى أو الخارجى بمعنى أوسع، وليس الخارجى بمعنى الخارج عن اليمن أو الخارج عن منطقة الخليج والجزيرة، د. أشرف كشك أشار إلى خلاصة خبرته فى مؤتمرات الناتو بعبارة واضحة الدلالة حين قال (أنتم الدول العربية لديكم ثروات ولكن ليس لديكم قدرة على الحماية، ولذلك لا بد أن نتدخل بكل الطرق ويكون لنا قبول فى الشارع العربى) وأنا أريد أن أعرف ما طبيعة ردود الفعل الأمريكية أو الأوروبية تجاه ما يحدث فى اليمن، هل هو سكوت مؤقت حتى تستهلك السعودية طاقاتها وقدرتها وسمعتها ودورها؟ خاصة أن هذا الأمر يحدث فى مرحلة الأشهر الحرم، والسعودية مشروعيتها

وشرعيتها قائمة على أساس إسلامى يقوم على احترام ما يتصل بهذه القواعد الإسلامية فى إدارة الحروب خاصة فيما بين المسلمين، هنا السؤال: متى سيحدث هذا التدخل؟

أعتقد أننا كعرب دائمًا نعوّل على غيرنا بحثًا عن دور ينقذ قضايانا، تعولنا على الحراك التركى أو الدبلوماسية التركية الجديدة، ونعول كثيراً على من نجده لنلقى عليه التهمة مثل إيران، ولذا أعتقد أن الأمور فى منطقة ما، بين هذه الاستقطابات، وهل هى مذهبية أم سياسية؟ وهنا أقول: هى صراعات سياسية لعبت فيها الأبعاد الداخلية المجتمعية ذات الخصوصية دورها الأساسى، وحين يزداد التوتر يزداد ظهور البعد المذهبى ويزداد ظهور توظيفه، وحين لا يزداد التوتر تصبح الأبعاد المذهبية خفية سواء فى العلاقة بين العرب وإيران أو فى العلاقة داخل اليمن نفسها.

الملاحظة الخامسة: العلاقة بين ما هو عربى وما هو غير عربى، ننسى جميعًا أننا فى دائرة إسلامية حضارية واحدة ونتحادث عن بعضنا البعض كما لو كنا أعداء، هذه الرؤية عن أثر الحرب فى اليمن على أمن الخليج هى رؤية أمريكية، لأن هذه المنطقة هى فى صميم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

البعد الأخير الذى يجب أن نستحضر فيه الوسطية فى تحليلنا للأمور بين السياسى والمذهبى وبين الداخلى والخارجى، هو: مَنْ الذى عليه أن يقوم بدور المبادرة لحل لهذه الصراعات الداخلية التى تعترينا جميعًا فى العالم

العربى والإسلامى، والتى تعكس واقعًا يجب أن نعترف به، وهو أن لدينا مشكلات جذرية متوطنة شديدة الخطورة يجب أن نواجهها بشجاعة بأساليب حضارية فى إطار من احترام لحقوق الإنسان واحترام للخصوصيات، وفى الوقت نفسه بانفتاح على الآخر بقدر الإمكان، مع الوعى بمشروعات التدخل الحقيقية وتحديد مصادر التهديد والعداوة، بدلا من أن نلتبس على أنفسنا فى تحديد من هو العدو.

- د. عصام عبد الشافى:

بالنسبة لكلمة ادعاءات، نحن تعلمنا كباحثين ألا ننحاز لجانب دون آخر، فإذا كان هناك حديث عن إفشال الوساطة القطرية، هناك حديث أيضًا عن إفشال الوساطة الليبية والوساطة الإيرانية، الحوثيون يقولون إن الرئيس على عبد الله صالح طلب منذ سبعة شهور تقريبًا أن تتدخل إيران للوساطة، وعندما تدخلت إيران أخذ عليها هذه الحجة بأنها متورطة فى الصراع، هذا ما يقوله الحوثيون ولا أقوله أنا كباحث.

فيما يتعلق بالاهتمام المصرى بالأزمة، وزيارة المسئولين المصريين لليمن، أنا أتحدث عن الاهتمام الإعلامى والبحثى فيما يتعلق بالشارع المصرى أو على المستوى المصرى، وليس الاهتمام بالزيارة الرسمية التى قام بها عمر سليمان وأحمد أبو الغيط، وللعلم هى زيارات متعددة لكل الدول العربية وتتم فى إطار جولات أشبه بالروتينية بعد فترة وأخرى لبعض مناطق الأزمات.

- د. أشرف كشك:

لقد اقتصر حديثى على البُعد الإقليمى لأننى قصدت هذا، حيث قصدت الحديث عن إقليم الخليج؛ لأن الحل هنا فى هذه الأزمة يستحيل داخليًا، ولكن هناك خياران: إما أن تنهض مسئولية إقليمية لإنقاذ هذا الجار الإقليمى الذى يعانى منذ سنوات حالة من التردى، وإما أن يتم تدويل الأزمة وبالتالى كان هذا هو الهدف، فيجب أن يكون هناك حل إقليمى لهذه المشكلة.

الأمر الثانى، أن دول مجلس التعاون الخليجى ليس لديها حل سحرى لإنقاذ اليمن الآن وبشكل سريع من أزمته، فدول مجلس التعاون الخليجى ليست على قلب رجل واحد بالنسبة للموقف من اليمن، وأنا لا أدافع عن دول الخليج ولكن أتحدث عن الواقع، وتحديداً فى دولة الكويت، فلا تزال لديهم مرارة مما سُمى دول الضد وموقف اليمن خلال الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، أما السعودية فهى الجار الأقرب لليمن، وهناك أكثر من ١٥٠٠ كم يصعب السيطرة عليها، وهناك تحركات عبر الحدود وبالتالى السعودية هى الأكثر تضرراً مما يحدث فى اليمن، وبالتالى ما طرحته أن ما لا يدرك كله لا يترك كله، بمعنى أن دول الخليج سوف تُصاب وتكون فى مرمى الخطر فهى محاطة بالعراق وإيران واليمن والصومال، وبالتالى فالنتيجة الطبيعية هى تعميق الاعتماد على البعد الدولى وإنفاق ما لديها من أموال على التسليح، وهذا لا يصب لا فى مصلحتها ولا فى مصلحة الأمن الإقليمى عمومًا.

بالنسبة لوجهة نظر الغرب سواء الاتحاد الأوروبى أو أمريكا، فإن ما لمسته من خلال مناقشاتى مع باحثى حلف الناتو لأكثر من خمسة أشهر أنهم ليست لديهم النية فقط بل إنهم بدءوا بالفعل، فالآن حديث عن العراق وليس دول الخليج، وهناك حديث عن حوار إستراتيجى، والحلف الآن يقوم بإعداد مفهوم إستراتيجى جديد؛ هذا المفهوم ربما يتضمن أن تكون هناك أطراف أخرى ضمن مبادرة استانبول منها العراق وليست دول مجلس التعاون الخليجى، فهى الكعكة الكبرى التى تكفى الغرب وتفيض، وهذا تحقق خلال هذا العام بالفعل، فالحلف أرسل سبع قطع بحرية ثقيلة التسلح إلى المحيط الهندى لمحاربة القرصنة؛ فلماذا هذه القطع موجودة؟ وهناك اتفاق تم بين إسرائيل وأمريكا بشأن ضبط الحدود مع غزة، وشارك الحلف بشكل ما، وهناك مناورات إسرائيلية أطلسية، وتم ضم إسرائيل مؤخرًا إلى الحلف، وبالتالى ما نتحدث عنه ليس أوروبا وأمريكا فقط ولكن الحلف.

أما متى يتم التدخل؟ فمقدمات التدخل الآن واضحة، فهم يسوّقون مصطلح الدول الفاشلة، ويسوّقون مصطلح الحكم الفاسد؛ ليكون مسوغًا للتدخل، وهذا ليس إشكالية؛ لأن قرار الغزو الأمريكى للعراق صدر بعد الغزو لإضفاء الشرعية عليه، وإذا عدنا بالذاكرة لعام ١٩٩٠ نجد أن القرار الذى صدر لتحرير الكويت من العراق لم يكن فيه نص على أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود هذا التحالف الدولى، ولكن الظروف الدولية والإقليمية وضعت لها الإقليم والعالم على طبق من فضة آنذاك لتقود هذا التحالف.

- د. حسن أبو طالب:

من واقع هذه المناقشات، أرى أن الموضوع معقد جدًا، ومن الصعب أن نقول إنه صراع سياسى فقط أو صراع مذهبى فقط أو صراع ذا بعد خارجى فقط، إنما هو حصيلة لتداخل كل هذه الأبعاد على الأقل من وجهة نظرى، وأنا أتصور أن ما يجرى فى اليمن لم يعد يمس فقط اليمن أو يمس الجزيرة العربية، وإنما يمس منظومة الأمن والاستقرار الإقليمى فى منطقة القرن الأفريقى وشمال أفريقيا والجزيرة العربية، فهو فى قلب ما يسمى بالشرق الأوسط كمفهوم جغرافى سياسى متداول فى الإعلام العربى.

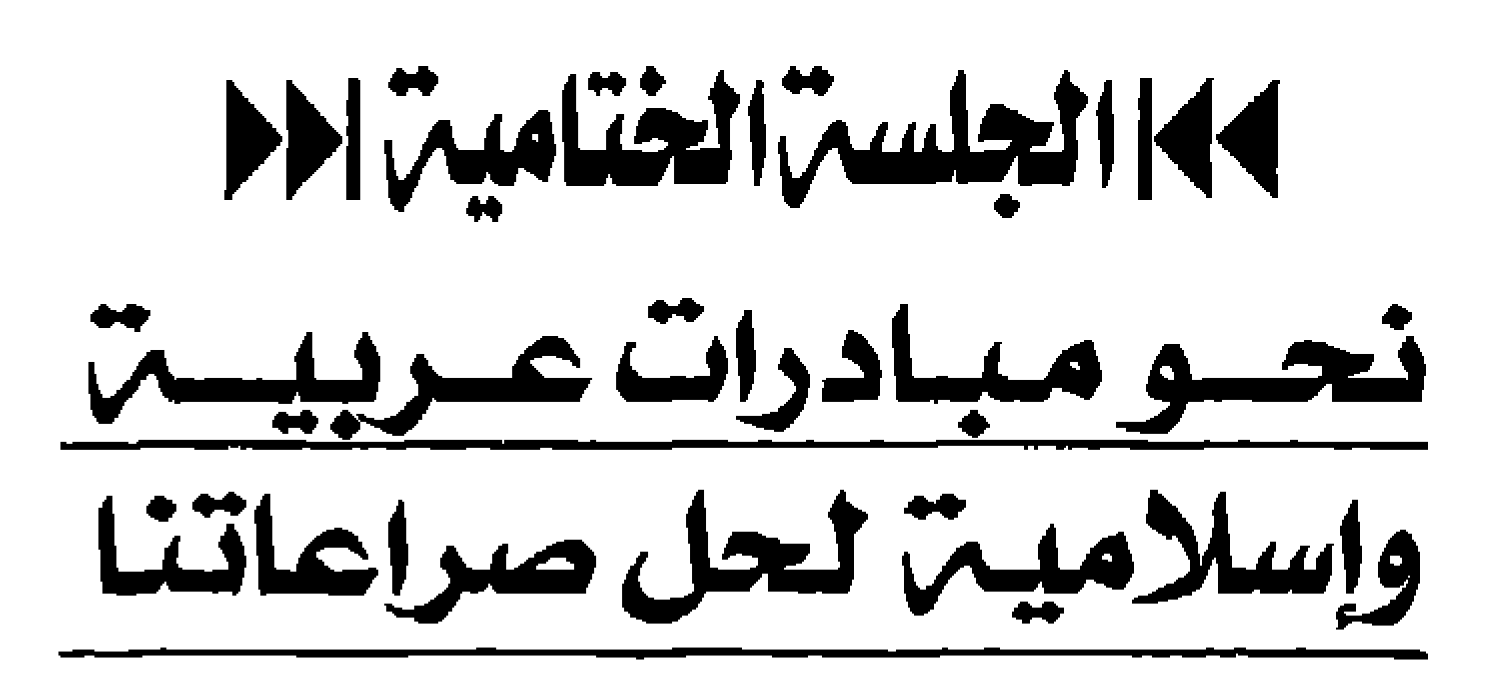
وبالنسبة لما ذكره البعض ممن ناصر فكرة أن هناك ترديًا فى النظام السياسى، أو أن ذلك لم يحدث وأنه ليس هناك إقصاء أو استبعاد، فهذا يوضّح لنا أن الخلاف يرجع إلى المنظور الذى تنظر به إلى القضية. أنا أدافع عن وحدة اليمن وعن مكانة واستقرار اليمن، وضد فكرة تحدى هذه الدولة عن طريق التمرد المسلح مهما كانت حقوق هذا الطرف الذى يسعى لإثبات الحقوق والحصول عليها، لأن التمرد المسلح إذا دعمناه فى اليمن ودعمناه فى السودان أو فى مصر وفى العراق ولبنان وندعمه هنا وهناك فلن تكون هناك منطقة عربية.

بالتأكيد توجد تراجعات فى الديمقراطية وفى حقوق الإنسان، ولكن كل هذه مجالات للنضال السلمى أيا كانت التضحيات فى هذا، لأن البديل

هو الفوضى ، وما يجرى الآن فى اليمن هو مقدمة لهذه الفوضى ، إن لم يكن هناك بعض مظاهرها الحقيقية والقوية الموجودة هناك .

إن الحل هو ترسيخ حقوق الإنسان والديمقراطية ، وهذا جوهر أى مشروع حضارى ، سواء كان إسلاميًا أو غير إسلامى ، جوهر هذا المشروع هو متى نحمى مجتمعاتنا ونعطيها الحق فى أن تتطور بطريقة سلمية ونستثمر طاقات هذه المجتمعات فى البناء وفى التقدم ، بدلا من استثمارها فى الحروب والتمرد؟

●●●



الجلسة الختامية

نحو مبادرات عربية وإسلامية لحل صراعاتنا

● د. جعفر عبد السلام
(أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية)

تمهيد

أ. د. نادية مصطفى

هذه الجلسة الختامية معنون لها: (نحو مبادرات عربية وإسلامية لحل صراعاتنا أو قضايانا)، ربما لمسنا خلال الجلستين السابقتين كيف أن التساؤل عن أين العرب والمسلمون من هذه القضية وغيرها من القضايا المثارة حولنا، سواء التى تدار بالقوة العسكرية أو غيرها، سؤال تردد بأكثر من طريقة رغمًا عن القول بأن القضية أو الحرب فى اليمن أو المواجهة بين الحكومة والحوثيين فى اليمن هى قضية ذات أبعاد داخلية بالأساس، وأن الدور الخارجى فيها سواء كان من السياق الإقليمى المحيط مباشرة أو السياق الإقليمى العربى الأكثر اتساعًا أو الإسلامى أو العالمى ليس إلا متغيرًا مساعدًا وظّف واستخدم ما هو موجود فى الداخل لحسابات ومكاسب نعرفها جميعًا فى العلاقات الدولية وسياسات القوى الدولية.

إذا كان هذا هو التوافق بين هذين الأمرين، فالهم من داخلنا والسعى لمحاولة إيجاد حلول من الأفضل أن يكون من بين ظهرانينا قبل أن يكون مفروضًا علينا أو مرسومًا له هذا الأمر، فماذا يمكن أن نفعل؟ كيف نتصور إمكانات الحركة؟ ليس فقط تجاه ما يجرى فى اليمن ولكن تجاه ما يجرى بصفة عامة على الصعيد العربى والإسلامى، هذا هو السؤال الذى نطرحه خلال هذه الجلسة، وهو سؤال مهم لنا فى مركز الدراسات الحضارية

وحوار الثقافات قدر أهمية السؤال الكبير الذى دارت حوله المناقشات فى الجلستين السابقتين: ما العلاقة بين الأبعاد المذهبية والسياسية، أو ما العلاقة بين الأبعاد الداخلية والخارجية فيما يجرى فى اليمن؟

يهمنا أيضًا الحوار «البين بينى» على الصعيد العربى والإسلامى، على صعيد الحضارة الإسلامية، إذا كنا نحن كمركز قد اهتممنا لفترة طويلة بالحوارات بين العالم الإسلامى والغرب، وبجميع أنماط التفاعل التى ظهرت خلالها دعوة لنا من الأوروبيين والأمريكيين بأنكم يجب أن تكفوا عن المقاومة وعن استخدام السلاح فى إدارة قضاياكم جميعًا، فمن الأفضل أن تلجأوا للحوار وثقافة السلام، فما بالنا نستمع إلى هذا ولا نستمع أو نتحرك بالمنوال نفسه فيما يتصل بالصراعات البينية؟ فيما بين العرب، وفيما داخل كل بلد عربى، وفيما بين العرب والمسلمين بصفة عامة، وهذا ما يشغل اهتمام المركز بما يسمى مستوى الحوارات البينية، ومن هنا أهمية هذا السؤال الذى نطرحه فى هذه الجلسة.

ويسعدنا فى هذه الجلسة مشاركة أ. د. جعفر عبد السلام، رئيس رابطة الجامعات الإسلامية وأستاذ القانون الدولى، المعروف بإسهامه فيما يتصل بالعلاقة بين القانون الدولى والشريعة الإسلامية، وله باع طويل فى التفاعل والعمل البحثى والمدنى على مستوى الجامعات الإسلامية وتواصلها مع الجامعات الأوروبية والأمريكية وعبر أرجاء العالم الإسلامى أيضًا، فى محاولة لقيادة عملية تفاعلية تعارفية حوارية بين المسلمين فيما بينهم وبين المسلمين وغيرهم من الأقوام والأمم.

نحو مبادرات عربية وإسلامية لحل صراعاتنا

أ.د. جعفر عبد السلام

لقد تسنى لى قراءة الأوراق المقدمة للندوة، وحاولت أن أكتب ورقة تتناول الجوانب التى لم يمسها المتحدثون من قبل؛ لأنها تتصل بالجوانب القانونية والجوانب الفقهية لهذا الصراع الدائر فى اليمن منذ فترة ليست بالقصيرة، والقانون يبدأ دائمًا بتشخيص الحالة ونسميها التكييف، تكييف الحالة القائمة فى اليمن الآن هو أننا بصدد صراع داخلى يمكن أن يصل لما يُعرف قانونًا بالحرب الأهلية.

فما يميز هذه الحرب، هو أن هناك حكومة قائمة وأن هناك نزاعًا على شرعيتها، ويشترط رجال القانون أن يكون هذا النزاع نزاعًا جديًا، أى تقوم به قوة لها مدلول كبير فى الدولة، ويُشترط أن يكون لها تأويلات كما يقول رجال القانون ورجال الفقه، فرجال الفقه يسمون من يخرج على الإمام بالباغى، والبغى فى الفقه الإسلامى له دراسات واسعة وأساسه أن هناك من ينازع الخليفة أو ولى الأمر فى سلطانه وليس له الحق فى أن يتولى هذا السلطان، أو من انحرف عن جادة الصواب وبالتالى يجب الخروج عليه.

الحالة التى كانت تاريخيًا لدينا هى حالة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على بن أبى طالب، وقد كان خروجهم بتأويل، والإمام على نفسه سمّاهم بغاة حين قال (إخواننا بغوا علينا) ووضع قواعد عديدة للتعامل مع البغاة، منها أنهم إذا استسلموا لا ينبغى تتبعهم أو عقابهم ويجب أن تطبق عليهم قواعد الحرب المعروفة فى الإسلام والتى ترتبط بمزيد من الرحمة ومزيد من درء الأخطار التى يمكن أن تنتج عنهم دون إيغال فى تتبعهم ومحاولات القضاء عليهم، وفقه البغى فقه الحركات التى تقاوم المشروعية فى الدولة.

وفى القانون الدولى تسمى هذه بالحروب الأهلية، والقانون الدولى به تفصيلات واسعة عن الاعتراف بالثوار والخارجين على الحكومات ولهم حقوق فى القانون على الأقل لمن يعترف لهم بهذه الصفة، صفة أنهم ثوار وأنهم ينازعون ولى الأمر بتأويل. المهم أن التشخيص النهائى أننا أمام حالة خروج على الحاكم سواء من منظور قانونى أو من منظور فقهى شرعى، والقانون الدولى يعطى حقوقًا معينة لمن يخرجون على الحاكم، بشرط أن يكون بتأويل، بمعنى أن يكون له أسباب، وبشرط آخر أن يكون له منعة أو قوة معينة يُحسب لها حسابها.

الحالة فى اليمن أعتقد أنها تمثل حربًا أهلية، وتمثل أيضًا خروجًا على الإمام فى الفقه الإسلامى بمعنى بغى، فلهم حقوق وعليهم أيضًا واجبات والتزام بتقاليد وأعراف الحرب ومبادئ الإنسانية فيها من ناحيتهم وأن يكون

لديهم أسباب للخروج وليس مجرد أنهم يريدون السلطة، ولكن يجب أن يكون هناك تأويل، الخوارج كانوا يزعمون أن على بن أبى طالب ليس من حقه أن يكون خليفة، أيضًا فى الخروج لدى الجماعات ومن منظور القانون الدولى يجب أن تكون هناك أسباب معينة للخروج، فى اليمن هناك أسباب -وقد زرتُ اليمن أكثر من أربع مرات- هناك تأويلات للخروج، أكثر ما يُقال منها أن هناك ظلمًا شديدًا وأن هناك عدم تسوية فى توزيع الثروة وأن هناك نوعًا من الإخلال الواضح فى هذا التقسيم، والجنوبيون يقولون أن هناك نوعًا من الاحتلال الشمالى للجنوب، وهذا الاحتلال يتمثل فى رءوس أموال ضخمة نزحت من الشمال وسيطرت على وسائل كثيرة وعلى أمور الثروة فى الجنوب.

إذًا التأويل هنا، سواء من المنظور القانونى أو المنظور الفقهى، يتمثل فى وجود مظالم اجتماعية يجب القضاء عليها حتى يمكن أن يكف الثوار عن الصراع مع السلطة الحاكمة، إذًا هناك بغاة، هناك حرب أهلية، هناك خارجون على النظام، القانون هنا يقول إن هذا الخروج يمثل جرائم يمكن لولى الأمر أن يتصدى لها بتطبيق القانون على الخارجين وبالذات قانون العقوبات.

وقد اتجه فقه القانون الدولى حديثا إلى أنه فى حالة النزاعات الداخلية التى يكون لها أهمية، يمكن أن يتم الاعتراف بها من قبل القانون الدولى كجماعات لها حقوق وعليها واجبات، وكذلك كما قال فقهاء المسلمين

بالنسبة للبغاة الذين يكون لديهم تأويلات، وهناك اتفاقية أو ملحقان باتفاقية جنيف التى عُقدت عام ١٩٤٩ أحدهما خاص بالنزاعات الدولية والآخر خاص بالنزاعات الداخلية ذات الصفة الدولية، وقد اعترف المجتمع الدولى بأنه إذا كان هناك ثوار ولديهم حججهم فى الانشقاق على النظام فإن لهم حقوقًا أيضًا، ويمكن أن نعترف بهم كجماعات ثائرة خارجة لأسباب يجب أن تُحترم، وإذا اعترفت الدول بهم فإن هذا يعطيهم صفة رسمية ويجعلهم مسئولين عن أعمالهم ويكسبهم العديد من الحقوق فى تطبيق قوانين النزاعات الدولية المسلحة، وهذا جاء فى الملحق الثانى للاتفاقية الخاص بالجماعات المسلحة ذات الصفة الدولية.

نأتى لبعد ثان، يتصل بالتدخلات الأجنبية وتأجيج الصراعات، نعم أصابع التدخلات الأجنبية واضحة تمامًا فى هذا الصراع، سواء كان من قبل إيران بالرغم من عدم وجود أدلة واضحة حتى الآن على التدخلات الإيرانية المسلحة فى هذا الصراع، فهناك إشارات إلى سفن تم ضبطها وهى تحمل أسلحة فى طريقها إلى التهريب إلى جماعات الحوثيين، وهناك أيضًا التدخلات السعودية من جانب آخر واضحة.

أنا لا تعنينى فى الناحية القانونية هذه التدخلات إلا إذا رأيت أن الصراع ليس داخليًا محضًا وإنما له أطراف وأبعاد دولية، المهم فيما يطبق الآن هو ما نسميه التسوية السلمية للنزاعات، ميثاق الأمم المتحدة منع الحرب واعتبرها خارج الشرعية القانونية ولكى يستبدلها بوسائل أخرى، كما فتح مجموعة

من المناهج تسمى «مناهج السلام فى ميثاق الأمم المتحدة»، ولها أهميتها الآن فى صدد ما نحن فيه، وتقوم هذه المناهج على ضرورة ألا يستمر أى صراع مسلح على مستوى العالم، فلا بد أن يُقضى عليه، فالعالم الآن لا يعترف بشرعية حمل السلاح، والمادة الثانية فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة ذكرت صراحة أن على أعضاء الهيئة أن يمتنعوا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى النزاعات الدولية، وليس من المنطقى أن تلغى وسيلة من وسائل تسوية النزاعات، فالحروب كانت وسيلة معروفة لتسوية النزاعات إلى أن نجد بديلا لها، ما هذا البديل؟

البديل، مناهج تحقيق السلام، وأول هذه المناهج «منهج التسوية السلمية للمنازعات»، فلا بد أن تتشبث الدول والمنظمات الدولية بتسوية المنازعات تسوية سلمية، وقد حددت المادة ٣٧ من الميثاق وسائل هذه التسوية، كالوساطة والتوفيق والتحكيم -اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو اللجوء للمنظمات الإقليمية واللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة- المهم أنه لا ينبغى بحال أن يقوم نزاع مسلح، ومن يستخدم السلاح يُعتبر خارجا على القانون الدولى ويجب إيقافه بأى شكل، فماذا إذا لم تجد هذه الوسائل وإذا لم تجد الوساطة أو لم ينجح ميثاق الأمم المتحدة بوسائله العديدة فى وضع حل للصراع عن طريق الوسائل السلمية؟ . .

المنهج الثانى: جاء الميثاق بمنهج «منهج الأمن الجماعى»، بمعنى أن الدول تتكتل ضد من يخالف القانون الدولى، ضد من لا يريد أن يكف عن

استخدام السلاح، تتكتل لكبح جماحه ومنعه بالقوة عن ممارسة القوة، هذا المنهج منصوص عليه فى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يعطى لمجلس الأمن وللجمعية العامة فى -حدود ضيقة- الحق فى تكتل القوى الدولية.

فالميثاق نص على جيش دولى ولكن هذا الجيش الدولى لم يتكون حتى الآن، والبديل هو طلب وحدات من الدول لكى تحارب من أجل تنفيذ الهدف، مثل قوات التحالف التى نعرفها، وتقوم قوات التحالف بتنفيذ العديد من الأهداف التى نصت عليها قرارات مجلس الأمن من أجل إنهاء الصراع.

المنهج **الثالث**، هو نزع السلاح، وأنا أعتقد أنه منهج خيالى ولم تثبت فعاليته حتى الآن، فبالرغم من أن قانون عصبة الأمم قد وضع مجالا للتخلص من الأسلحة خاصة الأسلحة الشديدة والهجومية بالذات، ولكن لم ينجح هذا المنهج، وأعتقد أنه من المناهج التى لم يثبت نجاحها على الإطلاق فى أى نزاع، والبديل أن نجد مناطق منزوعة السلاح للتهدئة بين دول متحاربة، بمعنى بعض المناهج الأخرى التى لا تقترب من نزع السلاح تمامًا من يد المتحاربين.

المنهج الرابع: ويُسمى المنهج الوظيفى، والذى يفسر الحرب بأنها تنشأ بسبب أوضاع اجتماعية واقتصادية ظالمة تكمن فى الحالات التى توجد أمام المجتمع الدولى وأمام الأمم المتحدة، ويُسمى المنهج الوظيفى لأن الأمم المتحدة رأت فى موظفيها الدوليين الذين تستخدمهم فى حالات إعطاء المعونات

الاقتصادية وتخفيف المشكلات الاجتماعية والمشكلات ذات الطابع غير السياسى بشكل عام، ويقال إن ٨٠٪ من نشاطات الأمم المتحدة تتصل بهذا المنهج، وإذا كانت الأمم المتحدة لم تنجح حتى الآن فى إنهاء نزاع سياسى بشكل كامل وجدّى، فإنها يُعزى إليها بعض النجاحات فى تقرير المنهج الوظيفى واستخدامه وممارسته.

وفى حالة الصراع فى اليمن الذى يرغمنا على تطبيق هذه المناهج الخاصة بالدول أننا اعتبرنا أن النزاع شبه دولى، وبالتالى يمكن أن نطبق هذه الوسائل، خاصة أن الحكومة الموجودة فى اليمن حتى الآن لم تستطع أن تقضى على الجماعات المتنازعة، والنزاع طال واستمر وله الآن أبعاد وآثار ليس على اليمن فقط ولكن على من يجاورها من الدول وعلى الكيان العربى والإسلامى بشكل عام.

إذًا يمكن تطبيق منهج التسوية السلمية للمنازعات، ويمكن تطبيق منهج الأمن الجماعى، ويمكن تطبيق المنهج الوظيفى، كل هذه المناهج يجب استخدامها إذا ما كانت هناك محاولات حقيقية لإنهاء النزاع. ويحضرنى هنا قوله تعالى، فى كتابه الكريم، فى سورة الحجرات: ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ [الحجرات: ٩]، فالآية تكاد تخاطب الأطراف فى مثل هذه المنازعات، إذًا يجب أن نتدخل للإصلاح بينهما، وفى حالة عدم استجابة

أحدهما لمحاولات الإصلاح؛ يجب أن ينضم المجتمع الإسلامى إلى الفئة المظلومة لكى يناصرها على الفئة الباغية التى لم تستجب لدواعى تسوية النزاع بالطرق السلمية، وهنا تبرز أهمية منهج الأمن الجماعى، فهذه دعوة للتكتل من الدول ومن الفئات الإسلامية الأخرى لكى تقف ضد الذى يبغى من المقاتلين ولا يستجيب لدواعى الصلح التى تُبذل فى هذا الشأن.

المسألة الثانية، التى أريد الحديث عنها، هى أننا كرابطة للجامعات الإسلامية طلب منا بعض حكماء اليمن- أشخاص كانوا أعضاء فى مجلس الرئاسة، أشخاص لهم أهمية فى الكيان اليمنى، وأيضًا تضمهم إحدى الجامعات الكبيرة - كتابة التدخل لفض هذا النزاع حسمًا لدماء الأبرياء الذين يموتون بلا داع، فهم كلهم مسلمون، وبصرف النظر عن الأبعاد التى يتمسك كل طرف بها، فقد طلبنا فى ورقة وجهناها لمن طلبوا منا الوساطة بعض الشروط هى:

أولا: قبول الطرفين المتنازعين للوساطة ولمن يتولاها، وبالنسبة للحوثيين فقد حددنا اثنين منهم لهم مساهمات أساسية فيما يدور من قتال هناك الآن، وطلبنا أن يطلبا توسطنا وتدخلنا لكى ننهى هذا النزاع.

ثانيًا: قدرة الوسيط على حسم النزاع، وهذا يشترط قدرات خاصة فى الأشخاص بأن يكون لديهم العلم والخبرة فى حل المنازعات ومعرفة أحكام القوانين والأوضاع الداخلية الموجودة فى اليمن، ولعبة إدارة الصراع لعبة كبيرة يعرفها رجال العلوم السياسية أكثر منا.

ثالثًا: إحاطة الوسيط ، شخصًا كان أو هيئة ، بحقيقة النزاع وأسبابه ومن المخطئ ومن المصيب فى الموقف ، حتى يستطيع ممثل الطرفين معرفة الخطأ والصواب فى موقفه ، فإذا لم تُحط بالنزاع كاملا وإذا لم تعرف الكوامن والدواخل فيه فلا يمكن أن تحسمه ، الحسم الخارجى الظاهرى الذى لم يتعمق فى الدخول إلى أساس المشكلة وأسبابها ومن المخطئ ومن المصيب ، فإن هذا لا يمكن أن يحسم المشكلة على أى وضع .

رابعًا: أخذ تعهدات وضمانات على الطرفين ، بضرورة تنفيذ ما يوصى به الوسطاء ، فما فائدة أن تصل إلى حل لا تنفذه الأطراف المعنية ، فى المجالس العرفية أحيانًا تؤخذ شيكات على الطرفين أو أى وسائل أخرى حتى لا يرجع أحد عن التزامه ، وإذا رجع عن الالتزام يخسر خسائر كبيرة ، فقد يكون مبلغًا كبيرًا يؤخذ ولا يُرد لمن تراجع عن التزامه .

فى الواقع أنا شخصيًا متحمس جدًا لحسم النزاع ، بل أرتب لرحلة أخرى تمهيدية أتنقل فيها بين مواطن النزاع وأطرافه ، وأرى إذا كان من الممكن أن تكون الوساطة مجدية ونافعة بهذا الشكل ، أنا لا أتحدث عن الوساطات التى جرت ، سواء كانت من ليبيا أو من قطر ، ولكن أهمية طلب الوساطة فى حالتنا هذه أنه من أطراف داخلية قوية ، كما أننا كهيئة تجمع المسلمين أو الجامعات الإسلامية أو حتى رابطة علماء المسلمين المنبثقة عن رابطة العالم الإسلامى ، المهم أن نتمكن من اختيار أشخاص لا يكونون محل خلاف من الطرفين ، ويمكن بالفعل أن يقوموا بالوساطة وحل النزاع ، ولديهم القدرة على التوغل فى أسباب النزاع .

فالحوثيون يقولون إن هناك مظالم اجتماعية كبيرة، وهناك ظلم وغبن فيما يتعلق بتوزيع الثروات وفيما يتصل بإعطاء فريق من المواطنين لسبب أو لآخر ثروات الدولة وحرمان الأغلبية منها، كما أن الجنوبيين لديهم أدلة كثيرة على مصادرة أراضيهم وأخذها من قبل هذه الطبقات الجديدة التى أتتهم من الشمال، وبالطبع نحن نعرف الجنوبيين، كانوا يعيشون فى ظل الاشتراكية ولم تكن الملكيات واضحة لدى أى منهم، فهناك تداعيات كثيرة فى هذا الشأن.

ما أريد الوصول إليه: كما أن القانون الدولى يقول بضرورة ألا يُحسم النزاع بالقوة وألا يُترك النزاع دائرًا، فإن الشريعة الإسلامية -بوضوح- لا تقبل أن يكون هناك سفك لدماء المسلمين بأى شكل، بل يجب على الجماعة المسلمة، ولدينا منظمة المؤتمر الإسلامى ولدينا هذه المحاولة للوساطة من خلال حكماء اليمن لتكوين هيئات من العلماء لكى يقوموا بهذا العمل، فهل يستطيع علماء الدين ومثقفو الأمة، ومن بيدهم الحل والعقد وحكماء الأمة وكبار القادة فيها، أن يحلوا محل السياسيين ويكون لهم دور فى أن تضع هذه الحرب أوزارها؟

●●●

مداخلات الجلسة الختامية

- أ. د. نادية مصطفى:

نشكر د. جعفر عبد السلام على هذا العرض للتكييف القانونى لما يجرى فى اليمن وتوضيح المقصود بعملية البغى، فى نطاق فقه البغى، ثم الانتقال إلى طرق القانون الدولى المتعارف عليها فى التسوية السلمية للمنازعات، وصولا إلى ما يمكن أن تقوم به رابطة الجامعات الإسلامية وغيرها من الهيئات الإسلامية المدنية وغير الرسمية، فى محاولة لتفعيل دور حكماء الأمة لوقف القتال، وذلك بالإضافة إلى ما يقوم به السياسيون من دور فى هذا المجال إذا كانوا يقومون بدور أصلا.

- الأستاذ مراد الماورى:

أشكر د. جعفر على توصيفه للجماعة الخارجة على الدولة، ولكن عندى عدة ملاحظات:

الأولى، أن فى الحالة الحالية، حالة الحوثيين، أعتقد أنه بعيد كل البعد ولا يتبادر على ذهن أحد أن نطلق على مثل هؤلاء أنهم ثوار، لأن الثوار معروف أنهم دائمًا ينتشلون المجتمعات من التخلف ومن الجهل ومن الظلم ومن الاضطهاد وينتقلون بها إلى مستوى أفضل، ولكن هؤلاء على العكس تمامًا، فاليمن به أمن واستقرار وبداية مرحلة حقيقية من البناء والتنمية، وهم عملوا

العكس تمامًا بترويع الآمنين وإثارة حرب داخلية وتجييش الجيوش وقطع طرق المواصلات واحتلال الأماكن العامة والخاصة وكل ما يثير الجلبة والسكينة العامة، ووصفُ هؤلاء بالثوار بعيد عنهم كل البعد، فهم متمردون بغاة والدولة أمام تصرفاتهم غير الأخلاقية وغير الدستورية، اضطرت مجبرة إلى أن تمارس دورها للرد عليهم، كما لا يجب أن نصف هؤلاء بأنهم «طائفة» أمام «طائفة»، فهذه الثلة تمارس أعمالا إرهابية، فقد قتلوا الأبرياء وسفكوا الدماء وفجّروا المدارس، مدارس حكومية لتعليم أبنائهم وأيضًا وسائل الموصلات.

الثانية، بالنسبة للتدخلات الأجنبية، أعتقد أنها واضحة جدًا بالنسبة للتدخل الإيرانى، وأبرز الأدلة هى السفينة التى تم الإمساك بها قرابة السواحل اليمنية، وأيضًا تصريح وزير الخارجية الإيرانى الأخير بخصوص تدخل الجيران -ويقصد السعودية- فى الشأن اليمنى، هذا بالإضافة إلى وسائل الإعلام الإيرانية التى نجد فيها أن التدخل الإيرانى واضح تمامًا، وأيضًا اعترافات العناصر التى يتم القبض عليهم بالدعم الإيرانى، وأيضًا الأسلحة التى أمسكت بها الحكومة اليمنية واستولت عليها من المتمردين، فهى موجودة ومعروفة بأنها صنع إيرانى بما لا يدع مجالا للشك فى هذا المجال.

الثالثة، هناك الكثير من الوساطات قبلتها الحكومة وعُقدت اتفاقيات على المستوى المحلى والخارجى، ولكن للأسف الشديد جماعة المتمردين الحوثية ترفض كل الوساطات ولا تلتزم بأى اتفاقيات، وبالتالى من وجهة نظرى لابد من الحسم العسكرى لردع هؤلاء.

الرابعة، بالنسبة لمن يقولون بأن هناك مظالم اجتماعية فى صعدة، فيمكن الرد عليهم بأن صعدة مثلها مثل بقية المحافظات تعيش فى الحالة نفسها، فلا توجد مظالم فى صعدة مثلها مثل صنعاء وما حولها تعيش فى مستوى واحد، وإذا وُجدت هناك مظالم أو مطالب فهل تؤخذ بتجييش الجيوش وإرهاب الناس والحروب؟ أعتقد أن هذا المبدأ مرفوض.

- د. سيد رزق الحجر:

حين يحدث نزاع مع بعض الحكام العرب فالحلول السريعة جداً: وصف هذا المنازع بكافة الأوصاف الشنيعة: «إرهابى»، «عميل لدولة أجنبية»، «مؤسس لشبكة جاسوسية». المشكلة الحقيقية أنه فى مثل هذه النزاعات تختفى الحقائق، لماذا فى عالمنا العربى تغيب الحقائق؟ هذه مشكلة المشكلات. وهنا لدىّ سؤال للدكتور. جعفر عبد السلام حول إذا ما تأخرت الحلول السلمية أو تأخرت المحاولات الإسلامية والعربية؛ ألا يفتح هذا الباب لعراك جديد فى اليمن وتدخل دولى؟ وبم يفسر سكوت الغرب عن التعليق على الحرب حتى الآن بشكل واضح؟

- الأستاذ عمر القاضى (كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر):

من المهم معرفة التاريخ السياسى لهذه الجماعة، وكيف استطاعت أن تحصل على هذه القوة التى هزت بها الدولة، فلا أعتقد أن هذه القوة جاءت من الخارج بهذه السرعة وإلا تكون الدولة مهملة جداً فى حدودها، فلا يصح أن تكون دولة وحكومة وتقول بأن هناك سفينة تجلب الأسلحة، فهناك جيوش ودبابات ومدافع.. الخ.

- الأستاذ مدحت صفوت (باحث ماجستير بجامعة حلوان):

إن الملائكة لا يحكمون اليمن، وأنا أقول أيضًا إن الملائكة لا يقودون الحوثيين، ولا الوسطاء أيضا ملائكة، فلكل طرف مصلحة فى المسألة، ومن ثم سؤالى فى مسألة تحديد البغى فى الآية الكريمة، ما الآليات التى يمكن تحديد الفئة الباغية فى ضوئها وليس فى ضوء الحالة اليمنية، بل فى ضوء الآليات؟ وفى المسألة اليمنية فالسعودية تحول موقفها فى الستينيات من الاتفاق مع الحوثيين «الزيدية» إلى الاختلاف معها فى المرحلة الأخيرة فطبقًا للمصالح يتم الاختلاف.

- د. ناصر محمد:

هناك شبه إجماع فى اليمن على أن ما يحدث مع الحوثيين، هو تمرد على سلطة الدولة، والتوصيف المتداول فى اليمن أنهم خارجون متمردون على سلطة الدولة، وأن هناك طريقتين لمعالجتهم، الطريقة الأولى: أن من حق الدولة استخدام القوة القهرية تجاه هذه الشريحة الخارجة عن القوم، ولكن استخدام الدولة لهذه الآلية، آلية الحرب واستخدام القوة القهرية، يتطلب مجموعة من الخطوات الدستورية والاجتماعية والسياسية، الدستورية أن تعلن الدولة أن هذه مجموعة متمردة وتحيل الأمر إلى مجلس النواب الذى يتخذ القرار بتخويل الدولة سلطة استخدام القوة القهرية ضدهم، وفى الحرب الأولى والثانية لم يتم الالتزام بالإجراءات الدستورية فى التعامل مع هذه الفئة الخارجة عن الدستور والقانون وبالتالى الكثير من الأسس حُفظت، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، هذه جماعة فكرية واستخدام القوة القهرية يقويها ولا يضعفها، والدليل ست جولات من الحروب تتسع وتتمدد جغرافيًا وسياسيًا وعسكريًا، وكان المطروح استخدام الحلول السياسية، فى استخدام الحلول السياسية هناك طرحان: الطرح الأول، يمثله الطرفان: السلطة والحوثيون، وهو يقتضى أن يجتمع الطرفان ويتفقان على مجموعة من الاتفاقات سواء بوساطة إقليمية أو بوساطات محلية، لكن غالبًا هذه الاتفاقات تكون غامضة مبهمة وبعض بنودها سرية مما يزيد الشكوك لدى القوى السياسية داخل البلاد ولا تحوز على الإجماع، والغالب عليها أنها حلول جزئية مؤقتة يستفيد منها الحوثيون فى الاستعداد لجولة جديدة من الحرب ومن الصراع، فضلا عن أنها تثير الشكوك والمخاوف لدى بقية القوى السياسية والفكرية والدينية الموجودة فى البلاد.

والطرح الثانى، يعبر عنه تكتل أحزاب المعارضة، وهو تكتل كبير يشمل القوى السياسية الإسلامية واليسارية والقومية ولهم اشتراطات، منها أن البلاد تعانى أزمات متعددة وما يحدث فى صعدة مظهر من مظاهر الأزمة، وفى الجنوب هناك أزمة اقتصادية وأزمة فى انتخاب القوى السياسية، والمطلوب هو حوار وطنى، والحقيقة أن الخبرة اليمنية تدعم هذا النوع من المقترح، فاليمن الشمالية منذ ١٩٧٦ - ١٩٨٣ دخلت فى حرب بين القوى الماركسية والسلطة انتهت بحوار وطنى تشكلت على ضوئه أيديولوجيا من الوفاق الوطنى وتنظيم سياسى هو المؤتمر الشعبى الحاكم الآن.

إن مشكلة السلطة فى اليمن أنها تدير الأمور بعناد، فهناك آراء مطروحة بأن هناك حاجة لحوار وطنى يكون مخرجًا للبلاد، ولكن هناك تعنتًا من السلطة وعدم قبول للحوار الوطنى، المطلوب إقليميًا هو وساطات للضغط على السلطة للقبول بحوار لا يستبعد أحدًا ويكون تحت سقف الوحدة وتحت سقف الدستور، الحوثيون يطرحون ما لديهم والحراك الجنوبى يطرح ما لديه والقوى المعارضة تطرح ما لديها والسلطة أيضًا تطرح ما لديها ويأتى الحوار الوطنى، اليمن بحاجة إلى المخرج الوحيد، وهو حوار وطنى شامل تحضره كل القوى السياسية وتطرح أجندتها وأفكارها، ومن خلال هذا الحوار وبمساعدة ودعم إقليمى، ونحن هنا نعوّل كثيراً على دور مصر فى ذلك، فمصر ليست طرفًا فى الصراع، ولديها مؤهلات لإدارة وإخراج هذا الحوار كحوار وطنى تشرف عليه القوى الإقليمية والإسلامية والعربية.

- د. جعفر عبد السلام:

أولا: بالنسبة للحوثيين: من الذى أضفى صفة الثوار عليهم؟ ولماذا نعتبرهم ثوارًا؟ الحقيقة أننى لجأت لمعيار قانونى وحتى لا نتوسع فى ذلك أقول: هناك سلطة فى اليمن قائمة وهناك فئة تخرج عليها بتأويل، وهذه هى الشروط الثلاثة، والشرط الرئيس أن تكون فئة قوية لديها العتاد والسلاح.. الخ، فى هذه الحالة وبهذه الشروط فإن من يقوم بمناوئة الحكومة تكون له صفة ويمكن للدول أن تعترف بهم، وأظن أن هذا يتوافر فى اليمن، فالحوثيون مستمرون فى القتال منذ خمس سنوات ولديهم سلاح بل

أسلحة ثقيلة ويمثلون تحديًا كبيرًا للسلطة القائمة، وفيما يتصل بكونهم ثوارًا أو بغاة من منظور الفقه الإسلامى فهذا صحيح، وأنا أسميهم بغاة خارجين على الحكم الإسلامى وهذا بالنسبة للتوصيف أو التشخيص.

ثانيًا: بالنسبة لقضية الإرهاب وخلط الأمور هنا، وأنهم ليسوا طائفة ولكنهم مجموعة من الإرهابيين، الإرهاب له تعريف قانونى، وهو يتمثل فى وجود جريمة جنائية من شخص ضد فئة من فئات المجتمع أو ضد الحكومة، بشرط أن يرتكب هذا الإرهابى جريمته بدعوى معروفة، ونحن فى القانون نسمى الإرهاب جريمة إعلامية؛ لأن الإرهابى يريد أن يقتل ويخرّب تحت سمع وبصر فئة كبيرة من المجتمع، الجريمة هنا ليست جريمة إرهاب، ولكن قد تنطوى فيما بعد فى بعض التأويلات على جريمة إرهاب، لكن عندما تُطبق المسطرة القانونية الجنائية كركن مادى وركن معنوى وصفة أن الهدف من العمل - ونسميه القصد الجنائى الخاص - هو إرهاب الدولة أو فئة كبيرة من الناس والدعوة لقضية معينة، إذا كان هذا يتوافر، ورأيى أنه لا يتوافر فى حالة الحوثيين، لأن الحوثيين حالة تحد جماعى للسلطة وليس مجرد خروج عليها بأفعال إجرامية من قتل وتدمير.. الخ، ربما نختلف فى التشخيص، ولكننى أضع لك المعايير ولك أن تتصرف فيها حسب الحالة الموجودة.

ثالثًا: قضية أنهم يرفضون الوساطة، نحن حين اشترطنا وأرسلنا رسميًا حين تم استدعاؤنا رسميًا للتدخل أن يقبل الطرفان، لأن كل وسائل التسوية

السلمية تشترط أن يقبل الطرفان، وما دمت فى مجال التسوية السلمية والوساطة فلا بد أن يقبل الطرفان، إذًا إذا لم يقبل الحوثيون فلن تكون هناك تسويه سلمية، أما بالنسبة لما سيحدث إذا لم تنجح التسوية السلمية، وإذا لم تنجح الحلول السياسية، وإذا لم يكن هناك تشبث بحل، أقول إن الباب سوف يظل مفتوحًا لمعارك أخرى وثانية وثالثة، وسيظل التشرذم والانقسام حتى يقضى علينا.

رابعًا: فيما يتعلق بآليات تحديد صفة البغى، فهى أن يكون هناك حاكم شرعى موجود، ويشترط أن يكون وصوله للحكم شرعيًا، ويكفى عندنا فى القانون الدولى ما يُسمى بشرط الفاعلية، بمعنى أن يكون هو الحائز للسلطة المسيطر على النظام، فإذا كان هذا وخرج عليه أحد؛ يكون باغيًا أو خارجًا على القانون فى الدولة.

خامسًا: فيما يتصل بالتمرد وكيفية القضاء عليه فهناك عدة أشياء، القانون الدولى يقول إن الدولة لا تقوم إلا عندما تحوز بيدها كل القوة، فإذا كانت هناك أسلحة ومعدات أخرى موزعة فى الشعب فهنا تكون الدولة فى مهب الريح، فى اليمن الجميع يحمل السلاح، فلا أحد يسير وليس معه سلاح، سواء على المستوى الشخصى أو أى مستوى آخر، وبذلك تكون سلطة الدولة إلى حد ما ضعيفة، وهى ليست بسلطة الدولة التى تحتكر حيازة القوة الموجودة فى المجتمع، لا بد أن نأخذ ذلك فى الاعتبار ونأخذه فى الوساطات التى تتم فى دولة مثل اليمن، ولذلك لا بد لمن يريد أن

يتوسط أن يعرف ذلك، فهناك مبدأ قانونى مفاده أن «المحكمة لم تُحط بالواقعة إحاطة كاملة وبكل ما يتصل بأبعادها»، وهذا نسميه سببًا من أسباب بطلان الحكم أو فساد الاستدلال، بمعنى عدم الإحاطة بالواقعة وبظروفها.

سادسًا: الحل من وجهة نظر الإخوة فى اليمن قد يكون جيدًا وهم أدرى بشعابهم، ولكننا نتحدث عن نزاع معين، أما عن إعادة ترتيب الأوضاع السياسية فى اليمن فدعونى أقول لكم قولا يقوله رجال القانون الدستورى والدولى وأيضًا رجال السياسة، لأنه إذا كانت هناك محاولات لتعديل الدستور والوضع السياسى ومنظومة الحقوق والحريات لم يُفتح أمامها الباب لكى تراجع مواقفها ولكى تراجع الدولة موقفها من هذا دستوريًا وديمقراطيًا، فإن المجال يتسع للتدخل العسكرى، وإذا استحال تعديل الدستور بطريقة قانونية فإنه لا مفر من أن تكون الطرق العسكرية والانقلاب على السلطة وارد بشكل جدّى، وهنا المسألة سوف تتوقف على مَنْ أكثر قوة ومَنْ يستطع أن يحقق شرط الفاعلية ويستولى على مقاليد السلطة فى الدولة.

- أ. د. نادية مصطفى:

لدّى سؤال: لماذا لا تستطيع منظمة المؤتمر الإسلامى أن تتحرك؟ ولماذا تأتى مبادرة من وجهاء أو نخب فى اليمن لكم فى رابطة الجامعات الإسلامية فى محاولة منكم لتفعيل دور حكماء الأمة بالوساطة؟ وهناك سؤال آخر أرجو أن أجد إجابة عنه نحن فى الأشهر الحرم، فما موقف الشريعة من

القتال فى الأشهر الحرم خاصة العمليات العسكرية التى تأتى من السعودية؟

فالسعودية فى داخلها عملية حوار وطنى قوية جداً، وهى مهتمة بعملية الحوار الوطنى على أساس أنها السبيل الوحيد لحل الكثير من مشكلاتها فى مواجهة الضغوط الخارجية المتنامية على السعودية منذ ١١ سبتمبر والتى نعرف جميعاً أبعادها وتداعياتها، فلماذا لا تلجأ السعودية أو الأجهزة داخل السعودية مثل رابطة العالم الإسلامى لمبادرات من هذا النوع لوقف الحرب أو المطالبة بوقف الحرب بلا شروط لأى من الجانبين حتى تهدأ الأمور ويستطيع الجميع البحث عن صيغة للوساطة أو الحوار، وقد قرأت بياناً أصدرته رابطة العالم الإسلامى تعلن فيه قلقها مما يحدث فى أرجاء العالم الإسلامى، فى العراق وفلسطين ولم تأت على ذكر ما يحدث فى اليمن، فهذه أمور تثير علامات استفهام لدينا؟ خاصة أنها قادرة على وقف العمليات العسكرية، لأن سندها وتأثيرها سيكون كبيراً جداً إذا جاءت البادرة من السعودية لتوقفه.

إننا نعلم أن أى عملية عسكرية مستمرة لن تحسم حرب عصابات أو حرب متمردين أو حرب ثوار، فليس هناك من يوجّه هذه الدعوة للسعودية بثقلها المادى والمعنوى فى العالم العربى والإسلامى حتى لا تُستنزف قوتها والتى هى قوة للعالم الإسلامى، وحتى لا تستنزف مواردها وأن تقوم بدورها الذى يصبو إليه الناس باعتبارها حامية الحرمين وحاضنة الحجيج وتقوم شرعيتها على أساس ولو قراءة مذهبية معينة للمرجعية الإسلامية، أنا

أعتقد أن المرحلة القادمة تحتاج إلى حديث مع السعودية ومطالبة للسعودية لإعلان وقفها للحرب، ولن يكون هذا إقلالا من شأنها أو من تأثيرها، ولكن وضعًا للطرف الآخر فى نصابه، فإذا لم يقف بدوره عن أعماله القتالية الداخلية أو على الحدود فهذا أمر سيكون واضحا للجميع لنعرف من الباغى.

- د. جعفر عبد السلام:

مشكلة المؤتمر الإسلامى أنه منظمة دولية حكومية، أى أن الحكومات هى الأطراف فيها وبالتالى من يوجد فيها يمثلون الحكومات، ونحن نعرف أن للحكومات حساباتها، وأيضًا ربما ما ألجأ الحكماء فى اليمن إلى البعد عن المنظمات الحكومية أن المنظمة الحكومية لن تكون حرة فى عمل التدابير التى تراها مناسبة.

بالنسبة للسؤال الثانى حول الأشهر الحرم، إذا كانوا أداروا قتالا فى الأشهر الحرم فهذه خطيئة تدلنا على أن المصالح فوق كل شىء، فإذا كانت السعودية أو غيرها تحارب فى الأشهر الحرم فهى تخالف التزام الشرعية، إلا إذا كانت تأويلات ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، هذه الآية نزلت فى واقعة معينة، فكما أظن أن أسامة كان قد قتل أحد الأشخاص أو قام بهجوم على قريش فى الأشهر الحرم، واستنكر الرسول ذلك كما استنكره العرب، ولكن القرآن رد عليه؛ لأنه كان يرد ما انتهك من حرمات من الطرف الآخر.

وفيما يتصل بالسؤال الأخير، حول دور السعودية فى اليمن، أقول إن هذا الدور خطير جداً، فالسعودية لها قبائل فى اليمن موالية لها وتعيش فى الشمال، ومعروف أن السعودية تستأثر بعلاقات قوية بعائلات يمنية عديدة ولها تأثير على هذه العائلات، ولكن لا ننسى أيضًا أن الانقسام الحالى بين الأطراف ربما يكون السعودية لها فيه أطراف موالية لها، وبالتالى كما قلنا المصالح مهمة فى العلاقات الدولية، وللأسف الاعتبارات الدينية فى زماننا الحالى قد تضعف أمام الاعتبارات السياسية واعتبارات المصالح، وفى النهاية السعودية دولة من دول العالم ولها سياسة دولية متبعة، ولها أيضًا مصالح، وكما يقول الأمريكان دائمًا «المهم هو المصلحة القومية»، فلم يعد الدين أو العقيدة هما الأساس، وللأسف ذلك فى دولنا أيضا ولا نستثنى أحدًا حتى الآن.

وهنا يجب تأكيد أن كثيراً من أدوار الوساطات ربما تتجه إلى السعودية بشكل أو بآخر، ولكن لا ننسى أنها دائمًا تقوم على الأساس القومى وليس الدينى، فهى تسمى نفسها المملكة العربية السعودية، بمعنى أن الأساس القومى هو الأساس، وكلمة الدين ليست هى المعيار فى الفصل فى سياستها، ولا لتوجهها السياسى، بل ربما يأتى فى مرحلة متأخرة للتبرير، فالمصلحة القومية لدولة قومية هى التى تحركها أكثر مما تحركها أى عوامل أخرى.

●●●

